الدفاع الوطني اللبناني

LEBANESE NATIONAL DEFENCE

- حرب كوسوفو في أبعادها الإقليمية والدولية
- التنافس الفرنسي – الأميركي على أفريقيا بعد الحرب الباردة
- الانتخابات النيابية والبلدية في تركيا قراءة في النتائج والاحتمالات
- الدبلوماسية البرلمانية كأداة للسياسة الخارجية التجربة الأردنية
- نظام حماية الملكية الأدبية والفنية في لبنان

- La Génèse du Système Monétaire de l'Etat d'Israël
- The NATO Bombing on Yugoslavia As Viewed by the Arab Press

الدفاع الوطني اللبناني

مجلة
الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENCE

الستراتيجية السهلة

العدد التاسع والعشرون – تموز ١٩٩٩

تشير المعلومات المتوافرة في وسائل الإعلام العالمية والمترافقة مع تصاريح رئيس واعضاء حكومة العدو الجديدة ، إلى أننا بتنا على مشارف إستئناف عملية السلام وأن إتصالات يجريها " الراعي الوحيد" من أجل إنعاش هذه العملية الغائبة عن الوعي منذ أكثر من ثلاث سنوات .

إزاء هذه التطورات ، يجد لبنان أنه أمام إستحقاق كبير يتوجب الإستعداد له ومواجهته تفادياً لخسارة وتوخياً للخروج منه بوضع أقوى وأصح .

أول هذه الإستعدادات وأساسها ، هو وضع ستراتيجية سياسية واضحة تنطلق منها السياسات التنفيذية لمختلف أجهزة الدولة وقطاعات المجتمع اللبناني . وقد حدد رئيس الجمهورية ، العماد اميل لحود ، ستراتيجية عريضة وواضحة عندما كرر أن وحدة موقف الدولة والشعب والمقاومة وسوريا الأسد كفيلة بمناعتنا من المؤامرات الإسرائيلية.

الدولة بمؤسساتها ، وأهمها الجيش الذي يقف في طليعة المواجهة وتنتشر وحداته على طول جبهة المواجهة مع العدو في الجنوب والبقاع الغربي وتسهر أعينه ليل نهار ويقظته تامة للحؤول دون المس بالأمن والإستقرار ، هذا الجيش لا يخشى الإستحقاقات ، كما أكد ذلك العماد سليمان قائد الجيش ، بقوله إن الإعتداءات الإسرائيلية لن ترهبنا وسوف تزيدنا إصراراً على تنفيذ مهماتنا الدفاعية والامنية ؛ والشعب بوعيه وتعلقه بجيشه ودولته ، والأهم بوحدته الوطنية الراسخة التي تجلت في الإعتداءات الأخيرة وقبلها في عرس تحرير عروس الشلال ؛ والمقاومة البطلة التي أثارت إعجاب الشعب وإعجاب العالم ، والتي التزمت قضية التحرير واندفعت بكل جرأة وحزم وتصميم وطني واع وضربت العدو في الأرض المحتلة ، وزعزعت المجتمع الإسرائيلي ، وقدمت المثال العربي في التصدي لإسرائيل ، هذه المقاومة التي أكد لبنان التمسك بها حتى إنسحاب العدو من الأراضي المحتلة هي جزء أساسي من ستراتيجية المواجهة ؛ وسوريا الأسد التي قدمت التضحيات الغالية في سبيل إنهاء الحرب العبثية في لبنان وأعادت الإستقرار والأمن إلى ربوعه ، وقدمت الدعم للجيش اللبناني حتى أصبح جيشاً قوياً جاهزاً لمهمات الدفاع والتحرير وتحقيق الأمن ، سوريا الداعم الأول للبنان والتي تجتمع معه بوحدة المسار والمصير والتي نستمد منها القوة اللازمة للمواجهة.

هذه الستراتيجية بسيطة واضحة سهلة الفهم والتطبيق ، ولكن ينبغي أن تظل أعيننا مفتوحة على ما يُبيت العدو من مخططات كي نبقى جاهزين للمواجهة .

العقيد الركن الياس فرحات

مدير التوجيه

الفهرست

العدد التاسع والعشرون ـ تموز ١٩٩٩

حرب كوسوفو في أبعادها
الإقليمية والسياسية ..... **د. عدنان السيد حسين** ٥

التنافس الفرنسي ـ الأميركي على أفريقيا
بعد الحرب الباردة ..... **د. غسان العزّي** ١٩

الانتخابات النيابية والبلدية في تركيا
قراءة في النتائج والإحتمالات ..... **د. محمد نور الدين** ٤٣

الدبلوماسية البرلمانية كأداة للسياسة الخارجية
التجربة الأردنية..... **د. محمد المصالحة** ٥٥

نظام حماية الملكية الأدبية والفنية في لبنان ..... **د. عبدالله فرحات** ٦٧

http: //www.lebarmy.gov.lb

حرب كوسوفو
في أبعادها الإقليمية والدولية

د. عدنان السيد حسين(*)

بعد خمسين سنة على تأسيسه، شنّ حلف شمال الأطلسي NATO حرباً جوية على يوغوسلافيا الجديدة رداً على أعمال التطهير العرقي التي قام بها الصرب في إقليم كوسوفا داخل جمهورية صربيا. بيد أنّ الأهداف البعيدة للحلف تتجاوز هذه الحالة العرقية لتطاول بلاد البلقان. التي تضم إلى يوغوسلافيا السابقة كلاً من ألبانيا واليونان ورومانيا وبلغاريا. والأمن الأوروبي، لتؤثّر كذلك في مسار النظام العالمي لجهة إدارة الأزمات الدولية.

ما هي أسباب حرب كوسوفو؟

وما هي أهداف حلف الأطلسي في البلقان؟

وكيف تبدو تداعيات الموقف الروسي رداً على التوسّع الأطلسي؟

وما هي حال إدارة الأزمات الدولية في ضوء الستراتيجيا الأطلسية الجديدة ومسؤوليات مجلس الأمن الدولي؟

أولاً: أسباب الحرب

بين «كوسوفو» Cosovo و«كوسوفا» Cosova نبحث عن أحد أسباب تفاقم الأزمة الراهنة. كوسوفو بالصربية تعكس إرادة الصرب للإحتفاظ بهذا الإقليم بعد إجراء تعديلات ديمغرافية قسرية تحت وطأة المجازر. وكوسوفا بالألبانية تعني تمسّك ألبان كوسوفو بقوميتهم الألبانية في مواجهة الصربية والسلوفينية والكرواتية والمقدونية والمونتنغرية التي تشكّل أساس الصراع العرقي أو الإثني في يوغوسلافيا السابقة.

(*) أستاذ العلاقات الدولية في الجامعة اللبنانية.

كوسوفو الصربية تستند إلى ما خلّفه التاريخ من مآسٍ نزلت بالصرب بعد معركة «لازار» مع العثمانيين في العام ١٣٨٩، وضخّمتها مخيلة الأدباء والقوميين الصرب. إنها الصورة التي تتمسّك بها جمهورية صربيا أساس يوغوسلافيا الجديدة الناشئة حديثاً بعد الحرب الباردة، والتي تضمّ إلى جانب صربيا كلا من جمهورية الجبل الأسود (مونتنغرو) وإقليم كوسوفو. في مقابل استقلال كلّ من الجمهوريات التي كانت منضوية في يوغوسلافيا السابقة: كرواتيا، سلوفينيا، مقدونيا، البوسنة والهرسك.

أما كوسوفا فهي مهد الحركة القومية الألبانية، ومركز الإنتفاضة الألبانية المتواصلة ضد الصرب منذ الحرب العالمية الأولى. كوسوفو عند الصرب هي «صربيا الجنوبية»، وكوسوفا عند الألبان هي «ألبانيا الشرقية»[١]. ولعلّ هذه التسميات تعكس طبيعة الصراع الدائر في البلقان، إنّه صراع قومي ـ إثني، وليس صراعاً دينياً بين المسلمين والمسيحيين، أو بين الأرثوذوكسية والكاثوليكية، مع الإشارة إلى استغلال الدين لأغراض سياسية في فترات مختلفة. وحسبنا التذكير بعددٍ من المعطيات والمواقف:

١ ـ نشأت أزمة يوغوسلافيا بعد سقوط جدار برلين بنزاع دموي بين الكروات والصرب، وبين السلوفينيين والصرب. هذا ما حصل قبل حرب البوسنة والهرسك. صحيح أن ذكريات الحروب الكاثوليكية ـ الأرثوذوكسية والكاثوليكية ـ البروتستانتية في أوروبا طغت على هذا النزاع، لكنّه لم ينشأ لسبب ديني وإن تمّ استغلال الدين فيه لأسباب ولأهداف سياسية.

٢ ـ بدأت أزمة كوسوفو منذ اليوم الأوّل لسقوط الإتحاد اليوغوسلافي. ففي العام ١٩٨٩، ألغى رئيس صربيا الحكم الذاتي لهذا الإقليم الذي يناهز مساحة لبنان (أقل من عشرة آلاف كيلومتراً مربعاً)، ويسكنه مليونا شخص معظمهم من الألبان المسلمين. وقد شكّل إلغاء الحكم الذاتي سبباً مباشراً لانتفاضة ألبان كوسوفو، وهم الذين عرفوا هذه الصيغة من الحكم الذاتي مئات السنين[٢]. فلجأوا إلى العنف، وأعلنوا الإستقلال والجمهورية في العام ١٩٩٠، وبعد سنتين انتخبوا بغالبية كبيرة الألباني المعتدل ابراهيم روغوفا رئيساً لهم. بيد أنّ صربيا لم تعترف باستقلال كوسوفو، ولا قَبِلَ سكان هذا الإقليم في المقابل بإلغاء الحكم الذاتي في ظلّ الضغط الصربي المتواصل عسكرياً وسياسياً واقتصادياً.

٣ ـ ما يعزّز تشبث ألبان كوسوفو بمطلب الإستقلال، أو على الأقل الحكم الذاتي الموسّع، ان هذا الإقليم كان في أيام الزعيم اليوغوسلافي الراحل جوزف بروزتيتو وحدة

فيدرالية موازية لبقية الوحدات المكوّنة للإتحاد اليوغوسلافي. هذا ما أكّده دستور ١٩٧٤، وهذا ما تأكّد مجدداً قبيل انقضاء الحرب الباردة، عندما وصل ممثّل كوسوفو (سنان حساني) إلى رئاسة الإتحاد اليوغسلافي خلال فترة ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧، في إطار تناوب رؤساء الوحدات سنوياً على رئاسة الدولة اليوغسلافية[٣]. أي أن الوضع القانوني لإقليم كوسوفو كان موازياً لأوضاع صربيا وكرواتيا وسلوفينيا والبوسنة والجبل الأسود ومقدونيا. وهذا ما يزيد من تعقيدات الأزمة وسُبل تسويتها.

٤ ـ في ضوء هذه المعطيات، حذّر زعيم البان كوسوفو منذ العام ١٩٩٣ من حرب محتملة داخل الإقليم، بعد تزايد الضغط الصربي، وبدء تهجير الألبان من خارج كوسوفو، وإحلال مجموعات صربية محلّهم. بيد أن عمليات التهجير كانت تجري بالآلاف، ثمّ ارتفعت إلى مئات الآلاف مع بدء الغارات الجوية الأطلسية على يوغوسلافيا الجديدة التي تضم صربيا ومونتنغرو (الجبل الأسود).

إلى ذلك أبطلت السلطات الصربية الحقوق الثقافية للألبان، وصادرت ممتلكاتهم وطردت بعضهم من المؤسسات، كما ألغت البث التلفزيوني والإذاعي باللغة الألبانية. وراحت القوات الصربية تتدفّق على الإقليم لإحكام القبضة العسكرية عليه، ما دفع المتطرفين الألبان إلى تشكيل «جيش تحرير كوسوفو» المطالب بالإستقلال التام عن جمهورية صربيا[٤]، والذي راح يشارك في مفاوضات التسوية لاحقاً.

في ضوء هذا التصعيد الصربي والتصعيد الألباني المعاكس، تراجعت دعوات الإعتدال وظلّ الزعيم الألباني إبراهيم روغوفا سجين مواقفه المعتدلة قبل أن يوضع تحت الإقامة الجبرية في العاصمة بريشتينا مع بدء حرب كوسوفو[٥]. بيد أن هذه الحرب لم تنشب، ولم تتعاظم بمخاطرها وأبعادها للأسباب المذكورة وحسب، وإنّما هي جزء من تحوّلات النظام العالمي الراهن، وما يعتمل في داخله من متغيرات، من البلقان إلى شرق أوروبا وغير منطقة من العالم.

ثانياً : أهداف أطلسية في البلقان

صحيح أن حروب البلقان سبّبت اضطراب الأمن الأوروبي منذ أواخر القرن التاسع عشر، وساهمت في اشتعال الحرب العالمية الأولى، التي أدّت إلى قيام دولة يوغوسلافيا المركّبة على أنقاض الإمبراطورية النمساوية ـ المجرية ذات التعدّد القومي والعرقي[٦]، فبتنا أمام خليط من الأعراق والقوميات واللغات والأديان، ساعد على ضبطه عاملان

أساسيان: النظام الأوروبي السائد بين الحربين العالميتين على رغم ما فيه من اهتزازات، وشخصية الزعيم تيتو بعد الحرب العالمية الثانية التي أخذت خيارات داخلية وخارجية مكّنت يوغوسلافيا من أن تعيش عقوداً من الزمن. غير أنّ الصحيح كذلك هو تفكّك يوغوسلافيا، والإتحاد السوفياتي، وتشيكوسلوفاكيا، مع سقوط الأنظمة السياسية الماركسية واندفاع الولايات المتحدة لإحكام قبضتها على النظام العالمي الذي لم يصبح جديداً بعد. حسبنا هنا الإشارة إلى ما أعلنه الناطق باسم حلف شمال الأطلسي (ناتو) جيمي شي، في العشرين من نيسان ١٩٩٩، في معرض تحديده لسياسة حلف ناتو، القائمة على ثلاث مراحل:

١ ـ مواصلة تكثيف الغارات الجوية لإرغام الصرب على الإنسحاب من كوسوفو.

٢ ـ نشر قوات عسكرية دولية في الإقليم بعد توقف القتال.

٣ ـ إعداد سياسة لإعادة دمج دول البلقان في الأسرة الأوروبية[٧].

لنلاحظ المرحلة الثالثة، وهي في نظرنا الهدف الحقيقي لحرب كوسوفو، إنها إدماج دول البلقان في الأسرة الأوروبية، أو على الأصح إدماج دول البلقان في حلف الناتو بزعامة الولايات المتحدة. لقد نزلت قوات الناتو في دولة ألبانيا على الأدرياتيك، وفي دولة مقدونيا المجاورة المعرضة لخطر الإضطراب[٨]. وثمّة محاولات حثيثةلإخضاع الجبل الأسود وإخراجه من دائرة الإتحاد مع صربيا. هذا بالإضافة إلى ضمّ ثلاث دول من أوروبا الشرقية إلى حلف شمال الأطلسي، كانت حتى الأمس القريب في عضوية حلف وارسو بزعامة موسكو: تشيكيا وبولونيا والمجر. وهناك من ينتظر دوره من الدول الأخرى، مثل بلغاريا ورومانيا.

بعبارة أخرى، ثمّة هدف أطلسي بتحطيم الخطوط الدفاعية الأمامية لروسيا الحالية، روسيا المستهدفة في أمنها واقتصادها، وربما في اتحادها الفيدرالي. ولما كانت صربيا هي جبهة أمامية لروسيا على خريطة البلقان، بعد تهاوي جبهات أخرى، فلا عجب والحال هذه أن نشهد نزالاً بين سلاحين على ساحة البلقان، روسي وآخر غربي (أميركي وبريطاني وفرنسي وألماني...). إنّه نزال بالسلاح ولكنّه من أجل أهداف سياسية وستراتيجية بعيدة:

مئات الطائرات الأميركية، وعشرات الطائرات الفرنسية (ميراج)، والبريطانية (تورنادو)، في حين باتت إيطاليا حاملة طائرات ضخمة لشن الغارات اليومية على يوغوسلافيا..[٩].

وكلّ ذلك من أجل تدمير يوغوسلافيا، ولا نقول إنقاذ مليوني مسلم من القتل والتهجير[١٠]. فتهجير هؤلاء حصل وتمّ بعد حرب كوسوفو، وكأن قيادة الأطلسي لم تفطن إلى هذا المنزلق الإنساني الذي يمكن أن تبلغه تلك الحرب.

ترى هل كلفة حرب كوسوفو، المقدّرة يومياً بمئة مليون دولار، كما أشارت الإدارة الأميركية[١١]، هي من أجل مسلمي كوسوفو؟ جواباً نقول: كما أن صربيا ضد قيام ألبانيا الكبرى في البلقان، فإنّ حلف الأطلسي يقف الموقف نفسه. ومن الخطأ الفادح تصوير الحرب البلقانية بأنها حرب بين المسلمين والأرثوذوكس، فعلى العرب والمسلمين سماع نداءات الكنيسة الأرثوذوكسية الصربية منذ العام ١٩٩٢ لقبول المصالحة ونبذ الحرب الأهلية، وعلى الشعب الصربي محاسبة ميلو سيفيتش الذي نفّذ أبشع جرائم العصر ضد الإنسانية قبل أن ينفذها ضد المسلمين.

في بيان صادر عن سينودس الأساقفة للكنيسة الأرثوذوكسية الصربية في العام ١٩٩٢، نقرأ ما يأتي: «لا تزال السلطات الصربية غير مستعدة بصدق لقبول مصالحة وطنية.. لهذا السبب تحتج الكنيسة الصربية علناً على أساليب هذه السلطات، وتبعد نفسها عنها وعن حاملي لوائها وعن دستورها الذي صيغ من دون الشعب، وعن الإنتخابات المسرحية التي لا تبعث على الثقة..»[١٢]. وفي مطلع العام ١٩٩٨، دان البطريرك الصربي باغلي الأسلوب العنيف الذي لجأت إليه الشرطة الصربية لوضع حد للتظاهرات السلمية في بريشتينا، وقال: «الشرطة لم تخرق القانون فحسب، وإنّما لطّخت سمعة البلد الذي نعيش فيه»[١٣]. كما دعا إلى حوار ألباني ـ صربي، وإلى إيجاد تسوية للمشكلة.

ونذكّر أن أكثر من مئة ألف متظاهر صربي خرجوا إلى شوارع بلغراد في العام ١٩٩٧ يطالبون بإسقاط ميلوسيفيتش، وبقوا على هذه الحال مدة ٨٨ يوماً.

نعود إلى سؤال محيّر حول مستقبل اللاجئين الألبان، ومن يضمن عودتهم إلى كوسوفو وقد ناهز عددهم مليون لاجىء؟

نفهم أن يهرع هؤلاء إلى الجوار في ألبانيا ومقدونيا والجبل الأسود، أما أن يُنقل قسم منهم إلى أستراليا والنروج وإسبانيا والولايات المتحدة فهذا أمر مستهجن؟

ونجد تفسيراً لتدمير آلة الحرب الصربية (التي لم تُدمَّر رغم مرور شهرين على القصف الجوي) لكن ما هو تفسير تدمير الجسور على نهر الدانوب، ومطاري بلغراد،

وخطوط السكك الحديد، ومستودعات المحروقات، ومصافي النفط، ومحطات الإرسال التلفزيوني، والمصانع والمباني السكنية...؟

هل يجب تدمير يوغوسلافيا بحجّة إسقاط ميلوسيفيتش، أو بعبارة أخرى تكرار تجربة العراق مع بعض التفاصيل المتعلّقة بتبرير هذه العملية أمام الرأي العام العالمي؟

ثالثاً : تداعيات الموقف الروسي

هل تستطيع روسيا التدخّل حيال هذه الأهداف الأطلسية؟

ممّا لا شكّ فيه وجود شعور روسي متعاظم بالمهانة، وبتراجع مكانة روسيا الدولية. كيف لا والمساعدات المالية من الإدارة الأميركية، ومن صندوق النقد الدولي، وإلى حدٍ ما من الإتحاد الأوروبي، مرتبطة بمدى بما يحقّقه الرئيس يلتسين من اتجاه نحو السوق الحرّة والتعدّدية السياسية وغض الطرف عن توسّع الأطلسي شرقاً، حتى أن بعض الدوائر الغربية طرح فكرة ضم روسيا إلى حلف الناتو..[١٤].

في المقابل، ثمّة تراجع خطير في الإقتصاد الروسي يكبح جماح القوميين والشيوعيين عن مواجهة الأطلسي ويطرح السؤال الأساسي: أين هي الإمكانات المالية لتغطية نفقات الحرب إذا ما أرادت موسكو خوضها؟

إلى ذلك، علينا تذكّر جملة قيود كبّلت روسيا بالرضا أو بالإكراه، أبرزها «الميثاق الأطلسي ـ الروسي» الموقع في ١٩٩٧/٥/٢٧ الذي ينظّم علاقات روسيا بالحلف، والذي أعلن نهاية الحرب الباردة بصورة فعلية بعدما ارتدت الصواريخ الروسية والغربية المنصوبة في ألمانيا إلى وجهة أخرى[١٥]. ومن مبادىء هذا الميثاق المعلنة:

١ ـ إقامة أمن مشترك روسي ـ أطلسي، وعدم اللجوء إلى القوة أو التهديد باستخدامها ضد سيادة أي دولة. وهذا ما ينسجم مع مضمون الشراكة الستراتيجية الأميركية ـ الروسية من أجل السلام في العام ١٩٩٤.

٢ ـ إقامة مجلس دائم مشترك «مقره بروكسل» لتسوية الخلافات المحتملة دون أن يكون لروسيا أو الحلف حق النقض. إنه مجلس للتشاور وتعزيز أجواء الثقة.

٣ ـ تحديد مجالات التعاون والتشاور بالأمور الآتية: المحافظة على السلام، ضبط التسلّح، الأمن النووي وانتشار الأسلحة الستراتيجية، مكافحة الإرهاب وتهريب المخدرات..

٤ ـ تأكيد الحلف على أن ليس لديه مشروع «أو داع لنشر أسلحة نووية»، أو إقامة «مستودعات نووية» لدى الأعضاء الجدد من دول أوروبا الشرقية، في معرض طمأنة موسكو إلى تبعات انضمام هذه الدول إلى حلف الأطلسي. بيد أنّ روسيا لم تسقط من جانبها الخشية على أمنها من توسّع الحلف شرقاً، وكثيراً ما عارضت هذه الستراتيجيا الأطلسية ولا تزال. وكانت أعلنت رفضها لانسحاب القوات الصربية من كوسوفو يوم ١٩٩٨/٦/٢٢ خشية نزوح الأقلية الصربية الموجودة في الإقليم(١٦).

وتجد موسكو، مع تعاظم مخاطر حرب كوسوفو، أن حلف شمال الأطلسي لم يأخذ تفويضاً من مجلس الأمن الدولي كي يقوم بعمليات عسكرية. وفي الأمس، اعتبر الرئيس الروسي يلتسين أن الغارات الجوية البريطانية ـ الأميركية على العراق، في أواخر العام الماضي، هي من خارج ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي(١٧).

رابعاً : «إدارة الأزمات» بين مجلس الأمن وحلف الأطلسي

أما وأن حلف الأطلسي أقر في قمة واشنطن، بمناسبة الذكرى الخمسين لتأسيسه، مفهوماً ستراتيجياً جديداً، يوسّع مهماته من خلال إدارة الأزمات على مجمل الأراضي الأوروبية، ويطرح إمكان التدخل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا شرط الحصول على إذن من الأمم المتحدة. كما رأى أمين عام الحلف خافيير سولانا أن هذا التوجه الستراتيجي سيحكم سياسته في القرن الحادي والعشرين، وسينقل هذا الحلف من مجرّد إطار مهتم بالدفاع الجماعي إلى «منظمة ضامنة للأمن في أوروبا وللقيم الديمقراطية»(١٨)... فإن هذا التحول جدير بالدراسة والتأمّل.

نحن أمام تراجع دور الإتحاد الأوروبي في مسألة الأمن الأوروبي، بالتزامن مع تراجع قيمة «اليورو» ـ العملة الأوروبية الموحدة ـ وفشل الأوروبيين في اعتماد سياسة خارجية موحدة. وغداً عند توقّف حرب كوسوفو، سيجد الأوروبيون أنفسهم أمام حقائق غير مرغوبة:

تراجع لدور منظمة الأمن والتعاون الأوروبي المعلنة في العام ١٩٩٦، على صعيد حماية الأمن الأوروبي، حيال تقدّم دور حلف «الناتو» أمنياً وسياسياً.

واهتزاز العلاقات الأوروبية ـ الروسية بعد عقد من تبديد الشكوك والمخاوف، ومن أجواء الشراكة السياسية والاقتصادية.

هل هذه الحال الجديدة ملائمة للاتحاد الأوروبي في انطلاقته الجديدة التي بدأت في معاهدة ماستريخت؟ وانكفاء اتفاق رامبوييه، المبرم بين نظام بلغراد وجيش تحرير

كوسوفو في شهر شباط المنصرم، والداعي إلى حماية حقوق القوميات والأقليات العرقية في إقليم كوسوفو في مقابل الحفاظ على وحدة وسيادة الأراضي اليوغوسلافية، مع التأكيد على مبدأ التسوية السلمية من خلال التفاوض وإجراء انتخابات حرة ونزيهة بإشراف منظمة الأمن والتعاون الأوروبي[١٩]...

وستجد فرنسا الديغولية ان انكفاء هذا الاتفاق فتح الباب أمام تسوية جديدة برعاية الناتو، والإدارة الأميركية، خصوصاً وأن مفاوضات رامبوييه لم تسفر عن توقيع أية وثائق رسمية، ولم تحافظ على وقف إطلاق النار في إقليم كوسوفو بين القوات الصربية والمقاتلين الألبان. وربما تبلغ حرب البلقان الراهنة اتفاقاً جديداً مماثلاً لاتفاق دايتون ـ الذي رعته الإدارة الأميركية في العام ١٩٩٥ لوضع حدٍ لحرب البوسنة والهرسك ـ أي من خارج المظلّة الأوروبية.

ثمة معارضة أوروبية ـ وخصوصاً فرنسية ـ لاندفاع الإدارة الأميركية في البلقان والقارة الأوروبية، بيد أنها معارضة خجولة[٢٠]. وهذا ما ظهر في توصل حلف الأطلسي إلى فرض حظر نفطي على بلغراد، رغم اختلاف المواقف الأوروبية. بل أكثر من ذلك، جاءت المعارضة الروسية لحصار يوغوسلافيا ديبلوماسية وهادئة بدون إجراءات عملانية على الأرض.

في ضوء مجمل هذه التطورات والمواقف الدولية، أقر وزراء خارجية الدول الصناعية السبع الكبرى[٢١] وروسيا يوم ١٩٩٩/٥/٦ مبادىء لتسوية أزمة كوسوفو هي:

ـ وقف فوري لأعمال العنف والقمع في كوسوفو.

ـ إنسحاب القوات العسكرية والشرطة والقوات شبه النظامية من كوسوفو.

ـ نشر وجود دولي ـ أمني ومدني فعال تقرّه وترعاه الأمم المتحدة، قادر على ضمان التوصل إلى أهداف مشتركة.

ـ قيام إدارة إنتقالية في كوسوفو يقررها مجلس الأمن لتوفير الشروط لحياة طبيعية...

ـ عودة حرّة وآمنة لجميع اللاجئين والنازحين...

ـ مباشرة عملية سياسية للتوصل إلى اتفاق على إطار سياسي إنتقالي ينص على حكم ذاتي واسع لكوسوفو ويأخذ تماماً في الإعتبار اتفاقات رامبوييه، ومبادىء السيادة ووحدة التراب لجمهورية يوغوسلافيا الإتحادية وبقية بلدان المنطقة، ونزع سلاح جيش تحرير كوسوفو.

ـ إعتماد نهج واسع النطاق للتنمية الاقتصادية والاستقرار في هذه المنطقة المتأزمة(٢٢).

ونلاحظ كيف أن هذه المبادىء تنطوي على تفسيرات عدة بالنسبة إلى لوجود الدولي (حدوده والدول المشاركة فيه)، وللإدارة الانتقالية التي سيقررها مجلس الأمن (صلاحياتها ومؤسساتها)، وللعملية السياسية الهادفة إلى اتفاق سياسي إنتقالي... وهي تشير إلى دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن. بيد أن المنظّمة الدولية تبدو في موقع ضعيف ومتراجع، على رغم جهودها السابقة في عمليات حفظ السلام في البلقان(٢٣). وقد بدأت ملامح تراجع تطبيق القانون الدولي من حرب الخليج الثانية حين تحرك مجلس الأمن بعد بدء العمليات العسكرية للتحالف العسكري الدولي الذي رعته الإدارة الأميركية. ثم تراكمت التراجعات من الصومال إلى الشرق الأوسط إلى البوسنة والهرسك. وها نحن نشهد اليوم فصلاً خطيراً من فصول تراجع فكرة التنظيم الدولي لصالح حلف شمال الأطلسي. فالأمن الجماعي بات منوطاً بحلف عسكري تقوده الولايات المتحدة، والعقوبات الدولية صارت تتم من خارج سلطة مجلس الأمن وقيادته ورقابته.

صحيح أن مجلس الأمن أصدر في أيلول الماضي قراراً بوقف القتال في كوسوفو، منذراً يوغوسلافيا بعقوبات شديدة إذا رفضت الإنصياع لقرارات الأمم المتحدة(٢٤)، لكنه لم يتابع هذا الملف لا على صعيد المفاوضات السابقة، ولا على صعيد العمليات العسكرية اللاحقة، ومجملها كان من خارج هيئة أركان الحرب الدولية بل من خارج الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة(٢٥).

ماذا يبقى إذاً من فاعلية المنظمة الدولية؟

تختم الأسرة الدولية القرن العشرين والنظام العالمي في فوضى موصوفة، فوضى الأمن الدولي، وفوضى النظام الإقتصادي العالمي مع التحولات القسرية إلى السوق الحرة والتخصصية، وفوضى تهديد البيئة الطبيعية... وقد تزامنت هذه الفوضى الدولية مع تراجع النظام الإقليمي العربي إلى درجة خطيرة، بحيث غاب الفعل العربي عن أي تطوّر دولي. وأقصى ما نسمعه عن تعامل الدول العربية ـ شعوباً وحكومات ـ مع حرب كوسوفو، هو إرسال بعض التبرعات المالية والعينية للاجئين(٢٦).

إذاً، لا تعامل عربي مع الفرص الدولية الضائعة، وبكلام أوضح، لا إفادة عربية من العلاقات مع الولايات المتحدة، ومحاولة توظيفها للضغط على إسرائيل في مضمار التسوية.

في المقابل، لا محاولة للتعامل مع الموقف الروسي من الأزمة الراهنة، حتى مجرّد محاولة. وإدارة الظهر لموسكو ليست سياسة رشيدة في العلاقات الدولية. ومن المؤسف أن يسارع الإسرائيليون لتوظيف هذه الأزمة في خدمة أهدافهم السياسية. وتعكس زيارة شارون لموسكو هذه الحالة، ومطالبته خفض المساعدات العسكرية والتقنية لإيران، وربما إعادة تشجيع هجرة اليهود الروسي إلى إسرائيل... في مقابل الطلب من الإدارة الأميركية والكونغرس الأميركي تقديم مساعدات مالية لروسيا، والعمل لإقناع البنك الدولي بتقديم قروض جديدة(٢٧).

خاتمة

اليوم ومع توقّف القصف الجوي الأطلسي، وتوقّف حرب البلقان الجديدة، هل ستتجه أوروبا نحو مزيد من التماهي مع السياسة الخارجية الأميركية؟

هذا ليس أكيداً ودونه عقبات.

وهل ستتصاع موسكو للادارة الأميركية التي أرادت تمريغ سمعتها بالوحل؟

نستبعد ذلك.

وهل سيحل حلف شمال الأطلسي محل مجلس الأمن الدولي في المحافظة على الأمن والسلم الدوليين؟

لا يستطيع الحلف أن يقوم بهذا الدور حتى ولو أراد ذلك.

لكن هذه الأسئلة وغيرها ستبقى تطارد الإدارة الأميركية حاضراً ومستقبلاً. ألم تتراجع عن سياسة الاحتواء المزدوج للعراق وإيران رغم حرب الخليج الثانية التي هي بمثابة حرب عالمية ثالثة؟

صحيح أن القوة تشكّل أساساً مركزياً للنظام العالمي في مكوناته وعلاقاته ومراكز القوى فيه، لكن الصحيح أيضاً هو أن القوة وحدها، بمعزل عن الحق والقانون، لا تستطيع حسم كل تفاصيل العلاقات الدولية بدون ردود أفعال مدوية وقد تكون مبنيّة على قوة مضادة. هنا نقتبس كلاماً قاله الأستاذ في جامعة هارفرد، وصاحب نظرية «صدام الحضارات»، المفكّر الأميركي صامويل هنتنغتون Samuel Huntington، في معرض حديثه عن القوة الأميركية وإدارة الأزمات الدولية في نهاية القرن العشرين، جاء فيه:

«عند نهاية الحرب الباردة.. تمكنت الولايات المتحدة غالباً من فرض مشيئتها على البلدان الأخرى، لكن ذلك الزمن الأحادي القطب قد ولّى.

إن أداتي الإكراه الرئيسيتين اللتين تحاول الولايات المتحدة استخدامها الآن هما العقوبات الاقتصادية والتدخل العسكري. إلا أن العقوبات الاقتصادية لا تكون فاعلة إلا في حال دعم البلدان الأخرى لها، وهو أمر يخف تدريجاً..

ويمكن للولايات المتحدة... إطلاق هجومات بالقنابل والصواريخ ضد أعدائها، لكن أعمالاً كهذه لا تحقق الكثير إذا لم ترافقها خطوات أخرى. أما التدخلات العسكرية الأكثر خطورة فيجب أن تستوفي ثلاثة شروط:

يجب أن تكتسب شرعيتها من خلال إحدى المنظمات، على غرار الأمم المتحدة، حيث هي عرضة للفيتو الصيني أو الروسي أو الفرنسي.

وهي تتطلب مشاركة القوى الحليفة، التي قد تكون مستعدة للمشاركة أو لا تكون.

وأخيراً يجب أن لا تتسبب بإصابات أميركية، ولا بأي إصابات إضافية غير ضرورية عملياً...

وحتى لو استطاعت الولايات المتحدة ضمان هذه الشروط الثلاثة، فهي تخاطر بإثارة الإنتقادات على الصعيد المحلي وبزرع ردود فعل سياسية وشعبية عنيفة في الخارج...»[٢٨].

قد توجد حرب كوسوفو سنداً إضافياً لحجة هنتنغتون هذه، لأن تجنّب آثارها بات أمراً مستبعداً.

(١) محمّد الأرناؤوط، «كوسوفو. كوسوفا. بؤرة النزاع الألباني. الصربي في القرن العشرين»، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٢٦.

(٢) أنظر: Ignacio Ramonet, "Kosòvo" في: Le Monde diplomatique, Paris, Fevrier 1999.

(٣) محمد الأرناؤوط، مرجع سابق، ص ٨٨.

(٤) أنظر: رياض نجيب الريس، «أيام الحصار في كوسوفو». في: صحيفة النهار، بيروت، ١٩٩٩/٤/١٩.

(٥) يقول روغوفا: «إن سكان كوسوفو سيئو الحظ بشكل استثنائي لأنّهم مضطرون للتعامل مع خصم من نوع الصرب المتعصبين بشكل أعمى في وطنيتهم ويجمعون إلى ذلك شيوعيتهم. وهذا أشنع ما شهدته أوروبا منذ أيام هتلر وستالين..». في صحيفة الشرق الأوسط، لندن، ١٩٩٩/٤/٧.

(٦) صحيفة الشرق الأوسط، لندن، ١٩٩٩/٤/٢١. وصحيفة النهار، بيروت، ١٩٩٩/٤/٢١.

(٧) تشير التقديرات السكانية إلى وجود ٧ ملايين صربي، و٧ ملايين ألباني، و١٠ ملايين من البلغار، و١٠ ملايين من اليونان في بلاد البلقان.

(٨) أنظر: Oxford University Report, London, 22/10/1998

(٩) صحيفة النهار، بيروت، ١٩٩٩/٤/٢١.

(١٠) يشكل الألبان المسلمون أغلبية سكان كوسوفو، تصل إلى ٨٠ في المئة. أنظر:

Turnock, D., Eastern Europe..., London, Ronteldge, 1989, p. 95.

(١١) صحيفة الشرق الأوسط، لندن، ١٩٩٩/٤/١٦.

(١٢) صحيفة النهار، بيروت، ١٩٩٩/٤/١٧.

(١٣) مرجع سابق.

(١٤) طرحت الولايات المتحدة هذه الفكرة على روسيا مع الإستعداد الغربي لتوسيع حلف الأطلسي نحو أوروبا الشرقية منذ العام ١٩٩٦.

(١٥) أنظر مقالنا: «الميثاق الأطلسي ـ الروسي وإنهاء الحرب الباردة». في: صحيفة الرياض، الرياض، ١٩٩٧/٦/٧.

(١٦) مالك عوني، «كوسوفا صراع الطموحات القومية»، في: مجلّة السياسة الدولية، العدد ١٣٣، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٢١٢.

(١٧) راجع: صحيفة الشرق الأوسط، لندن، ١٩٩٩/٤/٨.

(١٨) صحيفة السفير، بيروت، ١٩٩٩/٤/٢٦.

(١٩) راجع اتفاق رامبوييه في: أحمد بهي الدين، «كوسوفا تبحث عن حل». مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٦، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٢١٥.

(٢٠) يعارض الحزبان اليمينيان الألمانيان «القومي الألماني» و«الجمهوري الألماني» حرب الناتو ضد يوغوسلافيا، ويحذران من ارتفاع عدد لاجئي كوسوفو في اتجاه الحدود الألمانية. صحيفة الشرق الأوسط، لندن، ١٩٩٩/٤/٨.

(٢١) الدول الصناعية السبع الكبرى هي: الولايات المتحدة، كندا، اليابان. بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، ألمانيا.

(٢٢) أنظر نص هذه المبادىء في صحيفة السفير، بيروت، ١٩٩٩/٥/٨.

(٢٣) أرسلت الأمم المتحدة قوات لحفظ السلام إلى كرواتيا والبوسنة والهرسك ويوغوسلافيا الجديدة سنة ١٩٩٤. أنظر: Information Notes, United Nations Peace-Keeping, May 1994.

(٢٤) صحيفة النهار، بيروت، ١٩٩٩/٤/١٩.

(٢٥) راجع المواد ٤٢ و٤٥ و٤٦ من ميثاق الأمم المتحدة، الموضوع في العام ١٩٤٥.

(٢٦) وصلت مساعدات عينية كويتية إلى كوسوفو، وتبرعات مالية سعودية إلى لاجئي كوسوفو. أنظر صحيفة الشرق الأوسط، لندن، عدد ١٩٩٩/٤/٩، وعدد ١٩٩٩/٤/٢٠.

(٢٧) صحيفة الشرق الأوسط، لندن، ١٩٩٩/٤/١٦.

(٢٨) راجع مقابلة صامويل هنتنغتون بعنوان «قوة عظمى مستوحدة ولا تستطيع الكثير وحدها»، في صحيفة النهار، بيروت، ١٩٩٩/٤/٢.

التنافس الفرنسي ـ الأميركي على أفريقيا بعد الحرب الباردة

د. غسّان العزّي(*)

نالت معظم الدول الأفريقية استقلالها في الخمسينات والستينات من هذا القرن، في زمن تقاسمت العالم أيديولوجيتان محوريتان، مما انعكس على نظمها الاقتصاديّة والسياسيّة والاجتماعيّة. وكانت بعض الحروب الأفريقيّة (موزامبيق وأنغولا مثلاً) في الحيّز الأكبر منها، حروباً بالوكالة بين واشنطن وموسكو[1]. وعلى الرغم من التقدّم التكنولوجي الهائل في المعسكرين الشرقي والغربي على السواء، لم يكتسب أيّ بلد في أفريقيا، باستثناء جنوب افريقيا ربما، خلال عصر التمييز العنصري (Apartheid) مقداراً مهمّاً من الدراية والمعرفة من الولايات المتحدة أو من الاتحاد السوفياتي السابق. وكانت الحرب الباردة، في حقيقتها، امتداداً لهيمنة هاتين الدولتين العظيمتين، ولكن تحت ستار الأيديولوجيا، وذلك بعد أفول نجم الاستعمار القديم غداة موجة نزع الاستعمار (Decolonisation) والاستقلالات. وكانت شعارات «الدولة التقدميّة» و«الدولة التابعة للغرب» بمثابة ستار يغطّي أفريقيا والعالم الثالث عموماً ويحجب حقيقة انقسامها ما بين القطبين الكبيرين. وجاء تعبير «الاشتراكيّة الأفريقيّة» ليحاول التخفيف من وصمة الاعتمادية هذه، لكن بدون جدوى. وراحت أفريقيا تعاني من الوهن وخسارة طاقاتها وازدياد اعتمادها على الخارج في مجالات عديدة أساسيّة مثل التنمية والدفاع، وتحوّلت تدريجاً إلى قارة ترمز إلى الفقر والجوع والتبعيّة والمرض والتخلّف وغيرها من الآفات المستعصية[2].

وقد تميّز عقد السبعينات والثمانينات بانغماس معظم الدول الأفريقيّة الشديد في مناورات وأنشطة الحرب

(*) أستاذ العلوم السياسيّة في الجامعة اللبنانيّة.

الباردة، الأمر الذي ساهم في تأجيج العديد من الحروب كما حصل في أنغولا وموزامبيق وأثيوبيا ... ألخ، وهذا ما سوف يفتح على «سنوات الانكشاف أو التعرية»[٣] في التسعينات حيث سينكشف مدى ضعف الرهان الهشّ الذي اعتمدت عليه دول أفريقيّة عديدة، وذلك بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وانحسار النظم المستفيدة من اعتناق شعاراته عالمياً. وكان من نتيجة ذلك، السعي المكثّف من أجل الاستفادة من الموارد الذاتيّة الأفريقيّة، وهنا عادت القارة إلى أزمات التقنية واندلعت الصراعات على الموارد.

ولأسباب أيديولوجيّة معروفة، ربما اختلف موقف الاتحاد السوفياتي من القارة الأفريقيّة والعالم الثالث عموماً، عن الموقف الغربي والأميركي، ولكن ليس إلى درجة تستحيل معها المقارنة.

وخلاصة القول ان الحرب الباردة والنظام الدولي الثنائي القطبيّة لم يحسّنا على الإطلاق الوضع الموروث لأفريقيا المتمثّل بالتهميش والتبعيّة والخضوع للهيمنة الاستعماريّة في شكليها التقليدي والمتجدّد.

وغداة انتهاء هذه الحرب وسقوط هذا النظام بانهيار جدار برلين، انصبّ الاهتمام الدولي صوب دول المعسكر الشرقي السابق التي راحت تتلقى معظم المساعدات الغربيّة، والأميركيّة خصوصاً، بغية مساعدتها على الانخراط في اقتصاد السوق. وتفصح الأرقام عن أنّ المساعدة الرسمية الأميركيّة المقدّمة إلى ٤٧ بلداً في أفريقيا جنوبي - الصحراء بلغت في السنة الماليّة ١٩٩١ نحو ٦١٦ مليون دولار في مقابل ٧٢٠ مليون دولار لنيكاراغوا وباناما و٩٠٠ مليون دولار لأوروبا الشرقيّة و١,٦ مليار دولار لمصر و٣,٥ مليارات دولار لإسرائيل[٤]، هذا مع الملاحظة أنّ اسرائيل لا تتخطى من الناحيتين الديمغرافيّة والجغرافيّة عاصمة بلد أفريقي واحد من البلدان موضوع المساعدة.

وفي حين أقيمت فوراً مؤسسات لتشجيع البحوث وأشكال الدعم المختلفة، وانصبّت المساعدات الماليّة وغير الماليّة الغربيّة صوب بلدان المعسكر الشرقي السابق بغية دعم جهودها لإعادة الهيكلة الاقتصاديّة، كانت بلدان عديدة في أفريقيا، كالسودان وأثيوبيا وأريتريا والصومال، تغرق في الفقر والمجاعة، وغيرها في حروب طاحنة. لقد تُرك أمر مساعدة الأفارقة على عاتق المؤسسات الخيريّة والإنسانيّة، غير الحكوميّة في معظمها، وبدا أن حكومات الدول الكبرى منهمكة في الاعتبارات الجيوبوليتيّة والجيوستراتيجيّة التي لم تكن أفريقيا تحتلّ حيّزاً كافياً في مساحة اهتماماتها.

لكن إلى جانب هذه الصورة القاتمة، كشفت أواسط التسعينات عن أن عدداً من الدول الأفريقيّة بدأت تسلك سبيل تحوّلات هامّة سياسيّة واقتصاديّة، تماشياً مع رياح الليبراليّة واقتصاد السوق التي راحت تهبّ على العالم من أوروبا الشرقيّة مروراً بآسيا وأميركا اللاتينيّة وصولاً إلى أفريقيا. هذه التحوّلات راحت تتسارع على خلفيّة تراجع واضح للنفوذ الفرنسي التقليدي في أفريقيا وبداية اهتمام أميركي ملحوظ بالقارة التي يبدو انها أخذت مكاناً في الستراتيجيّة الأميركيّة الجديدة لما بعد الحرب الباردة.

تحوّلات واعدة في القارة الأفريقيّة

سوف يسجّل التاريخ أنه للمرّة الأولى منذ عهد طويل تتمّ تسوية أزمة كبرى، مثل أزمة الكونغو - زائير، من قِبَل الأفارقة أنفسهم، أوّلاً من قِبَل أفريقيا الوسطى والشرقيّة، مع انخراط ديبلوماسي قوي لبريتوريا (بعد تخلّصها من نظام التمييز العنصري) التي فرضت نفسها كشريك مميّز وحتى كـ «عراب» للنظام الجديد[٥]. وراح المراقبون الغربيون يتحدّثون عن «أفريقيا جديدة»[٦] تحاول فرض نفسها على المشهد القاري مع متغيّرات سياسيّة واقتصاديّة، وتتجسّد بالجيل الجديد من القادة - الأثيوبي والأريتري والأوغندي والرواندي والكونغولي والأفريقي الجنوبي - الذين أتوا إلى السلطة عن طريق الكفاح ضد محتل أجنبي أو نظام ديكتاتوري. وهم، في جلّهم، براغماتيون يجمعون ما بين الاقتصاد الحرّ والحزب الواحد[٧]، ويتميّزون بقربهم من ثقافة وشبكات الأعمال الأنكلوساكسونيّة والعولمة. وقد نجحوا في حياكة دبلوماسيّة سريّة بمناسبة الأزمة الزائيريّة (عام ١٩٩٧) ليحققوا ما سمّوه «انبعاثاً جديداً» للقارة، وهي مفردة سيطرت على قمة منظمة الوحدة الأفريقيّة ما بين ٢ و٤ حزيران ١٩٩٧ في هاراري (زيمبابوي) التي لمع فيها مانديلا وكابيلا.

على الصعيد الاقتصادي، بعد عشرين سنة من الجوع والفقر، يبدو ان الاقتصادات الأفريقيّة دخلت في طريق النموّ منذ بدايات التسعينات. وفي عام ١٩٩٧ حققت بلدان أفريقيا جنوبي الصحراء، الثمانية وأربعون، نسبة نموّ متوسطة تراوحت بين ٥ و٦ في المئة. وبقي العجز الخزيني في حدود ٣ في المئة والتضخم ٧ في المئة وانخفض الدَين الخارجي بعد أن كان يحلّق في الفضاء[٨]. وفي ٣٣ بلداً من تلك البلدان تجاوز النموّ الاقتصادي نسبة النموّ في عدد السكان، مما سمح، للمرّة الأولى منذ عقود طويلة، بتحسّن ولو طفيف في المداخيل الفرديّة. ويقول البنك الدولي إن عدداً من بلدان القارة

حقق تقدّماً ليس فقط على صعيد السياسة الاقتصادية ولكن أيضاً على مستوى الإصلاحات المؤسساتيّة. ويبدو ان أفريقيا جنوبي ـ الصحراء خرجت من الدائرة المفرغة القديمة، الأمر الذي يطمئن المستثمرين الأجانب رغم ان الاستثمار المباشر ما زال ضئيلاً للغاية فيها[٩].

وكان صندوق النقد الدولي قد نشر، في تشرين الأول ١٩٩٦، إحصاءات أفادت ان النسب المتوسطة للنمو الاقتصادي السنوي في أفريقيا جنوبي ـ الصحراء كانت ٢,٥ في المئة عام ١٩٩٤ و٣ في المئة عام ١٩٩٥ و٥ في المئة عام ١٩٩٦. ومقارنة بالنسبة المتوسطة ومعدلها ١,٧ في المئة بين ١٩٨١ و١٩٩٠ ونسبة ٠,٧ في المئة بين ١٩٩١ و١٩٩٣[١٠] فإن نتائج السنوات الثلاث بين ١٩٩٤ و١٩٩٦ تكشف عن إشارات مسبقة لانبعاث اقتصادي أفريقي وتخبئ تحديات حقيقيّة في زمن العولمة المتنامية.

لكن للعولمة وجهاً آخر، إذ انه في أفريقيا التي تنمو تحت «رعاية» البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، رُفِعَت الرقابة عن سوق القطع، وأسعار الصرف بات يحددها سوق العرض والطلب، واتخذت مبادرات عديدة لإتاحة الفرصة أمام القطاع الخاص للسيطرة على إدارة وصيانة البنى التحتيّة والمرافئ وتوزيع الكهرباء والماء وشبكات الهاتف. ولتأمين نجاح هذه الخصخصات، أنشئ ١٢ صندوقاً خاصاً للإستثمار ابتداء من الأول من كانون الأول ١٩٩٦. هذه الإصلاحات المفروضة من قِبَل المؤسسات الدولية مع نسب الفوائد المرتفعة جداً الهادفة لاحتواء التضخّم، جعلت هوامش الربح أكثر اتساعاً في القارة السوداء منها في البلدان الصناعية. وقد وصلت نسب الربح الأعلى إلى ٤٠ في المئة عام ١٩٩٥، مما جعل من المنطقة السوق الناشئ الأكبر مردودية في العالم[١١]، أكثر مردوديّة للشركات الكبرى، المتعدّدة الجنسيّات في معظمها.

وبالإضافة إلى العولمة واقتصاد السوق الليبرالي اللذين يجتاحانها، تسعى القارة الأفريقيّة إلى تطبيق ستراتيجية اندماج إقليمي للمرور من الأسواق الداخلية الضيّقة إلى أسواق عريضة ولكي تُسقط الحواجز الجمركية التي تسبب في تقلّص التجارة الأفريقيّة البينية إلى أقل من ثلاثة في المئة من تبادلات القارة[١٢].

وهنا يجري السعي لتقوية التجمّعات الإقليميّة، مثل البنك القاري للإستيراد والتصدير Afreximbank (رأسماله ٧٥٠ مليون دولار ومركز إدارته في القاهرة، والمساهمون الأساسيون فيه: البنك الأفريقي للتنمية BAD، نيجيريا، مصر، تونس، زيمبابوي، ساحل العاج، السنغال، الكاميرون وبعض المؤسسات المصرفية الدولية)

و«منظمة التبادلات التفضيلية» ZEP (الأعضاء: بوروندي، جزر القمر، دجيبوتي، أثيوبيا، كينيا، مالاوي، جزر موريس، أوغندا، رواندا، السودان، تانزانيا، زامبيا، زيمبابوي) و«مجموعة جنوبي أفريقيا للتنمية» SADC (الأعضاء: أفريقيا الجنوبية، انغولا، بوتسوانا، لوزوتو، مالاوي، زيمبابوي، زامبيا، موزمبيق، سوازيلاند، تانزانيا، ناميبيا، جزر موريس) و«المجموعة الاقتصادية لدول أفريقيا الغربية» CEDEAO (نيجيريا، غانا، ساحل العاج، بنين، توغو، الرأس الأخضر، بوركينا ـ فاسو، موريتانيا). وتسعى هذه التجمّعات لأن تصبح محاور التوسّع الاقتصادي للمنطقة.

ومن بين دول منطقة التبادلات التفضيلية ZEP، نجحت أوغندا، بفضل صناعاتها وقطاع البناء فيها، في تحقيق نسبة نموّ اقتصادي بلغت ١١ و٦,٥ و٦ في المئة في ١٩٩٤ و١٩٩٥ و١٩٩٦. أما السودان، فرغم الحصار المضروب حوله، فقد سجّل في الفترة نفسها نسبة نموّ بلغت ٤,٣ و٤,٥ و٤ في المئة. وكينيا من جهتها سجلت ٣,٩ و٥ و٥ في المئة في الأعوام المذكورة تباعاً. وأثيوبيا التي كانت رمزاً للجوع في سنوات عديدة، أصبحت مكتفية ذاتياً من حيث الغذاء، وارتفع ناتجها الداخلي الإجمالي بنسبة ثلاثين في المئة منذ تغيير النظام السياسي فيها عام ١٩٩٢[١٣]. لكن لا يمكن قول الشيء نفسه عن دول الـ CEDEO، فالاتفاقات المالية التي تربط الدول الفرانكوفونيّة في هذه المجموعة بفرنسا في الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأفريقي العربي UEMAO (أعضاؤه: بنين، مالي، النيجر، ساحل العاج، بوركينا ـ فاسو، السنغال وتوغو) تعيق كل محاولة جديدة للإندماج بدفع من نيجيريا وشاطئ العاج وغانا، الاقتصادات الثلاث العملاقة في الـ CEDEO[١٤].

هذا النموّ الاقتصادي الواعد وهذا الانخراط الأفريقي التدريجي في الاقتصاد الليبرالي والتبادل الحر، يشكّلان سبباً من الأسباب العديدة التي حدت بأصحاب القرار في واشنطن إلى إفراد حيّز لهذه القارة في الستراتيجية الأميركية الجديدة لعصر ما بعد الحرب الباردة.

أفريقيا في الستراتيجية الأميركية الجديدة :

أدّى تفكك المعسكر الشرقي السابق إلى بزوغ نظام دولي أحادي القطبية تسيطر عليه الولايات المتحدة التي تسعى لجعل سيطرتها هذه مستديمة على جميع الصعد الستراتيجية والعسكرية والسياسية والاقتصادية والتكنولوجية. وقد صدرت تقارير عن وزارتي الدفاع والخارجية والبيت الأبيض ومجلس الأمن المركزي تؤكّد هذا التوجّه. ومن

هذه التقارير الشهيرة نذكر تقرير بول وولفوفيتز P. Wolfowitz مساعد وزير الدفاع للشؤون السياسية عام ١٩٩٢[١٥]، وتقرير جيريما الذي صاغه فريق من الخبراء العسكريين برئاسة الأميرال جيريما والذي يتصوّر السياسة العسكرية الأميركية وفقاً لسيناريوهات نزاعية محتملة[١٦].

ملخّص هذين التقريرين ان الهدف الأساسي للسياسة الأميركية هو الإبقاء على الهيمنة وأنه «يجب إقناع خصوم محتملين بأن ليس عليهم التطلّع إلى لعب دور أكبر» و«يجب علينا أن نتحرّك بطريقة تمنع بزوغ نظام أمني أوروبي خالص بإمكانه زعزعة استقرار حلف الأطلسي». من هنا الخلافات التي احتدمت بين باريس وواشنطن حول قيادة حلف الأطلسي في المنطقة الجنوبية، أي حوض البحر المتوسط والشرق الأقصى[١٧].

وتطبيق ذلك عملياً يقود إلى تصور سيناريوهات نزاعية عالمية محتملة تفرض على الولايات المتحدة القدرة على قيادة «نزاعين متزامنين ومتوازيين» على غرار حرب الخليج الثانية. وهذا يتطلّب الحفاظ على جيش مؤلّف من ١,٤ مليون عسكري وقوة بحرية مؤلّفة من ٣٤٦ باخرة حربية، منها ١١ حاملة طائرات عملاقة، وقدرة تدخليّة في كل أنحاء العالم، وفي عدّة أمكنة في الوقت نفسه.

ورغم ان أفريقيا لم تحتلّ مكاناً واضحاً في التقارير المذكورة، إلاّ ان القوة العظمى الساعية إلى منع خصومها وحلفائها على السواء من التفكير في «لعب دور أكبر»، لا تستطيع تجاهل أهمية القارة الأفريقية التي تغطي مساحة ٤٠,٣٠ مليون كلم٢ وتمتد ٨٠٠٠ كلم بين خط العرض ٣٧ شمالاً وخط الطول ٣٥ جنوباً فتتصل بآسيا عبر قناة السويس وتنفصل عن أوروبا في مضيق جبل طارق كأقرب نقطة، ويبلغ عدد سكانها ٧٦٨ مليون نسمة ويحتوي باطنها على ثروات ستزداد أهمية في التقسيم العالمي الجديد للعمل. ففي زمن التنافس العالمي المستعر والعولمة، تبقى هذه القارة العذراء محطّ أطماع الدول الساعية إلى مزيد من الموارد الأوليّة ومن الأسواق، وترى فيها واشنطن، إضافة إلى كل هذا، مجموعة من المواقع الستراتيجية الهامة جداً في سعيها للإمساك بالمفاصل الأساسيةالمتحكّمة بالخارطة الدولية.

وقد صارت هذه القارة هدفاً معلناً للتمدّد الأميركي في العالم منذ ان وضعها فريق كلينتون في صلب الستراتيجية الأميركية للفترة المقبلة والتي حلّت محل تلك السائدة خلال الحرب الباردة. ففي ٢١ أيلول ١٩٩٣، أعلن أنطوني ليك مستشار الرئيس كلينتون لشؤون الأمن القومي، من جامعة هوبكنز، عن حلول نموذج Paradigme ستراتيجي

جديد هو «التوسيع» Enlargement[١٨] محل «الاحتواء» Containment الذي أعلنه جورج كنان عشيّة الحرب البارد. ويعني «التوسيع» في ما يعني، انتشار الديمقراطية واقتصاد السوق على الصعيد الشامل Global وهو مسار هجومي، ولكن مسار اقتصادي، على عكس الاحتواء الذي كان برنامجاً دفاعياً ولكن عسكرياً[١٩]. ودون الدخول في تفاصيل هذا المبدأ الجديد، فإن ما يهمنا هنا هو أنه يفسح، في ثناياه، حيّزاً مهماً للقارة الأفريقيّة، إذ انه يشملها من ناحية دفعها للإنخراط في اقتصاد السوق والليبرالية وطرد بقايا الاستبداد والاقتصاد الموجّه، بما يتماشى والرؤية الأميركيّة الجديدة دون شك.

وفي عام ١٩٩٤، أعلن وزير التجارة الاميركي رون براون ان نظريّة تقاسم المسؤوليات، التي ترعرعت خلال الحرب الباردة، لم يعد لها مكان اليوم، وأن زمن «مناطق الصيد الخاصة» في أفريقيا انتهى إلى غير رجعة[٢٠] (يقصد فرنسا). وفي تشرين الأول ١٩٩٦، قام وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر بجولة أفريقية لا سابق لها مبتدئاً ببلد فرانكوفوني (مالي). وخلال جولته، كانت فرنسا هدف المنتقدين علناً الذين اتهموها بالتعامل مع مستعمراتها وكأنها «مجال خاص» أو «منطقة صيد خاصة» وبالمحافظة على «صلات أبوية» مع أفريقيا وممارسة «زعامة حصرية» على «دوائر نفوذ»[٢١]. وتمّ البحث في مشروع «شراكة جديدة» سياسية وعسكرية بين القارة السوداء والولايات المتحدة يمكن أن تقود إلى تشكيل «قوة أفريقية للردّ على الأزمات» تستفيد من «التمويل والتدريب والعتاد والدعم اللوجستي للقوات الأميركية». هذا في وقت لا تمثّل المساعدة الأميركية للتنمية في أفريقيا نسبة ٠,١ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة، يذهب خمسها فقط إلى دول أفريقيا جنوبي الصحراء، رغم ان التجارة الأميركية - الأفريقية ارتفعت بنسبة ١٢ في المئة عام ١٩٩٥ لتصل إلى ١٨ مليار دولار.

وقتها صدم كريستوفر اللوبي الفرنسي في أفريقيا عندما أعلن عن انتهاء العصر الذي كانت تنقسم فيه أفريقيا إلى دوائر نفوذ. وقد ردّ عليه وزير التعاون الفرنسي جاك غودفران بمفردات عنيفة جداً[٢٢]. وقد بدا واضحاً ان كريستوفر نجح، خلال جولته، في إغراء الأفارقة بالمشاريع التي طرحها، الأمر الذي عبّرت عنه إحدى افتتاحيات الصحف السنغالية الساخرة (Le cafard libéré) بالقول: «فرنسا هي مثل الزوجة الأولى التي لم نخترها بملء إرادتنا. نحن نمثّل الزوجة الثانية المفضّلة في غالب الأحيان»[٢٣].

ومن الملفت كيف استطاعت واشنطن دعم «ثوري» مثل لوران ـ ديزيريه كابيلا ضد أحد حلفاء الغرب القدامى موبوتو سيسيسكو الذي «اخترعته» الـ سي.آي.إيه رغم أن، كما قال الناطق الرسمي باسم الخارجية الأميركية: «أسباب الصداقة معه انتهت مع نهاية الحرب الباردة»[٢٥]. والحقيقة انه، في السنوات المنصرمة، مع «اختيار» المتمردين السابقين، ريناوي في أثيوبيا وموسيفيني في أوغندا أو أفيوركي في أريتريا، فإن واشنطن راحت تتابع قدر جيوبوليتي أفريقي كبير: عزل وربما زعزعة استقرار السودان الإسلامي، وذلك بالعمل على إحاطته بالجيران الأعداء ولو أدى ذلك إلى اشتعال القسم الغربي من القارة الأفريقية[٢٥]. بالنسبة إلى الباقي فإن الأساسي يكمن، من وجهة نظر واشنطن، في فتح الأسواق التي ما تزال عذراء، وذلك بفضل ترسانة من القوانين والمشاريع والمؤتمرات والتفضيلات الجمركية واتفاقات التبادل الحر. فالمؤتمر «حول أفريقيا» الذي نظمه اللوبي الأفرو ـ أميركي باسم «الصلات العاطفية» مع القارة السوداء سبق بأيام مؤتمر الـ G8 (جماعة الدول الثماني الصناعية الكبرى) في دنفر (كولورادو في ٢٠-٢٢ حزيران ١٩٩٧) وخلاله أطلق كلينتون «مبادرة لأفريقيا» سوف يسعى لتسويقها خلال جولته الأفريقية الطويلة في نيسان ١٩٩٨ بعد زيارة مادلين أولبرايت للقارة بأشهر قليلة. وقد تقرّر أيضاً إقامة مؤتمر سنوي أفرو ـ أميركي (على غرار المؤتمر الأفريقي ـ الفرنسي كل عام) يحتفل بحسنات «عودة» رجال الأعمال الأميركيين إلى «أرض أجدادهم» في أفريقيا.

جولة كلينتون الأفريقية: الأهداف والنتائج

هذه الجولة التاريخية من حيث طولها (١١ يوماً)[٢٦] وكونها تأتي للمرة الأولى منذ زيارة كارتر للقارة عام ١٩٧٨، جاءت في إطار ما تسميه واشنطن «تجديد أفريقيا» بعد إهمالها الواضح منذ عقود طويلة. وقد تغيّرت القارة، بحسب واشنطن، بفضل الجيل الجديد من الحكام البراغماتيين والرياح الديمقراطية التي تهبّ عليها: ٢٥ بلداً من الـ٤٨ الذين تتألّف منهم أفريقيا جنوب الصحراء Subsaharienne قامت بانتخابات ديمقراطية، وثلاثون بلداً بدأت السير في طريق الليبرالية الإقتصادية، وهناك ٨٠٠ مليون مستهلك أفريقي يصعب تجاهلهم في زمن العولمة المتنامية. ويقول الأفريقيون إنّهم يحبذون اندماج أفريقيا في الإقتصاد العالمي حتى لا يضطروا إلى التدخل فيها وقت الأزمات: من الجريمة العابرة للحدود إلى الإرهاب وتهريب المخدرات وتلويث البيئة

وحفظ مصادر الطاقة (٢٠ في المئة من النفط المستهلك في أميركا مصدره أفريقي) فإن الأمن الوطني الأفريقي يتأثّر كثيراً بوجود أنظمة موالية أو معادية للقوة الأعظم.

كذلك أراد «كلينتون الأفريقي» كما لقّبة السنغاليون توجيه رسالة إلى الثلاثين مليون أميركي من السود ذوي الجذور الأفريقية والذين يصوّت معظمهم إلى الحزب الديمقراطي. من هنا وجود هذا الحشد من الشخصيات السوداء، وعلى رأسهم القس جيسي جاكسون، في الوفد الأفريقي، ومن هنا الرموز التي حفلت بها الجولة من زيارة سجن روي آيلاند في أفريقيا الجنوبية حيث قضى نلسون مانديلا ١٨ عاماً إلى زيارة سجن «غوريه» أو «بوابة اللاعودة» في الجزيرة الواقعة قبالة شاطىء داكار التي كان يُقتاد منها العبيد إلى أميركا بين ١٥٣٦ و١٨٤٨.

وعدا عن إرضاء هذه الفئة من الناخبين الأفروأميركيين، فإنّ مبدأين يحكمان السياسة الأميركية في أفريقيا، بحسب سوزان رايس مساعدة وزير الدولة للشؤون الأفريقية: حماية المواطنين والمصالح الأميركية ضد تهديدات الدول «الإرهابية» ودفع مسار الإندماج الأفريقي في الإقتصاد العالمي. وهذا الهدف الأخير ليس «عملاً خيرياً» بحسب رايس: «بقدر ما ينمو السوق الأفريقي الهائل المكوّن من ٧٠٠ مليون مستهلك وبقدر ما تزيد حصتنا فيه فإن ذلك يخلق آلاف فرص العمل في الولايات المتحدة»[٢٧] التي تسيطر اليوم على ٦,٧ في المائة من السوق الأفريقي في مقابل ٣٠ في المائة للإتحاد الأوروبي و ٧,٢ في المائة لليابان[٢٨].

وتمر «الشراكة الجديدة» بين أفريقيا وأميركا بالتجارة وليس بالمساعدات الإقتصادية التي تقلّصت كثيراً: من ١,٢ مليار دولار عام ١٩٩٢ إلى ٩٦٥ مليون دولار عام ١٩٩٧. فالمساعدة الإقتصادية لا تشكّل، بالنسبة لواشنطن، الوسيلة الأنجح لمساعدة أفريقيا. وقد امتدح كلينتون كثيراً حسنات قانون «النمو والفرصة في أفريقيا» الهادف إلى إلغاء الرسوم الجمركية على المنتجات المصدرة إلى أميركا وإلى تأسيس منتدى أميركي أفريقي يشبه نموذج الأبيك APEC (منتدى التعاون الإقتصادي الآسيوي - الباسيفيك). وفي هذا المنتدى ستتم مناقشة مشروع إقامة منطقة تبادل حر بين الولايات المتحدة وأفريقيا. وبالفعل فقد أعلن كلينتون عن إنشاء صندوقين للإستثمار في أفريقيا بقيمة إجمالية قدرها ٦٥٠ مليون دولار، بالإضافة إلى إلغاء مليار وستمائة مليون دولار من الديون المترتبة للولايات المتحدة على بعض الدول الأفريقية، وأعلن عن دعوة «رؤساء الدول الأفريقية الاصلاحية» لعقد قمة في واشنطن لوضع «خطط

محددة» للإبقاء على الدفع الذي حققه خلال جولته الأفريقية[٢٩]. وبالطبع فإن هذه المبادرات لا تتوجّه إلا إلى الدول «التي تستحقها» أي تلك التي تطبق مبادىء «حسن الإدارة» والديمقراطية واقتصاد السوق والتي تقوم بإصلاحات في هذا الإتجاه.

في الشق الأمني والستراتيجي حملت الجولة الكثير من المعاني. لقد حضر كلينتون تمريناً للجنود السنغاليين في قاعدة «تييس» الجوية التي رُفع فيها العلم الأميركي إيذاناً بحضور عسكري أميركي على هذا الطرف الأقصى للقارة السوداء، وذلك لمزاحمة الوجود الفرنسي في هذه المنطقة. واعتبر التعاون العسكري بين السنغال والولايات المتحدة نموذجاً لتشكيل «قوة تدخل أفريقية» لمنع حدوث مجازر واضطرابات كالتي حدثت في رواندا. ويجري تدريب ٤٠٠ جندي سنغالي في قاعدة «تييس» من قبل وحدة من القوات الخاصة الأميركية[٣٠]. وتشكّل السنغال مدخلاً ستراتيجياً للقارة السوداء لوقوعها على شاطىء المحيط الأطلسي، وهي الدولة الأفريقية الأقرب إلى السواحل الأميركية والحد الفاصل بين الدول العربية وغير العربية[٣١]. وتشارك في البرنامج العسكري المذكور خمس دول هي أوغندا ومالي وملاوي وأثيوبيا وغانا. ويبدو أن مشروع تشكيل «قوة التدخل الأفريقية» الأميركي قد لاقى آذاناً صاغية في أفريقيا رغم معارضة الرئيس مانديلا العلنية والواضحة له.

وتزعّم كلينتون قمة «السلام والإزدهار» التي عُقدت في عنتيبي في ٢٥ آذار ١٩٩٨ وحضرها سبعة رؤساء أفارقة (قارة أوغندا وكينيا ورواندا وتانزانيا والكونغو الديمقراطية وأثيوبيا وزيمبابوي) وفيها تمّ التوصّل إلى اتفاق على أن «لا وجود لنموذج فريد في الديمقراطية»[٣٢]. هذه «الصيغة ـ المخرج» تسمح لواشنطن بتوثيق تعاونها مع أنظمة تدينها منظمات حقوق الإنسان الأميركية قبل غيرها. وقد ضمت هذه القمة كل دول منطقة البحيرات الكبرى التي توليها واشنطن أهمية خاصة منذ فترة، باستثناء السودان وبوروندي. وتضمن بيان «إعلان عنتيبي» فصلاً كاملاً بعنوان «إدانة أعمال الإبادة» تعهدت فيه واشنطن بالعمل مع شركائها الأفارقة لتشكيل ائتلاف دولي ضد الإبادة ونواته «قوة حفظ السلام» الأفريقية التي ترعاها واشنطن.

تراجع النفوذ الفرنسي في أفريقيا

لقد أصيبت سياسة فرنسا الأفريقية بالوهن وضعف المصداقية في السنوات المنصرمة، خاصة بعد أن فشلت الإجراءات السياسية التي وضعها الرئيس ميتران في قمة لابول La baule الأفريقية عام ١٩٩٠، والتي لم تؤدِ إلا إلى «ديمقراطية دون روح

وقلب». وأصبح هدف الفرنسيين أكثر تواضعاً وهو «إثارة الرغبة بالديمقراطية» و«إحترام الأصالة الأفريقية والإستمرار بفضل المساعدة على التنمية» و«احتواء هجرة أصبحت مهمة جداً مصدرها أفريقيا المغرقة في اليأس». وراحت فرنسا تكتشف يوماً بعد يوم، أنّها ليست أكثر من «قوة متوسطة» وان أبنيتها السياسية الفرانكو ـ أفريقية بأعمدتها ـ التعاون، العملة، الهجرة، الدفاع ـ لا تتوقف عن التثاؤب(٣٣).

وقد انبعثت روائح الفساد من كلّ وزارات التعاون الفرنسي في كلّ الحكومات اليمينية واليسارية، واختلفت الأحزاب الفرنسية الحاكمة، في ما بينها، حول السياسات الواجب اتباعها في أفريقيا. ويقول المراقبون إن الشلل في ولوج الأزمة الزائيرية في بداية تشرين الثاني ١٩٩٦، والذي أصيب به الجهاز العسكري الفرنسي المتمركز في أفريقيا الوسطى، هو العلامة الأكثر وضوحاً لهذا الإخفاق. فللمرة الأولى عجزت باريس عن القيام، بمفردها وبالسرعة المطلوبة، بإحدى التدخلات العسكرية الإنسانية في قلب منطقة نفوذها، بعد أن استأثرت بالسلطة على القارة السوداء لوقت طويل. لقد استبعدتها الحكومة الرواندية بسبب تأييدها لنظام الدكتاتور جوفينال هابياريمانا، وقاطعها ثوار الشرق في زائير لأنها دعمت المارشال موبوتو سيسيسكو، وعارضها الأميركيون الذين عرضت عليهم من أجل إغرائهم قيادة العملية العسكرية «الإنسانية» المزمعة. كذلك فإن عروضها ونداءاتها المتكررة للحصول على دعم أو انضمام آخرين تطلبت أسابيع عديدة قبل أن يتم الإتفاق على القيام بعملية، حيث أن الشريك الأساسي ـ الولايات المتحدة ـ عمل ما بوسعه لتأخيرها بغية إحراج باريس. وهكذا، فبعد تقدّم الثوار وهجرة معظم النازحين إلى رواندا، بدت مهمة «إحلال الامن» ذات الهدف الإنساني، وكأنها فقدت الكثير من أسباب وجودها. لقد بدت باريس وكأنها أصيبت «بالتكزز» من جراء عملية توركواز في حزيران ١٩٩٤ والتي يقول المراقبون الفرنسيون أنفسهم إنها مهّدت للإنفجار الذي حدث في تشرين الثاني ١٩٩٦(٣٤).

إن فرنسا هي الدولة الكولونيالية السابقة الوحيدة التي أبقت على قوات عسكرية في أفريقيا بعد موجة الإستقلالات ونزع الإستعمار في الستينات(٣٥). وقد تدخلت عسكرياً في القارة بمعدل مرة واحدة كلّ سنتين، كما تدخلت ثلاث مرات في عام ١٩٩٦، وذلك في جمهورية أفريقيا الوسطى لمساعدة نظام الرئيس أنج ـ فيليكس باتاسيه على احتواء تمرّد الجنود. ورغم كلّ التغيرات التي عصفت بالمشهد الجيوبولتيكي الدولي منذ انتهاء الحرب الباردة، بقيت هذه الوحدات الفرنسية في

مكانها لأنه كما يقول أحد المعلّقين: «فقط القارة الأفريقية تسمح لفرنسا بالتوهم بأنها قوة عظمى»(٣٦).

وبعد مجزرة رواندا التي قُتل فيها مئات الآلاف من التوتسيين Tutsus، فان «عودة» لوران ـ ديزيريه كابيلا إلى الكونغو تشكّل ثورة حقيقية في منطقة البحيرات الكبرى وفي كلّ القارة السوداء. وقد أثّر انهيار نظام موبوتو وصعود نجم كابيلا كثيراً على حلفاء المارشال المعزول، مثل جوناس سافيمبي زعيم الـ«يونيتا UNITA» الذي استخدم خلال عقود طويلة، جنوبي زائير كقاعدة خلفية ضد حكومة أنغولا، والذي ساعد موبوتو عسكرياً ضد كابيلا، ثم دانيال أراب موا رئيس كينيا الذي وصفه كابيلا بأنه «موبوتو آخر أنهكته السلطة والسرقة»، ورئيس الكونغو «الصغيرة» باسكال ليسوبا حليف المارشال السابق، كذلك الأمر بالنسبة لعدد من رؤساء الدول الفرانكوفونية المعتدلين، مثل رئيس الكاميرون بول بيا ورئيس الغابون عمربنغو، الذين عجزوا عن التدخل الفعّال لإيجاد تسوية تنقذ موبوتو الذي اكتسحه تقدّم قوات كابيلا.

الخاسر الأكبر كان فرنسا والرابح الأكبر كان كابيلا، ثم أصدقاؤه العسكريون والسياسيون: أنظمة أوغندا ورواندا وبوروندي؛ ثم حكومتا أنغولا وزامبيا وحماته القريبون مثل رئيس تانزانيا السابق جوليوس نيريري ونلسون مانديلا والبعيدون مثل الولايات المتحدة التي ضاعفت من الإشارات الإيجابية وأقنعت المغرب بعدم مساعدة «الصديق» موبوتو وأعاقت تشكيل حملة عسكرية دولية ـ إنسانية كانت ستوقف تقدم قوات كابيلا(٣٧).

عدا ذلك فإن المعارك الطاحنة بين ميليشيات «الكوبرا» «والزولو» في الكونغو ـ برازافيل ابتداء من ٥ حزيران ١٩٩٧، على خلفيات اثنية ونفطية، كمقدمة لانتخابات لا يود الخضوع لها أحد من كبار المتنافسن في بلد ينفجر فيه الوعي الوطني إلى قبائل وعشائر، شكّلت صدمة أخرى للفرنسيين(٣٨). ومرة جديدة أصيب هذا النظام الفرنكو ـ أفريقي المتمحور، منذ سنوات، حول «عمليات التحول» والإنتقال والإنتخابات والدفاع عن «الديمقراطيات الجديدة»...الخ، ممّا يشكّل منعطفاً رمزياً يدلّ على فشل «الديمقراطية المستوردة» بعد فشل ما كان يسمى منذ الاستقلالات بـ«التنمية»(٣٩).

وقد صيغت عناوين الصحف الفرنسية والعالمية في هذه الظروف بمفردات مثل «عزلة» و«إمّحاء» و«تخلي» و«كارثة» و«هزيمة»...الخ(٤٠) فرنسا في أفريقيا. وإذا كان ثمّة مبالغة في هذه المفردات فلا شك أن النفوذ الفرنسي قد عرف تراجعاً ملحوظاً ليس

في القارة السوداء بشكل عام ولكن خصوصاً في منطقة المربع الفرنسي والبحيرات الكبرى التي يبدو أن هناك سعياً أميركياً للحلول محل الفرنسيين فيها.

جولة شيراك الأفريقية وأهدافها

بعد شهرين تقريباً على رحلة كلينتون، قام الرئيس الفرنسي جاك شيراك بجولة أفريقية[٤١] بين ٢٥ و٣٠ حزيران ١٩٩٨ لم تكن الأولى من نوعها له أو لرئيس فرنسي عموماً. وبدا واضحاً أن الرحلتين المذكورتين تقعان في خضم تنافس أميركي - فرنسي جديد على القارة رغم تأكيد الرئيسين الأميركي والفرنسي على عكس ذلك.

في وندهوك عاصمة ناميبيا وقّع الوفد الفرنسي خمسة عقود، يتعلّق أحدها بالحماية المتبادلة للاستثمارات الاقتصادية ووضع في خدمة SADC (مجموعة التنمية في أفريقيا الجنوبية التي تضم عشر دول) خبراء فرنسيين في مجالات الطاقة والمياه والنقل وتحلية مياه البحر والاتصالات والصناعة. وذكّر وزير التعاون شارل جوسلان مجدداً بأن «فرنسا هي محامي أفريقيا لدى الاتحاد الأوروبي وأنها تقدم ٢٥ في المئة من المبالغ التي يوزعها الصندوق الأوروبي للتنمية FED»[٤٢]. وفي بريتوريا، اعترف شيراك أن بلاده ركّزت، منذ وقت طويل، على العلاقات مع الدول الأفريقية الفرانكوفونية لكنها، من الآن وصاعداً، سوف تتجه صوب أفريقيا الجنوبية.

في الحقيقة هدفت هذه الزيارة إلى زيادة التجارة الفرنسية مع أفريقيا الجنوبية، هذا البلد العملاق اقتصادياً لأنه ينتج ثلث الثروات المنتجة في أفريقيا ونصف الكهرباء والناتج الإجمالي للفرد فيه يبلغ عشرة أضعاف نظيره في نيجيريا، القوة الكبرى في أفريقيا السوداء[٤٣]. كذلك هدفت الزيارة إلى توقيع صفقة بقيمة ثلاثين مليار فرنك فرنسي لتجهيز جيش جنوب أفريقيا بالسلاح والعتاد الفرنسي.

وتقع فرنسا في المرتبة الخامسة من الشركاء التجاريين والمستثمرين الأجانب في أفريقيا الجنوبية، وراحت تبذل الجهود لتعويض تأخرها التجاري والتي أثمرت، عام ١٩٩٧، عندما زادت صادراتها إلى هذا البلد بنسبة ٣٠ في المائة وهي النسبة الأكثر ارتفاعاً من بين الدول الصناعية. ثم نظّمت باريس معرضاً للتكنولوجيا في جوهانسبورغ يُعتبر أكبر معرض يُقام في تاريخ أفريقيا الجنوبية وذلك بغية عرض منتجاتها في الميادين التكنولوجية المتقدمة، وفي الوقت نفسه زادت الوكالة الفرنسية للتنمية AFD من حضورها وارتفعت مساعداتها إلى أكثر من ٢٠٠ مليون فرنك فرنسي في السنة. وقد رافق شيراك في زيارته عدد كبير من رجال الأعمال ومنهم مدراء شركات السلاح

الذين يقومون بالتفاوض حول تسليح جيش بريتوريا بعد أن وقع البلدان في أيار ١٩٩٨ اتفاق تعاون عسكري(٤٤).

ومن الملفت أن بريتوريا الانكلوفونية كانت المحطة السلبية الوحيدة في جولة كلينتون نظراً لما تخلّلها من مواقف للرئيس مانديلا الذي رفض المشاريع الأمنية الأميركية ومبدأ «التجارة لا المساعدة Trade no Aid» الذي حاول كلينتون الترويج له، كما أعلن أمام ضيفه أن أفريقيا ـ الجنوبية تفخر بصداقة بلدان مثل ليبيا وإيران وكوبا التي تعتبرها واشنطن من الدول العاصية Rogue States. في مقابل ذلك تلقى الرئيس الفرنسي ترحيباً ملفتاً من مانديلا ونائبه، الأمر الذي يتخطى الصراع التقليدي المعروف بين الفرانكوفونية والانكلوفونية.

وفي موزمبيق، التي سجّلت تقدّماً اقتصادياً ملفتاً (نمو قدره ٧ في المئة عام ١٩٩٧ وتضخّم انخفض من ٧٠ في المئة عام ١٩٩٤ إلى ٥,٧ في المئة عام ١٩٩٧) أعلن شيراك إلغاء ٢,٢ مليار فرنك من الديون الفرنسية المستحقة على هذا البلد، وعبّر عن رغبته بالإنضمام إلى مجموعة البلدان المشاطئة للمحيط الهندي بعد أن قال إن فرنسا تقع جغرافياً في أوروبا ولكنها تنتمي تاريخياً إلى أفريقيا والمحيط الهندي. وقد وافق الرئيس يواكيم شيساني على هذا الاقتراح الفرنسي بعد أن أبدى زعماء أفريقيا الجنوبية تحفظاً عليه رغم دعم شيراك لحصول بريتوريا على مقعد دائم في مجلس الأمن(٤٥).

وأنهى الرئيس شيراك جولته الأفريقية في لواندا، وهو أوّل رئيس غربي يزورها منذ نهاية الحرب الأهلية في عام ١٩٩٤. والزيارة رمز وبادرة يجب أخذهما بعين الإعتبار في لعبة التنافس مع أميركا، خاصة بعد «نسيان» كلينتون لأنغولا في جولته الأفريقية الطويلة. ورغم الحرب الأهلية التي عصفت بها طيلة عشرين عاماً والسلم الأهلي الذي ما يزال هشاً، فقد أصبحت أوغندا بلداً يهابه الآخرون في المنطقة.، فهذا العملاق الواقع على ملتقى أفريقيا الجنوبية والوسطى يتمتع بموقع ستراتيجي مميّز وبقوة اقتصادية هامة، ذلك أن فيه الإحتياطي الأفضل والأهم من الماس في العالم، وهو ثاني بلد نفطي بعد نيجيريا في أفريقيا السوداء ويمكن له مضاعفة إنتاجه ثلاث مرات في غضون العقد المقبل.

ويشكّل استغلال هذه الثروات مادة نزاع بين الشركات المتعددة الجنسية المدعومة من أعلى المستويات السياسية. والنفط سبب نزاع فرنسي ـ أميركي بين شركتي شيفرون وألف تحديداً. وقد أتت زيارة شيراك في لحظة مناسبة يتم فيها التفاوض حول عدد

من عقود استغلال آبار النفط الأنغولية. والرهان ضخم جداً بالنسبة لشركة ألف الفرنسية، فأنغولا يمكن أن تشكّل مستقبلاً ربع الإنتاج العام لهذه الشركة[٤٧].

ومصلحة الفرنسيين في أنغولا ليست اقتصادية فحسب، بل عسكرية وستراتيجية أيضاً. فبمناسبة الصراعات في زائير السابقة والكونغو ـ برازافيل، ظهرت لواندا فجأة في المربع الفرنسي من القارة وفرضت نفسها كقوة لا يمكن تجاهلها في أفريقيا الجنوبية. والتدخل الحاسم لقوات الرئيس جوزيه ادواردو دو سانتوس لدى جيرانه الفرانكوفونيين هدف إلى إسقاط الأنظمة القائمة بغية حرمان اليونيتا UNITA (الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا) بقيادة جوناس سافيمبي من قواعدها الخلفية[٤٨]. لكنه، في الوقت نفسه، ساهم في إعادة صياغة نظام إقليمي جديد يبدو ان لواندا قررت أن تلعب فيه دوراً مقرراً. ووجود قوات أنغولية في الكونغو ـ برازافيل إلى يومنا هذا يعني، في ما يعنيه، ولاء الدول المجاورة واعترافها بوزن أنغولا الإقليمي.

لذلك قررت باريس تحديث سياستها الأفريقية والابتعاد عن هذا المتمرد السابق. ولرفع كلّ غموض ممكن، أكد وزير التعاون الفرنسي شارل جوسلان، من لواندا، ان المحاور الوحيد لفرنسا في أنغولا هو حكومة الرئيس دوسانتوس[٤٩]. وزيارة شيراك مناسبة لتوكيد هذا التقارب على أعلى المستويات بين باريس ولواندا، طبعاً لصالح الشركات الفرنسية والطموح الفرنسي في المنطقة.

لقد أتت جولة شيراك الأفريقية هذه كرد سريع على جولة كلينتون، لكن الحقيقة ان الفرنسيين، على عكس الأميركيين، معتادون على الزيارات الدورية المتبادلة مع الزعماء الأفارقة والمباحثات المستمرة السنوية والدائمة معهم. وأوّل زيارة قام بها شيراك، غداة انتخابه، إلى الخارج كانت إلى أفريقيا التي زارها ثلاث مرات، قبل جولته هذه: شاطىء العاج والغابون والكونغو في تموز ١٩٩٦. أما عن النتائج فلم ترق، حتى الآن، إلى مستوى الأهداف المرسومة. يكفي للدلالة على ذلك ان حكومة لواندا تدخلت عسكرياً لدعم الرئيس كابيلا في وجه المتمردين عليه من التوتسيين، حلفائه القدامى، في الأزمة التي نشبت في صيف العام ١٩٩٨.

نحو سياسة فرنسية جديدة في أفريقيا ؟

تحاول فرنسا، الدولة الاستعمارية القديمة المتجددة، الدفاع عن مصالحها الموروثة في أفريقيا ولا سيما ان دولاً عديدة في هذه القارة منخرطة في عالم الفرانكوفونية

وترتبط بفرنسا بروابط اقتصادية وعلمية وسياسية وثقافية. وتعرف باريس أنها لا تملك إمكانات التصدي للنفوذ الأميركي المتزايد، لذلك هي تؤيد «تقاسماً حبياً» للنفوذ في هذه القارة. لكن واشنطن تسعى لاحداث تغيير عميق في المفاهيم الجيوستراتيجية بغية السيطرة النهائية والناجزة على دول القارة ضمن النظام العالمي الأحادي القطبية الذي تهيمن عليه. ويُلاحظ ان الأميركيين صبّوا اهتمامهم على دائرة محيطها البحيرات الكبرى وتشمل في القرن الأفريقي كلّ من اريتريا وأثيوبيا، وفي أفريقيا الوسطى كلّ من أوغندا ورواندا وبوروندي وتانزانيا والكونغو وصولاً إلى جنوب أفريقيا وناميبيا. وقد سجّل الفرنسيون تراجعاً بدأ في زائير السابقة التي أصبحت جمهورية الكونغو الديمقراطية التي يتجه رئيسها كابيلا صوب الشركات الأميركية لتوقيع عقود معها. وتراجع النفوذ الفرنسي في منطقة البحيرات الكبرى إنعكس تراجعاً ملحوظاً في كلّ مناطق القارة.

لكن فرنسا لا تستطيع التخلي عن هذه القارة التي دأب الفرنسيون، منذ عهد الرئيس جيسكار ديستان على القول انها المكان الوحيد الذي ما تزال فرنسا قادرة على تغيير مجرى التاريخ فيه[٥٠]، أي انه المنطقة الوحيدة في العالم التي تتذكّر فرنسا فيها أنها ما تزال قوة عالمية عظمى. وقد أكد شارل جوسلان أكثر من مرة «من غير المطروح بالنسبة إلى فرنسا التعبير عن أي تراجع لدورها في أفريقيا»[٥١] وهي تعتمد في ذلك على ميزات عديدة: وجود عسكري واتفاقات دفاعية مع ثماني دول أفريقية؛ الفرانكوفونية التي يجري تطويرها ودعم مؤسساتها خاصة منذ تعيين بطرس غالي على رأس منظمتها، التبادل الإقتصادي والتجاري القائم منذ وقت طويل؛ المساعدات الفرنسية المستمرة والمتنامية؛ خوف بعض الدول الأفريقية من النفوذ الأميركي وعداء بعضها الآخر السافر لمثل هذا النفوذ؛ معرفة بأمور القارة موروثة من عهد الإستعمار...الخ.

وفي محاولة لإعادة تصويب سياستها الأفريقية فقد أعلنت فرنسا عن اتباعها لنهج جديد، وذلك في القمة الفرانكو ـ أفريقية العشرين المنعقدة في باريس بين ٢٦ و ٢٨ تشرين الثاني ١٩٩٨. لقد حضر هذه القمة ٤٩ بلداً أفريقياً ٣٤ منها مثلها رؤساؤها، كما حضرها كوفي أنان كمراقب وبطرس غالي وأمين عام منظمة الوحدة الأفريقية التانزاني سليم أحمد سليم، الأمر الذي يدلّ على أهمية هذه القمة التي جمعت أكثر مما تجمعه منظمة الوحدة الأفريقية من زعماء أفارقة. وقد وُضعت هذه القمة تحت عنوان «الأمن» بسبب النزاعات التي تعصف بأفريقيا.

وقد حاولت باريس في هذه القمة إيجاد حل «للنزاع الكونغولي لكنها لم تنجح إلا في جمع أطرافه المتنازعين، ومنهم الرئيس كابيلا الذي حضر القمة، حول طاولة واحدة كخطوة أولى في مباحثات لن تتوقّف قبل إيجاد مثل هذا الحل. كذلك حاولت باريس دفع مشروع «المؤتمر الإقليمي الأفريقي»، وأعلنت أنها ستعمل على تعديل سياسة التعاون العسكري وأن جهازها العسكري سيعمل على تقوية القدرات الأفريقية الذاتية على حفظ السلام.

ويقع هذا المشروع في صلب «سياسة فرنسا الأفريقية الجديدة»[٥٢] القاضية بعدم التدخل عسكرياً وبطريقة ثنائية في أفريقيا. وهكذا تريد باريس أن تتخلى عن دورها كشرطي رغم وجود اتفاقات دفاعية مع عدد من الدول الأفريقية، ذلك ان المشروع الفرنسي الجديد يشمل قارة أفريقيا بكاملها وليس المربع الفرنسي وحده. بكلمة أخرى انتهت الممارسة الأبوية السابقة مع المستعمرات القديمة وأتى عنصر الشراكة مع كلّ الدول الأفريقية. الأمر الذي لا يعجب «ديناصورات» أفريقيا الفرانكوفونية خصوصاً بعد هبوط سعر الفرنك الأفريقي CFA[٥٣].

لقد شدّد شيراك في خطابه الإفتتاحي للقمة على أن «النهضة الأفريقية تعني قدرة الأفارقة على الإمساك بحلّ أزماتهم بأنفسهم» وان موقف فرنسا واضح ويقضي «بمساعدة أفريقيا على الإمساك بزمام أمورها بيدها، وفي الوقت نفسه العمل من خلال مجلس الأمن الدولي والمجموعة الدولية على التدخل لحفظ السلام وإعادته عندما تنشب النزاعات الخطيرة»[٥٤]. وأعلنت فرنسا عن تشكيل جهاز واحد مكلّف بادارة العلاقة مع أفريقيا بدل الإدارات الثلاث المختلفة والمتنافسة أحياناً (التعاون والدفاع والخارجية) وعن تخفيض القروض المسماة «تعاون عسكري مع أفريقيا جنوب ـ الصحراء» بنسبة ٤ في المئة. وفي المقابل ستزاد الموازنة المسماة «تعاون دفاع» المقدمة لباقي العالم بنسبة ٣٥,٥ في المئة.

إنه توجه جديد كبير لسياسة بدأت عملياً بالتطور منذ ١٩٩٥ عندما اختارت باريس توسيع مساعداتها العسكرية في الكاريبي وبعض بلدان الباسيفيك. ولكن هذا لا يعني مطلقاً تراجع الالتزام الفرنسي في أفريقيا، كما شدّد شيراك خلال القمة العشرين، ولكن إعادة تنظيم لهذا الالتزام بحيث ينصب على الجوانب غير العسكرية وتتسع دائرته لتشمل كلّ القارة وليس المربع الفرنسي فحسب.

ويُعتبر نجاح شيراك في جمع أطراف النزاع الكونغولي في باريس (كابيلا والمتمردون وزعماء أنغولا وزيمبابوي وراوندا وأوغندا) إنجازاً حققته القمة الفرنسية ـ

الأفريقية التي أتاحت للفرنسيين الزعم أن بلادهم ما تزال قوة غربية عظمى لا يمكن إغفالها على المسرح الأفريقي. وان المهم ملاحظة أن باريس عملت كوسيط بين الرؤساء كابيلا والأوغندي والرواندي ـ وكلهم معادون لفرنسا وحلفاء للولايات المتحدة التي شعرت بالجرح الشديد في مواجهة الفوضى الكونغولية[٥٥]، والذي يأتي بعد فشل الوساطة الأميركية في النزاع بين بلدين حليفين هما أثيوبيا وأريتريا.

خاتمة

يبدو ان «الهجوم» الأميركي على أفريقيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة يلقى آذاناً صاغية من عدد لا بأس به من الدول الأفريقية. وقد عبّر عن هذا الترحيب رئيس زيمبابوي روبرت موغابي الذي دعا خلال ترؤسه دورة منظمة الوحدة الأفريقية في نيسان ١٩٩٨، إلى جعل المبادرة الأميركية «فجراً للنهضة الأفريقية»[٥٦]. ومن الملاحظ أن دولاً فرانكوفونية تقليدياً كانت من أكثر المؤيدين لهذه المبادرة الأميركية (السنغال وزائير السابقة مثلاً) رغم أن جنوبي أفريقيا الفرانكوفونية كانت سلبية نسبياً حيالها.

وقد قرر البيت الأبيض إنشاء مركز أفريقي للدراسات الأمنية بهدف تنشئة القادة الأفارقة «الديمقراطيين» من مدنيين وعسكريين في مجال الأمن القومي، بعد أن تمّ التوقيع، في داكار، على اتفاق للتعاون في مجال الملاحة الجوية بهدف محاربة الإرهاب في المطارات[٥٧]. هذه القرارات وغيرها الكثير، تعني، في ما تعنيه، أن الولايات المتحدة قد عقدت العزم على الدخول من «بوابة اللاعودة» إلى هذه القارة التي رغم أنها ما تزال تواجه الفقر وسوء التغذية والمرض والأمية والبطالة والنزاعات المسلحة، إلا ان فيها تباشير واعدة، كما قال كلينتون: «الديمقراطية تتعزّز، الأعمال تتنافس، والسلام يحقق تقدّماً، وشعب وزعماء أفريقيا يُظهرون للعالم مرونة الروح البشرية ومستقبل هذه القارة العظيمة»[٥٨] التي تطمح واشنطن إلى جعلها حليفاً حيوياً في الألفية الثالثة.

لكن للعملة وجهاً آخر، فقد اختار نائب رئيس جنوب أفريقيا إذاعة فرنسا الدولية لتوجيه الانتقادات إلى المعادلة الأميركية الجديدة القائمة على «التجارة لا المساعدة Trade no Aid» وقال انها خاطئة «لأن أفريقيا تحتاج إلى التجارة والمساعدات في آن معاً» ودعا إلى التأكد من أن التدابير التي اتخذت لن تكون مجرّد وسيلة لفتح الأسواق الأفريقية أمام منتجات الدول المتطوّرة»، ولاحظ ان «من المهم الإعتراف أن دولاً فقيرة مثل بوركينا ـ فاسو لا يمكن أن تكون شريكة ذات ثقل يسمح لها أن تجد نفسها في

موقف متساو في المفاوضات الجارية»(٥٩). وكان الرئيس مانديلا قد وجه انتقادات علنية لقانون «النمو والفرصة في أفريقيا» الأميركي وإلى «قوة حفظ السلام» الأفريقية أو «مبادرة الرد على الأزمات الأفريقية» الهادفة إلى منع تكرار مجازر كتلك التي وقعت في رواندا عام ١٩٩٤. كما أكد بحضور ضيفه الأميركي على أنه فخور بالعلاقات الودية القائمة بين بلده وكلّ من كوبا وإيران وليبيا، الدول الثلاث التي تريد واشنطن عزلها عن الساحة الدولية، مكرراً القول إنها «دول صديقة من عهد النضال ضد التمييز العنصري حين كانت الولايات المتحدة، على غرار قوى غربية أخرى، تساعد فعلاً عدونا»، مشدداً على استقلالية السياسة الخارجية لبلاده(٦٠).

وإذا كان موقف جنوبي ـ أفريقيا ، وهي مركز الثقل الإقتصادي والسياسي في أفريقيا جنوبي الصحراء، مبتعداً عن الموقف الأميركي ومقترباً أكثر من السياسة الفرنسية، إلا أن هذا لا يعني انحيازاً لهذا الطرف أو ذاك من الدول الخارجية الساعية إلى المزيد من النفوذ في أفريقيا. لقد دعم مانديلا لوران ـ ديزيريه كابيلا، الذي أيدته واشنطن، ضد الماريشال موبوتو حليف فرنسا التقليدي، وعارض رغبة باريس بالإنضمام إلى مجموعة الدول المشاطئة للمحيط الهندي ولم يبدِ التجاوب المطلوب حيال إدعاءات شيراك بأن «فرنسا أفريقية».

ورغم الإنحسار الواضح في النفوذ الفرنسي لصالح «زحف» أميركي دؤوب نحو القارة الأفريقية، فمن المبكر القول إن الصراع الفرنسي الأميركي انحسم لصالح واشنطن. فقد أعلن الفرنسيون أنهم ليسوا في وارد التراجع عن مواقعهم الأفريقية الوحيدة التي بقيت لهم في العالم.

ثم إنه يجب إضفاء المزيد من النسبية على الأمور. فقد فشلت الوساطة الأميركية في وقف الحرب التي اندلعت بين حليفين مقرّبين لواشنطن هما أثيوبيا وأريتريا. وتعرض كابيلا حليف الأميركيين إلى تمرد على يد حلفائه التوتسيين السابقين الذين وصلوا إلى أبواب كينشاسا، وقالت أنباء صحافية عديدة إن قائد المتمرّدين كان قد زار الاليزيه سراً قبل أسابيع من حملته العسكرية. وأخيراً فإنّ انفجار السفارتين الأميركيتين في نيروبي ودار السلام في ٧ آب ١٩٩٨ يشير إلى أن الدخول إلى القارة السوداء قد يكون مكلفاً أكثر مما هو محسوب، بمعزل عما إذا كان هناك علاقة أم لا بين الأمرين. وقد توقّع محلّلون غربيون بعد هذين الإنفجارين أن الاهتمام الأميركي بأفريقيا لن يعدو كونه رغبة مؤقتة سرعان ما ستزول أمام انقشاع الأوهام على الأرض.

وفي كلّ الأحوال يبدو أن القارة الأفريقية دخلت، في عصر ما بعد الحرب الباردة، في لعبة تنافس دولي جديد قطباها الرئيسيان فرنسا وأميركا هذه المرة، رغم وجود لاعبين آخرين (ألمانيا، إيطاليا، اليابان، الصين...) يبحثون عن أسواق جديدة لتصريف إنتاجهم. وفي غمرة هذا التنافس الذي تفرضه عولمة الأسواق المتنامية، فإن كلّ اللاعبين الدوليين مضطرون لتغيير ستراتيجيتهم لاكتساب المزيد من النفوذ. ومؤتمر باريس مؤشر واضح في هذا الإتجاه، إذ يبدو أن فرنسا قد اقتنعت بأنه لا سبيل لمقاومة النفوذ الأميركي المتزايد إلا بالخروج من المربع الفرنسي الضيّق إلى رحاب القارة الواسعة.

(١) أنظر علي حسن شبكشي، «قراءة في كف أفريقيا»، دار النهار، بيروت، ص ٣٢٧.

(٢) أنظر العميد الركن سامي ريحانا، «أفريقيا: قارة التخلف والفقر»، مجلّة الدفاع الوطني اللبناني، العدد الثاني والعشرون، تشرين الأول ١٩٩٧، ص ص ٥ - ٦١.

(٣) علي حسن شبكشي. مصدر سابق. ص ٣٢٩.

(٤) Cf. Julius O. IHONVBERE and Terisa E.TURNER. "African the Post - Containment Era: Constraints, Pressures and Prospects for the 21st Century". The Round Table (Review) N° 328, October 1993.

(٥) Philippe LEYMARIE. "Sous le Choc de la "Révolution Congolaise". Le Monde Diplomatique. Juillet 1997.

(٦) Ibid.

(٧) Cf. Flora LEVIS. International Herald Tribune, May 30, 1997.

(٨) Le Monde 1/4/1998.

(٩) Ibid.

(١٠) Cf. World Economic Outlook, IMF, October 1996..

(١١) Cf. "Reforms Catch the Eyes", Financial Times, London, May 20, 1996.

(١٢) Cf. Samon MBAYE. "Souhaitable Union des Économies Africaines", Le Monde Diplomatique, Septembre 1995.

(١٣) Samon MBAYE. "Fausse Embellie économique en Afrique Subsaharienne", Le Monde Diplomatique, Juin 1997, p. 4.

(١٤) Ibid.

(١٥) The New York Times, March 8, 1992.

(١٦) International Herald Tribune, February 18, 1991.

(١٧) أنظر دراستنا في شؤون الشرق الأوسط، العدد ٥٤، آب ١٩٩٦: «الأطلسية الجديدة والدفاع الأوروبي».

(١٨) Cf. International Herald Tribune, September 24, 1993.

(١٩) Cf. Alain JOXE, "Représentation des Alliances dans la Nouvelle Stratégie Américaine", Politique Étrangère, 2/97, p.p. 325 - 337.

(٢٠) Philippe LEYMARIE. "Gendarmes et Voleurs", Le Monde Diplomatique. Juin 1996, p. 5.

(٢١) Africa New Report. October 15, 1996.

(٢٢) Interview in Politique Internationale, n° 75, Été 1997.

(٢٣) Dépêche de l'A.F.P. 14/10/1995, Le Cafard Libéré, Dakar, 17/10/1996. (l'équivalent du Canard Enchaîné français).

(٢٤) Ph. LEYMARIE: "Sous le Choc de la ...", op. cit.

(٢٥) Jean François BAYOT. Le Nouvel Observateur, 15/5/1997. P. 13.

(٢٦) زار خلالها السنغال وغانا وبوتسوانا وأفريقيا الجنوبية وأوغندا، وذلك بين ٣٠ آذار و١٠ نيسان ١٩٩٨.

(٢٧) Le Monde Economique, 10/3/1998, P. VI.

(٢٨) Ibid.

(٢٩) السفير ١٩٩٨/٣/٣٠، ص ١٧ و Le Monde 1/4/1998.

(٣٠) المصدر نفسه.

(٣١) السفير ١٩٩٨/٤/٢.

(٣٢) السفير ١٩٩٨/٣/٢٦.

(٣٣) Ph. LEYMARIE. "La Politique de la France en Question, en Afrique la Fin des Ultimes "Chasses Gardées". "Le Monde Diplomatique", Décembre 1996.

(٣٤) Ibid.

(٣٥) معظم الوحدات الفرنسية الدائمة (٨٧٠٠ عسكري من الشرق للغرب تطبيقاً لاتفاقات دفاعية معقودة مع سبع دول أفريقية) موجودة منذ ثلاثين سنة، وهي في جلّها من مشاة البحرية أو الكتيبة الأجنبية التي تمتلك معرفة وثيقة بالقارة الأفريقية موروثة من عصر الكولونيالية.

(٣٦) Courrier International, n° 291, 30 Mai 1996.

(٣٧) Ph. LEYMARIE, "Sous le choc de la ...", op. cit., p. 12.

(٣٨) Stepha SMITH. "L'impulsion Prévisible d'un Peuple à la Dérive", Libération, 9/6/1997.

(٣٩) Ph. LEYMARIE. "Sous le Choc de la ..." op. cit.

(٤٠) Ibid.

(٤١) زار خلالها ناميبا وأفريقيا الجنوبية وموزامبيق وأنغولا.

(٤٢) Le Monde 27/6/1998.

(٤٣) Le Monde, Dossiers et Documents, n° 267, Juillet 1998. P. 2.

(٤٤) Cf. Frédéric CHAMBON. "Développer les Échanges avec l'Afrique du Sud". Le Monde 27/6/1998.

(٤٥) Le Monde 30/6/1998.

(٤٦) Ibid.

(٤٧) Ibid.

(٤٨) "Fragile Angola", in Le Monde, Dossiers et Documents, n° 267, Juillet - Août 1998, p. 2.

(٤٩) Le Monde 30/6/1998.

(٥٠) Mirielle DUTEIL. "France: le Bourbier Africain", Le Point, 25/5/1996, p. 26.

(٥١) السفير ١٩٩٨/٣/٢٦.

(٥٢) Le Monde 28/11/1998.

(٥٣) Ibid.

(٥٤) Ibid.

(٥٥) Le Monde 1/12/1998.

(٥٦) الأنوار ١٩٩٨/٤/٩.

(٥٧) السفير ١٩٩٨/٤/٣.

(٥٨) المصدر نفسه.

(٥٩) النهار ١٩٩٨/٣/٢٧.

(٦٠) السفير ١٩٩٨/٣/٣٠.

الانتخابات النيابية والبلدية في تركيا
قراءة في النتائج والإحتمالات

د. محمد نور الدين(*)

مثّلت الإنتخابات النيابية والبلدية التي جرت في تركيا يوم الثامن عشر من نيسان ١٩٩٩، محطة تاريخية أخرى تضاف إلى بعض المحطات الإنتخابية التي أحدثت تحولات سياسية واجتماعية واقتصادية وحملت توجهات جديدة في أكثر من اتجاه. نذكر من تلك المحطات الإنتخابية «التاريخية»، إنتهاء مرحلة حكم الحزب الواحد وسقوطه عام ١٩٥٠، إنتخابات العام ١٩٨٣ التي جاءت بطورغوت اوزال وتياره الليبرالي إلى السلطة، وانتخابات العام ١٩٩٥ التي أسفرت عن انتصار تاريخي لحزب «الرفاه» الإسلامي ووصول زعيمه، نجم الدين اربكان، إلى السلطة في نهاية حزيران ١٩٩٦.

ظروف الحملة الإنتخابية

جرت الإنتخابات المزدوجة، النيابية والبلدية، في تركيا في ١٨ نيسان ١٩٩٩، في ظل العديد من الظروف والعوامل التي كانت مؤثّرة في تحديد نتائجها:

١ ـ جرت الإنتخابات في ظل احتدام المواجهة بين التيارات الإسلامية والقوى المتشددة من العلمانيين، وفي مقدمها المؤسسة العسكرية. وكانت هذه المواجهة قد بدأت حين كان نجم الدين اربكان، زعيم حزب الرفاه، ما يزال في السلطة، بالإئتلاف مع حزب الطريق المستقيم، بزعامة طانسو تشيللر، ومثّل اجتماع مجلس الأمن القومي، في ٢٨ شباط ١٩٩٧، ذروة هذه المواجهة حين أصدر ما عُرف بـ«قرارات ٢٨ شباط»، والتي هي عبارة عن أكثر من ١٨ بنداً تدعو إلى العودة للتقيّد بتعاليم الثورة والقوانين التي سنّها

(*) أستاذ التاريخ واللغة التركية في الجامعة اللبنانية. باحث في الشؤون التركية.

مصطفى كمال أتاتورك في العشرينات والثلاثينات، وذلك في محاولة لوقف النفوذ المتعاظم للحركة الإسلامية في تركيا، بعد انتصار «الرفاه» ووصول اربكان إلى رئاسة الحكومة. وقد سعى حينها العسكر إلى استئصال «البنى التحتية» لقوة الإسلاميين في تركيا من خلال تصفيتهم تربوياً واقتصادياً وقانونياً. وبعد أن أرغم اربكان على الإستقالة لاحقاً في ١٨ حزيران ١٩٩٧، تولّت الحكومة البديلة، التي ترأسها زعيم حزب الوطن الأم، مسعود يلماز، بالإئتلاف مع زعيم حزب اليسار الديمقراطي، بولنت أجاويد، تنفيذ خطة العسكر لضرب الإسلاميين. فأغلقت المرحلة المتوسطة من معاهد تخريج الأئمة «إمام خطيب»، ومنعت الطالبات المحجبات من دخول الجامعات، فبقيت الآلاف منهن في الشارع، وحوصرت الشركات والمؤسسات الإقتصادية الإسلامية. ثمّ كانت الضربة القاسية بحظر حزب «الرفاه» ومنع اربكان وبعض قياديي الحزب من ممارسة العمل السياسي لمدّة خمس سنوات، وسجن رئيس بلدية اسطنبول، والخليفة الأقوى لأربكان، رجب طيب اردوغان، وإقالته من رئاسة البلدية ومنعه من ممارسة العمل السياسي كذلك. غير أن الإسلاميين ما لبثوا أن انضووا تحت مظلّة حزب جديد، هو حزب الفضيلة، الذي ترأسه مطلع ١٩٩٨، رجائي قوتان، وخاضوا من خلاله انتخابات ١٨ نيسان ١٩٩٩. وعلى هذا دخل المتشددون العلمانيون والإسلاميون تلك الإنتخابات تحت شعار ضمني، هو الإحتكام للناس. وكان الإسلاميون بالذات ينظرون إلى هذه الإنتخابات على أنها بمثابة «ردّ التحدي» على «مرحلة ٢٨ شباط»، فيما كانت المؤسسة العسكرية تترقّب نتائج الإنتخابات لتقرّر طبيعة الخطوات اللاحقة في المواجهة مع الإسلاميين.

٢ ـ جرت انتخابات ١٨ نيسان ١٩٩٩ في ظل انفجار مسلسل الفضائح المتعلّقة بالفساد، وارتباط أوساط سياسية وأمنية في الدولة بعصابات المافيا. وبدأ هذا المسلسل مع اعتقال رجل المافيا علاء الدين تشاقجي في فرنسا صيف ١٩٩٨ وكشفه لجوانب من علاقات المافيا مع سياسيين وأمنيين، ثمّ ظهور فضيحة رجل الأعمال قرقماز يغيت وعلاقته بالمافيا وبرئيس الحكومة نفسه، مسعود يلماز، الذي سهّل انتقال بعض مؤسسات القطاع العام، ولا سيما المصرفية، إلى القطاع الخارجي المرتبط بالمافيا. وقد أثّرت هذه الفضائح على صورة الدولة لدى الرأي العام مما أحدث هوة بينها وبين المواطن. وعلى هذا حاول العديد من رجال السياسة، وفي مقدّمتهم بولنت أجاويد، وزعيم حزب الحركة القومية اليميني المتشدّد، دولت باغجلي، الضرب على وتر «الاستقامة» و«نظافة الكف»، أثناء الحملة الإنتخابية.

٣ ـ ومع انشغال المواطن بالهموم الداخلية، تراجعت «القضايا الكبيرة» من شعارات الأحزاب وخطابات المرشحين. وفي حين كانت علاقة تركيا والإسلام بالغرب وبالإتحاد الأوروبي العنوان الرئيسي للحملة الإنتخابية عام ١٩٩٥، ووظفت حينها رئيسة الحكومة طانسو تشيللر، كلّ أسلحتها وصداقاتها الدولية، وحتى المؤسسات الأوروبية، مثل البرلمان الأوروبي الذي أقرّ اتفاقية الوحدة الجمركية مع تركيا قبل عشرة أيام فقط من إجراء الإنتخابات في ٢٤ كانون الأول ١٩٩٥؛ في مقابل كلّ هذا اختفت من حملة ١٨ نيسان ١٩٩٩ كلّ القضايا المتعلّقة بالسياسة الخارجية، أو بالأحرى لم يتم إبرازها، رغم ورود بعضها في برامج بعض الأحزاب. وبدلاً من القضايا الأساسية، حتى في السياسات الداخلية، الإقتصادية مثلاً، بدت الحملة الإنتخابية «شخصية»، أكثر منها حزبية أو انطلاقاً من مبادىء ثابتة.

٤ ـ جرت انتخابات ١٨ نيسان ١٩٩٩ في ظل أهم هذه العوامل جميعها، وهو اعتقال زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله اوجالان في نيروبي، عاصمة كينيا، في ١٦ شباط ١٩٩٩، أي قبل شهرين فقط من موعد الإنتخابات. وقد شكّلت عملية اعتقال الزعيم الكردي، بالتعاون والتنسيق الكاملين بين الإستخبارات الأميركية والإسرائيلية والتركية، وبتورط غامض وملتبس من جانب اليونان، العنوان الأبرز والأكثر تأثيراً في انتخابات ١٨ نيسان. ولعل المستفيد الأكبر الذي كان متوقعاً من عملية اعتقال أوجالان هو رئيس الحكومة بولنت أجاويد الذي كان قد تولى السلطة قبل شهر واحد فقط من اعتقال أوجالان، وقد سعى أجاويد إلى استغلال كونه رئيساً للحكومة أثناء اعتقال الزعيم الكردي، لتحقيق أكبر تقدّم ممكن في الإنتخابات النيابية. وبالتالي كان اعتقال «آپو»، (لقب أوجالان)، عاملاً مهماً، بل حاسماً في تحديد مسار الإنتخابات ونتائجها.

الواقع الإنتخابي

شارك في انتخابات ١٨ نيسان ١٩٩٩ عشرون حزباً يمثلون مختلف الإتجاهات اليمينية واليسارية والكردية والإسلامية، وأبرزها: حزبا الوطن الأم والطريق المستقيم عن يمين الوسط، وحزبا اليسار الديمقراطي والشعب الجمهوري عن اليسار العلماني، وحزب الحركة القومية (يمين قومي متطرّف)، وحزب «الفضيلة» الإسلامي، وحزب ديمقراطية الشعب الكردي، إضافة إلى أحزاب صغيرة عمالية وماركسية وعلويّة وإسلامية. وقد بلغ عدد الناخبين ٣٧ مليوناً اقترع منهم ٨٧ في المئة أي حوالى ٣٣

مليوناً، في ثمانين محافظة. وكان على الناخب أن يقترع أربع مرات: للإنتخابات النيابية، والبلدية، والمخاتير ورؤساء البلديات الكبرى ومجالس المحافظات. والبارز في هذه الإنتخابات السماح، للمرّة الأولى، لمن بلغ سن الثامنة عشرة بالإقتراع.

ويعتمد النظام الإنتخابي في تركيا التمثيل النسبي الحزبي، ويتطلّب من كلّ حزب، للتمثّل في البرلمان، حصوله على نسبة عشرة في المئة على مستوى تركيا. وفي حال حلول حزب ما في المركز الأول في محافظة ما، وعجزه عن نيل العشرة في المئة المطلوبة على مستوى تركيا، تذهب أصواته في المحافظة المذكورة إلى الحزب الذي احتلّ المرتبة الثانية، ثمّ الثالثة بعده. وبالتالي يمكن لحزب ما أن ينال نسبة مئوية من الأصوات أقل من حزب آخر، لكنّه قد ينال مقاعد نيابية أكثر منه. ويقوم كلّ حزب بتقديم قوائم مرشحيه عن كلّ دائرة انتخابية، بحيث يصبح مضموناً نجاح الأسماء الموضوعة في المراتب الأولى، فيما تنعدم فرص نجاح الأسماء الموضوعة من منتصف القائمة إلى آخرها.

وقد جرت الإنتخابات النيابية والبلدية في مناخ من الهدوء الملحوظ، ورغم سقوط بعض القتلى، ولا سيما في المناطق الكردية في جنوب شرق البلاد، وبعض الإتهامات المحدودة بالتزوير، إلا أن أحداً لم يشكك في حرية الإنتخابات وديمقراطيتها. وهذا يعكس وجهي المعادلة التركية الداخلية: الدور الحاسم للمؤسسة العسكرية في صنع القرار السياسي (وغير السياسي)، وديمقراطية الإنتخابات(!!!).

خريطة إنتخابية جديدة

بعد أقل من ثلاث ساعات على إقفال صناديق الإقتراع، كانت النتائج الأولية ترسم ملامح النتيجة النهائية التي تأكّدت صبيحة ١٩ نيسان ١٩٩٩، حاملة معها جملة من المفاجآت لم يسبق لانتخابات نيابية تركية أن عرفتها. وقد شملت هذه المفاجآت الضخمة، مختلف الإتجاهات السياسية اليمينية واليسارية الإسلامية. وفي ما كان تقدّم أجاويد التوقع الوحيد الذي كان محتملاً، فإنّ إستطلاعات الرأي في تركيا فشلت فشلاً ذريعاً في توقعاتها، مما صنفها أيضاً ضمن الخاسرين الكبار في هذه الإنتخابات.

فقد فاز حزب اليسار الديمقراطي بزعامة أجاويد بالمركز الأول، لكن الحدث لم يكن هنا، بل في الحزب الفائز بالمركز الثاني، حزب الحركة القومية اليميني المتطرف، على حساب تراجع، بل انهيار أحزاب اليمين واليسار وتراجع الإسلاميين. وقد رسمت

نتائج انتخابات ١٨ نيسان خريطة سياسية جديدة ستكون لها انعكاساتها الأكيدة على مجمل الوضع الداخلي والسياسة الخارجية:

١ ـ إسفرت انتخابات ١٨ نيسان ١٩٩٩ النيابية، عن فوز متوقّع لحزب اليسار الديمقراطي الذي يترأسه رئيس الحكومة بولنت أجاويد. وبعدما كان قد نال ١٤,٦ في المئة من الأصوات عام ١٩٩٥، قفز إلى المركز الأول عام ١٩٩٩ بـ ٢٢,١ في المئة متقدّماً بحوالى سبع نقاط ونصف وبعدد من المقاعد بلغ ١٣٦ من مجموع نواب البرلمان البالغ عددهم ٥٥٠ نائباً، وحصل الحزب على دعم حوالى سبعة ملايين ناخب. والفضل الأوّل في هذا الإنتصار هو استفادة أجاويد من كونه رئيساً للحكومة في ١٦ شباط ١٩٩٩ حين اعتقل الزعيم الكردي عبد الله أوجالان. ونظراً لأهميّة حدث الإعتقال، وضخامة التهديد الذي شكّله حزب العمال الكردستاني على الأمن القومي التركي، وآلاف الضحايا التي سقطت خلال المواجهات العسكرية بين الأكراد والجيش التركي، لم يكن ممكناً إلا اعتبار إعتقال أوجالان الحدث الأهم في تركيا خلال الأعوام الأخيرة. وظهر بولنت أجاويد بطلاً لحدث الإعتقال، وهو المعروف تقليدياً بعدائه الشديد لكلّ ما هو كردي وهو الذي يعتبر مشكلة الأكراد في تركيا مشكلة إجتماعية واقتصادية ومناطقية وليست مشكلة هوية أو حقوق ثقافية لمجموعة عرقية متمايزة عن العرق التركي. وفي ظل الإبتهاج التركي الصارم باعتقال أوجالان، جرت انتخابات ١٨ نيسان، ومن الطبيعي أن يحصد أجاويد ثمرة هذا الإعتقال أصواتاً إضافية لرصيد حزبه.

إلى ذلك فإن بولنت أجاويد، من الشخصيات السياسية القليلة في تركيا التي تتمتع بمواصفات إيجابية على صعيد السلوك الشخصي إذ يقترن ذكر اسمه بـ«الإستقامة» و«نظافة الكف»، وهوما كان يبحث عنه الناخب التركي، وسط مسلسل فضائح الفساد والرشوة والإرتباط بعصابات المافيا.

واستفاد أجاويد أيضاً من تحوّل مهم في اتجاهات التصويت لدى الكتلة العلوية الكبيرة في تركيا (١٨ ـ ٢٠ مليوناً) إذ كان معظم العلويين يؤيّدون حزب أتاتورك، حزب الشعب الجمهوري. لكنها المرة الأولى التي يعلن فيها بعض زعمائهم، مثل عز الدين دوغان، رئيس وقف «جمع» المعروف، انتقال تأييدهم من حزب الشعب الجمهوري «الذي لم يحقق شيئاً للعلويين»، على حد تعبير دوغان، إلى حزب اليسار الديمقراطي، فكان ذلك عاملاً في تعاظم قوته.

فضلاً عن ذلك، أعطت المؤسسة العسكرية إنطباعاً قوياً خلال تولي أجاويد رئاسة الحكومة، بأنها تدعمه، وهو المعروف بانسجامه مع منطق الدولة ودورها في تحقيق

الإستقرار الداخلي وهذا ما تسعى إليه دائماً المؤسسة العسكرية، عصب الدولة القومية الأتاتوركية العلمانية.

٢ ـ حدث انتخابات ١٨ نيسان ١٩٩٩ كان، دون أدنى شك، الإنتصار المفاجىء والصمود المذهل لحزب الحركة القومية، ذي الإتجاهات القومية واليمينية المتطرّفة. ويزيد من حجم هذا الإنتصار أن استطلاعات الرأي لم تكن تعطي هذا الحزب إحتمالاً قوياً في الحصول حتى على نسبة العشرة في المئة المطلوبة لدخول البرلمان، بل أيضاً، لم يستطع حزب الحركة القومية دخول البرلمان عام ١٩٩٥ حين نال فقط حوالى ٨ في المئة من الأصوات.

وقد حصل حزب الحركة القومية، في انتخابات ١٨ نيسان ١٩٩٩، على ١٧,٩ في المئة من الأصوات متقدّماً بحوالى عشر نقاط عما ناله عام ١٩٩٥ وبـ ١٢٩ مقعداً وخمسة ملايين ونصف المليون صوت.

وقد نجح حزب الحركة القومية بفضل عوامل عدة، أوّلها قضية اعتقال عبد الله أوجالان. فإذا كان أجاويد استفاد من هذه القضية بحكم صدفة وجوده على رأس الحكومة أثناء الإعتقال، إلا أن استفادة حزب الحركة القومية كانت موضوعية ولا علاقة لها بالصدف. فهذا الحزب كان رمزاً للصراع ضد حزب العمال الكردستاني، وساهم بصورة فعّالة في تحريض الرأي العام وتجييش العواطف وحتى حمل السلاح ضد المقاتلين الأكراد. وكانت جنازات قتلى الجيش التركي مسرحاً لإظهار شعارات الحزب المعادية للأكراد، وهو الذي يدعو إلى سيادة العرق التركي على سائر الأعراق الأخرى. لذا كان من الطبيعي أن يكون حزب الحركة القومية المستفيد الأكبر من اعتقال أوجالان الذي جاء ثمرة تضحيات الحزب على امتداد ١٥ عاماً من القتال ضد الأكراد.

وتشير الإحصاءات إلى أن أكثر من ربع الناخبين الجدد (٢٨٪) من الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٢١ سنة، وهم من الشبان الذين ترعرعوا أو كبروا في ظل مشاهد الدم والإحتقان العرقي بين الأكراد والأتراك، قد منحوا أصواتهم حزب الحركة القومية.

واستفاد حزب الحركة القومية أيضاً، بسبب بقائه في السنوات الأربع الأخيرة خارج البرلمان والحكومات والمسؤوليات السياسية، من الأخطاء والتوترات التي ارتكبتها ومارستها الأحزاب الأخرى، ليظهر بصورة الحزب الذي لم يخطىء والنظيف والبعيد

عن الحسابات الضيقة، فحصد العديد من الأصوات الإضافية التي سعى زعيمه، دولت باغجلي، إلى استقطابها عبر تقديم نفسه، كما أجاويد، شخصية مستقيمة ونظيفة الكف.

ولعلّ المشكلات التي عاشها الإسلاميون، من خلال حزب الرفاه أولاً، ثمّ حزب الفضيلة ثانياً، ومع المؤسسة العسكرية، وكذلك إعطاء الإنطباع بأنّ الإسلاميين لن يصلوا إلى السلطة ولو نالوا ٩٩,٩٩ في المئة من الأصوات، كلّ ذلك دفع بنسبة معينة من الناخبين، في جبهة اليمين، وخصوصاً اليمين الإسلامي، وتقدّر بحوالى ٤ ـ ٥ في المئة إلى إعطاء صوتها لحزب الحركة القومية، على سبيل التجريب والأمل بأنه يستطيع أن يحقق شيئاً لها. وهذه الكتلة من الأصوات التي تعرف بـ«الإحتجاجية» تتنقل مع كلّ انتخابات من حزب إلى آخر، تبعاً للظروف، ولكن ضمن الأحزاب اليمينية. وبناء على ذلك فإن تقدّم حزب الحركة القومية جاء على حساب أحزاب اليمين وحزب الفضيلة الإسلامي، خصوصاً إذا ذكرنا أن قسماً مهماً من قواعد حزب الحركة القومية من ذوي الإتجاهات الإسلامية.

٣ ـ كانت معظم استطلاعات الرأي عشية الإنتخابات تشير إلى أن حزب «الفضيلة» الإسلامي سيحتل الموقع الأوّل أو على الأقل سينال العدد الأكبر من المقاعد النيابية. غير أن مفاجأة كبيرة ظهرت بعد ساعات على إغلاق صناديق الإقتراع حين تراجع الحزب بمعدّل ٦ نقاط عن انتخابات ١٩٩٥، من ٢١,٤ إلى ١٥,٤ في المئة، واحتل المركز الثالث بـ ١١١ مقعداً نيابياً ونال تأييد أربعة ملايين و٨٠٥ آلاف ناخب.

وكان الإسلاميون، في خضم المواجهة مع المؤسسة العسكرية، من أكثر المتحمسين للتبكير في إجراء انتخابات نيابية تؤكّد من جديد دعم الشعب لهم في هذه المواجهة. لكن النتائج جاءت مخيّبة لآمالهم، على الأقل على الصعيد النيابي، فيما حافظوا على مركزهم الأوّل في الإنتخابات البلدية.

وكان لتراجع الإسلاميين في الإنتخابات النيابية أسباب عديدة تكاثفت بصورة ملفتة في فترة زمنية قصيرة. فقد عانى الإسلاميون، كما مع حزب الرفاه، وكذلك حزب الفضيلة، من مشكلاتهم مع القضاء الذي أنهكهم بالدعاوى المتتالية بين حظر وسجن وتهديد بالحظر والسجن، بحيث لم يتمكّن حزب الفضيلة من الإعداد الجيد لهذه الإنتخابات، بل إن القضاء فتح قبل فترة وجيزة من موعد الإنتخابات دعوى تطالب بحظر الحزب. وكان هذا رسالة من النظام إلى الناخب بعدم الإقتراع للحزب الذي، حتى لو فاز، سيكون مصيره الحظر، وبالتالي لا فائدة من التصويت له. وجاءت المواجهة

بين الفضيلة والنظام، لتدفع بالحزب إلى محاولة تقديم صورة جديدة متمايزة عن سلفه حزب الرفاه تتسم بالإعتدال وتركز على قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات بعيداً عن قضايا تغيير النظام والعلاقات مع العالم الإسلامي... إلخ. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، سعى الحزب إلى ضم فئات معروفة بعلمانيتها، ومن بينها نساء غير متدينات، الأمر الذي أفقده بعضاً من قواعده المتشدّدة التي رأت أنه بدأ يفقد هويته وشخصيته التي رسمها له سابقاً نجم الدين اربكان.

وأثارت سياسات حزب الرفاه ثم حزب الفضيلة، التي ألّبت عليهما المؤسسة العسكرية وأدّت إلى ضرب أسس الحركة الإسلامية في المدارس الدينية ومنع المحجبات من دخول الجامعات وتشديد الحصار على المؤسسات الإسلامية، إلى إثارة حفيظة القوى الدينية الأخرى التي لا تنتمي للرفاه أو للفضيلة، وطالتها إجراءات الدولة، فحوّلت تأييدها الذي كانت تمنحه للرفاه إلى أحزاب اليمين الأخرى، مما أفقد الفضيلة بذلك جانباً من مؤيديه.

ومن دون شك، خاض «الفضيلة» إنتخابات ١٨ نيسان ١٩٩٩ بغياب قادة الإسلام السياسي التاريخيين والواعدين، مثل نجم الدين أربكان، شوكت قازان، رجب طيب اردوغان، وغيرهم، مما أفقد «الفضيلة»، لدى الرأي العام، الجانب الكاريزمي الذي كان لحزب الرفاه في ظل قيادة هؤلاء. وكان لذلك بالطبع أثره على خيارات الناخب. وجاءت خطوة نواب حزب الفضيلة، عشية الإنتخابات وتأييد تأجيل الإنتخابات بالتعاون مع عدد كبير من نواب الأحزاب الأخرى المتمردين على أحزابهم لأنها لم ترشّحهم للإنتخابات، شرط تعديل المادة ٣١٢ من قانون العقوبات التي سُجن اربكان واردوغان بموجبها، جاءت هذه الخطوة لتشكك في رغبة الإسلاميين إجراء الإنتخابات المبكرة وهم الذين كانوا في طليعة الداعين إليها.

ولا يعترف قادة حزب الفضيلة بأنهم انهزموا في الإنتخابات النيابية، بذريعة أنهم حزب جديد يخوض الإنتخابات لأوّل مرّة، نافين صفة الإستمرارية لحزب الرفاه. لكن ما يخفف من وقع هذا التراجع في البرلمان، أن حزب الفضيلة تقدم الأحزاب الأخرى في الإنتخابات البلدية بنسبة ٢٣ في المئة يليه حزب أجاويد (١٩ في المئة) فحزب الحركة القومية (١٧ في المئة)، مع استمرار الإحتفاظ برئاسة أهم بلديتين في تركيا، العاصمة السابقة اسطنبول والعاصمة الحالية أنقرة.

٤ ـ كانت المفاجأة الكبرى الأخرى هي الإنهيار الشامل في جبهة أحزاب يمين الوسط، أي في حزبي الوطن الأم بزعامة مسعود يلماز والطريق المستقيم بزعامة

طانسو تشيللر. إذ تراجع الأوّل من ١٩,٦ في المئة عام ١٩٩٥ إلى ١٣,٢ في المئة عام ١٩٩٩، وحصل على ٨٦ مقعداً نيابياً وتأييد حوالى الأربعة ملايين صوت، في حين تراجعت تشيللر من ١٩,٢ في المئة عام ١٩٩٥ إلى ١٢ في المئة عام ١٩٩٩ مع ٨٥ مقعداً وحوالى ثلاثة ملايين و٣٥٤ ألف ناخب مؤيد.

وكان تراجع الحزبين متوقعاً بعض الشيء لكن ليس إلى هذا الحدّ الذي يشبه الإنهيار. وقد لعبت الخصومات الشخصية المتواصلة بين بيلماز وتشيللر على زعامة اليمين دوراً مهماً في فقدانهما لثقة الناخبين. كذلك ارتبطت أهم فضائح النساء والتعاون مع المافيا بأوساط في الحزبين المذكورين الأمر الذي انعكس سلباً على صورتهما لدى الرأي العام. كما أن تولي الحكومة التي رئسها بيلماز بين تموز ١٩٩٧ وكانون الأول ١٩٩٨، تنفيذ التدابير الموجهة ضد الإسلاميين، أفقد حزب الوطن الأم جانباً من تأييد القواعد المحافظة في الأساس. أما تراجع تشيللر فيضاف إليه كذلك إظهارها على أنها حليفة للإسلاميين، وأن رأسها، بالتالي، من بين المطلوبين من جانب القوى المتشددة في النظام.

٥ ـ كان فشل حزب الشعب الجمهوري، اليساري العلماني، ومنافس أجاويد على زعامة اليسار، في الحصول على نسبة العشرة في المئة المطلوبة للتمثل في البرلمان، كان هذا الفشل تاريخياً، إذ أنها المرة الأولى التي لا يدخل فيها الحزب الأعرق في تركيا والذي أسسه مصطفى كمال أتاتورك، البرلمان، إذ حصل فقط على ٨,٧ في المئة مقابل ١٠,٧ في المئة نالها عام ١٩٩٥. ويمكن ردّ تراجع الحزب نقطتين، حرمتاه من دخول البرلمان، إلى الهالة التي أحاطت بالحزب اليساري الآخر، اليسار الديمقراطي، بعد اعتقال أوجالان، بحيث ذهبت هاتان النقطتان إلى بولنت أجاويد. غير أن السياسات المترددة بين الديمقراطية الإجتماعية، وبين الليبرالية الإقتصادية، وصفة «الجمود» في مواجهة المشكلات الفكرية والإجتماعية والسياسة التي عانت منها تركيا، كانت مؤثرة بحيث لم يتمكن حزب الشعب الجمهوري من استقطاب تأييد فئات جديد في اليسار كما في المجتمع. وقد انعكست هذه النتيجة السلبية على قيادة الحزب حيث أطيح بزعيمه دينيز بايكال في المؤتمر العام للحزب العام للحزب الذي انعقد في ٢٣ أيار ١٩٩٩، وتم انتخاب رئيس جديد له هو ألتان أويمين.

٦ ـ توجهت الأنظار خلال انتخابات ١٨ نيسان ١٩٩٩ إلى حزب ديمقراطية الشعب (الكردي) الذي يواجه حظر نشاطه السياسي بتهمة التعامل مع حزب العمال

الكردستاني الذي اعتُقل زعيمه أوجالان في ١٦ شباط ١٩٩٩ ويحاكم الآن في تركيا. ومصدر الإهتمام بحزب ديمقراطية الشعب له أكثر من سبب، الأول معرفة مدى تأثير اعتقال أوجالان على القاعدة الكردية، والثاني الوقوف عن كثب على اتجاهات الناخب الكردي ولا سيما في مناطق جنوب شرق البلاد.

وقد حصل حزب ديمقراطية الشعب على ٤,٧ في المئة من الأصوات في الإنتخابات النيابية، وفشل بالتالي في دخول البرلمان لأنه لم يتخط حاجز العشرة في المئة. وهذه النسبة هي نفسها التي نالها عام ١٩٩٥ (٤,٧ في المئة)، أي أن الحزب راوح في مكانه، ولم يستطع كسب تأييد فئات جديدة من الناخبين. ويمكن إرجاع هذه المراوحة إلى سبب أساسي هو زجّ السلطة بالآلاف من أنصاره، ومنهم زعيم الحزب، مراد بوزلاق، وعدد آخر من القياديين، في السجن، قبل وقت قصير من إجراء الإنتخابات بحيث لم يتوفّر للحزب الكادر المؤهل والكافي لحشد التأييد.

غير أن اكتساح الحزب للإنتخابات البلدية في المناطق الكردية، عوّض عدم تمثيله في البرلمان، بل أكثر من ذلك تولى رئاسة إحدى البلديات الكبرى في تركيا وهي بلدية ديار بكر.

دلالات ومضاعفات

حملت الإنتخابات النيابية والبلدية التي أجريت في تركيا في ١٨ نيسان ١٩٩٩، عدداً كبيراً من الدلالات والمضاعفات المحتملة:

١ ـ جاء انتصار أجاويد وحزب الحركة القومية، انتصاراً للإتجاه القومي المتشدد في تركيا، حيث يشترك أجاويد اليساري ودولت باغجلي اليميني في تطرّفهما القومي الذي يتجسّد في النظرة المشتركة إلى المسألة الكردية في تركيا ونفي وجودها من الأساس واعتبارها مشكلة إقتصادية ـ إجتماعية ـ جغرافية. وهذا لن يكون في صالح البحث عن حلّ سلمي لهذه المشكلة.

٢ ـ جاء انتصار أجاويد وباغجلي تعزيزاً لمنطق الدولة ودورها في الحياة الإقتصادية والإجتماعية والفكرية على حساب المنظّمات والهيئات المدنية والخاصة. وبما أن المؤسسة العسكرية والأمنية في تركيا هي عصب الدولة الأتاتوركية، فإن انتصار أجاويد وباغجلي سيعزز كما هي القوميين مع الدولة وتمرير سياسات العسكريين عبر واجهة الأحزاب.

٣ ـ جاء الصعود المذهل لحزب الحركة القومية ليجدّد المخاوف من عودة الإستقطاب الأيديولوجي بين يمين قومي ويسار داخل المجتمع وما قد يستتبع ذلك من توترات واحتقانات إجتماعية وفكرية. وقد بدأت بوادر عودة هذا الإستقطاب مع إعادة تذكير زوجة أجاويد أرهشان، ونائبه في رئاسة الحزب، بممارسات حزب الحركة القومية الدموية في السبعينات، الأمر الذي كاد يطيح بتشكيل حكومة جديدة إئتلافية بين الحزبين في نهاية أيار ١٩٩٩.

٤ ـ جاء صمود الإتجاهات القومية المتشدّدة ليعكس بظله على علاقات تركيا مع محيطها الإقليمي، خصوصاً أن حزب الحركة القومية يطرح شعار وحدة العالم التركي الممتد من البلقان إلى الشرق الأوسط والقوقاز وروسيا وآسيا الوسطى.

٥ ـ يُتوقع، مع مشاركة حزب الحركة القومية في حكومة أجاويد، إحداث تعديلات مهمّة في بعض التوجهات الخارجية، التي لا تتعارض مع ثوابت السياسة الخارجية التركية، مثل تراجع العلاقة مع الإتحاد الأوروبي التي يدعو باغجلي إلى إعادة النظر فيها، والتشدّد في الموقف مع اليونان وقبرص، وتعزيز العلاقات مع إسرائيل، حيث أن حزب الحركة القومية من دعاة إقامة «إتحاد شرق المتوسط» الذي يضم تركيا وإسرائيل والأردن وفلسطين و... مصر(١).

٦ ـ مع صمود الإتجاه القومي المتشدد في تركيا، ودخوله أيضاً في الحكومة القائمة، يُتوقع أن ينعكس ذلك سلباً على الإستقطاب العرقي بين الأتراك والأكراد، ويعزّز المخاوف من تعاظم الضغط على أكراد جنوب شرق البلاد، ومن احتمال التنفيذ العملي لحكم الإعدام المتوقع صدوره على زعيم حزب العمال الكردستاني المعتقل عبد الله أوجالان.

٧ ـ بالنسبة إلى حزب الفضلية الإسلامي، فقد أظهرت نتائجه أن الناخب الإسلامي سجّل اعتراضه على الأداء السياسي للحزب حين لم يمنحه ثقته بتراجع ست نقاط عن عام ١٩٩٥، لكنه منحه ثقته على أدائه «الخدماتي» حين حلّ الحزب في المركز الأوّل في الإنتخابات البلدية. ولعلّ ذلك سيكون موضع إعادة نظر في مجمل نهج الحزب في المرحلة المقبلة حيث عليه أن يختار بين الخط الإسلامي السابق أو تحوّله إلى حزب مفتوح لكلّ الإتجاهات.

٨ ـ تراجع «الفضيلة» السياسي، قد يكون مشجّعاً للمؤسسة العسكرية على مواصلة حملتها على الإسلاميين، وتفسيرها لتراجع الفضيلة على أنه «ثمرة» لسياسة الضغوط

التي مارستها المؤسسة على الاسلاميين، وبالتالي فإن استمرار هذا النهج ستكون له نتائجه في إضعاف الإسلاميين. وقد تتجسد هذه السياسات في إغلاق حزب الفضيلة وإسقاط العضوية النيابية عن نوابه بصورة تلغيه تماماً من الخريطة السياسية.

٩ ـ على الرغم من تراجع حزبي يمين الوسط، الوطن الأم والطريق المستقيم، إلا أن البرلمان الجديد يعكس سيطرة شبه كاملة لليمين ممثلاً بالقوميين والإسلاميين إضافة إلى الوطن الأم والطريق المستقيم، في حين يقتصر تمثيل اليسار على حزب أجاويد بعد سقوط حزب الشعب الجمهوري. مع ذلك، فإن بعض طروحات أجاويد السياسية وعلى صعيد العلاقات مع الولايات المتحدة، تطرح تساؤلات عديدة حول مفهوم اليمين واليسار في تركيا الذي يحتاج حتماً إلى إعادة تعريف.

١٠ ـ حافظ حزب ديمقراطية الشعب (الكردي) على موقعه في الإنتخابات النيابية لكنّه شكّل تحدّياً مهماً للدولة في الإنتخابات البلدية، حين سيطر على مجمل بلديات جنوب شرق تركيا ومنها بلدية ديار بكر الكبرى. وهذا يطرح للمرة الأولى أمام الدولة، مشكلة التعاون الرسمي مع البلديات التي يسيطر عليها حزب ديمقراطية الشعب، المتهم بأنه حزب متعاون مع عبد الله أوجالان. لكن سيطرة الحزب الكردي على المناطق الكردية تُظهر أن أية محاولة لحلّ المسألة الكردية لا يمكن لها أن تتجاهل أو تتجاوز هذا الحزب.

١١ ـ أخطر ما أسفرت عنه الإنتخابات النيابية والبلدية في تركيا هو تلك الخريطة المخيفة من الإنقسام الطبقي والعرقي والجغرافي، حيث سيطر حزب اليسار على مناطق غرب تركيا، وحزبا الفضيلة والحركة القومية على وسط البلاد، فيما اكتسح حزب ديمقراطية الشعب (الكردي) مناطق شرق وجنوب شرق البلاد. وإذ اقترع الغرب التركي الغني لأجاويد، صوّت الفقراء ومتوسّطو الحال لحزبي اليمين، القومي والإسلامي، فيما ذهبت أصوات الأكراد الفقراء كلّها لحزب ديمقراطية الشعب. لقد أسفرت انتخابات ١٨ نيسان ١٩٩٩ عن خريطة جديدة بالكامل في الحياة السياسية التركية ستكون لها حتماً مضاعفاتها المستقبلية على أكثر من صعيد. لقد أظهرت هذه الإنتخابات أن تركيا، بالفعل، هي عدّة «تركيات».

الدبلوماسية البرلمانية كاداة للسياسة الخارجية التجربة الأردنية

د. محمد المصالحة(*)

شاع مصطلح الدبلوماسية البرلمانية Parliamentarian Diplomacy بصورة واسعة في الأعوام الأخيرة، جراء تزايد التحولات الديمقراطية وقيام النظم البرلمانية في معظم دول العالم، وكذلك نظراً لتزايد الأدوار التي تؤديها البرلمانات وأعضاؤها في مجال السياسات الخارجية لدولهم.

وكما يستشف من تركيب المصطلح، فإنه يعني «ما يمكن أن تقوم به البرلمانات في مجال صنع وتنفيذ القرارات المتعلّقة بالعلاقات بين الدول، أو التأثير بدرجة أو أخرى على هذه العلاقات بما في ذلك زيادة مستوى التعاون بين الدول أو المساعدة في حل الخلافات القائمة بينها».

والدبلوماسية البرلمانية هي ضرب من ضروب الدبلوماسية في مفهومها وتطبيقاتها المعاصرة، وتتصرف هنا إلى طبيعة الأداة التي تقوم بالمهمة الدبلوماسية وهي الأداة البرلمانية تمييزاً لها عن الدبلوماسية التي تقوم بها وزارة الخارجية مثلاً في الدولة(1).

في هذه الدراسة، سنحاول إلقاء الضوء على إحدى وسائل العمل الحديثة في العلاقات الدولية، والتي تتزايد تأثيراتها جراء مجموعة من المتغيرات المتمثّلة في شيوع الحياة البرلمانية في جميع دول العالم تقريباً، وتزايد تكنولوجيا الإتصالات ووسائل النقل الحديثة في المجال الدولي مما يهيء للبرلمانات سهولة الإتصال والإتصالات مع بعضها، وبالتالي تزايد درجة التعامل والتأثير المتبادل، عبر العمل البرلماني، على سياسات الدول وعلاقاتها المشتركة.

(*) أستاذ مشارك في العلوم السياسية في الجامعة الأردنية.
أمين عام مجلس النواب الأردني.

الدبلوماسية البرلمانية والدبلوماسية العادية

إن الدبلوماسية البرلمانية محصورة في أنشطة البرلمانات على صعيد السياسة الخارجية، تمييزاً لها عن الدبلوماسية العادية التي تقوم بها الحكومات، إبتداءً من رؤساء الدول أو رؤساء الوزارات ووزراء الخارجية والسفراء والمبعوثين الخارجيين للحكومات لدى دول أخرى.

ويُميِّز في العادة بين الدبلوماسية العادية والدبلوماسية البرلمانية بما يلي:

١ ـ إن الدبلوماسية العادية هي التي تقوم بها الدول وحكوماتها كجزء من وظائفها التنفيذية الأصيلة ولها آلياتها الخاصة بها، أما الدبلوماسية البرلمانية فهي وظيفة إضافية تقوم بها البرلمانات. والدبلوماسيتان تهدفان إلى تحقيق أهداف الدولة المعنية، ولكلّ منهما آلياتها وتعبيراتها الخاصة بها.

٢ ـ إن الدبلوماسية العادية دبلوماسية لها تقاليدها القديمة والقوانين والبروتوكولات التي تحكمها منذ الأزمنة الأولى التي نشأت فيها الدول القديمة، أما الدبلوماسية البرلمانية فهي حالة معاصرة نشأت بفعل الأدوار المتزايدة للبرلمانات في مجال العمل الخارجي.

٣ ـ إن الدبلوماسية البرلمانية هي دبلوماسية هادئة تتطلب طول النفَس، وآثارها تظهر ببطء، أما الدبلوماسية العادية فهي سريعة وتتعاطى مع سلطات اتخاذ القرار المباشر في الحكومات ونجاحها يتوقف على السرعة والمتابعة.

٤ ـ الدبلوماسيتان تكملان بعضهما البعض في إطار **السياسات والأهداف العليا للدولة في المجال الخارجي.**

وسوف نحاول أن نبحث في الدبلوماسية البرلمانية كجزء من الوظيفة السياسية البرلمانية التي تقوم بها البرلمانات، مع عرض حالة الأردن كحالة تطبيقية في هذا المجال.

الوظيفة السياسية للبرلمانات ومستوياتها

تتمتع السلطة التشريعية (البرلمان) في جميع الدول الديمقراطية التمثيلية بمجموعة من الوظائف، هي الوظيفة السياسية، والوظيفة المالية، والوظيفة التشريعية.

الوظيفة السياسية، في جانب أساسي منها، تخص الرقابة التي تمارسها البرلمانات

على أداء الحكومات في دولها. وتحدد الدساتير، في العادة، أدوات وآليات العمل المستخدمة في هذه الرقابة.

وتمارَس هذه الوظيفة على ثلاثة مستويات:

١ ـ **المستوى الوطني**: وفيه تتولى البرلمانات الوطنية القيام بأنشطة وقرارات تتعلّق بالسياسة الخارجية للدولة، وتتمثل في التأثير والتوجيه لهذه السياسة في الإتجاهات والمواقف التي تعبّر عن رأي البرلمان أو أغلبية أعضائه، بما في ذلك تيار أو تيارات المعارضة داخل البرلمان (كما سنفصل لاحقاً).

٢ ـ **المستوى الدولي**: وفيه تُنشىء البرلمانات منظمات أو اتحادات دولية أو إقليمية تكون عبارة عن منابر يتدارس فيها ممثلو البرلمانات الوطنية القيام بمهمات أساسية محددة على صعيد التعاون الدولي، ومثال ذلك ما جاء في ميثاق الإتحاد البرلماني الدولي[٢]:

- تدعيم الديمقراطية ونشرها في دول العالم.
- تدعيم التعاون الدولي في مختلف المجالات.
- تطوير ميثاق الأمم المتحدة.
- معالجة القضايا التي تواجه العالم بروح جماعية والتقدم بمبادرات برلمانية دولية لحلها.

هذا إلى جانب ما يقوم به رئيس الإتحاد وأمينه العام من أدوار دبلوماسية في مناطق النزاعات المختلفة من العالم، من أجل المساعدة في حل هذه النزاعات كما حصل بالنسبة إلى زيارة السيد ماغويل مارتينيز للشرق الأوسط ولقائه بالبرلمانيين الأردنيين لبحث دفع العملية السلمية في الشرق الأوسط، أو زيارته للكويت بهدف معالجة النزاع العراقي الكويتي[٣].

ومثل هذه الأنشطة الدبلوماسية التي تقوم بها البرلمانات وطنياً ودولياً إنما تهدف إلى مشاطرة الحكومات والسلطات التنفيذية في إدارة الشؤون الدولية بهدف زيادة التعاون وحل النزاعات القائمة على الصعيد الدولي[٤].

وتكرس مؤتمرات الإتحاد التي تُعقد مرتين سنوياً (شهر نيسان وشهر أيلول من كلّ عام) في أي من عواصم الدول الأعضاء في المنظمة البرلمانية الدولية، جلسات نقاشها

العام للوضع السياسي والإقتصادي والإجتماعي في العالم، إلى جانب موضوعين رئيسيين يتم اختيارهما من قبل اللجنة التنفيذية للإتحاد، وبند إضافي يتم طرحه وإقراره من قبل المؤتمر في ضوء الإقتراحات الواردة بشأنه من البرلمانات الأعضاء.

ويدخل في هذا السياق، بخصوص الدبلوماسية البرلمانية على المستوى الدولي أيضاً، ما يتعلّق بآليات العمل التي تنشط في مؤتمرات الإتحاد، مثل لجان حقوق الإنسان للبرلمانيين ولجنة النساء البرلمانيات، ولجنة التنمية المستديمة، ولجنة الشرق الأوسط، ولجنة الأمن والتعاون في حوض البحر الأوسط، ولجنة قبرص، ومجموعة الشراكة بين الرجال والنساء[٥].

هذا ويجري حالياً نقاش واسع في إطار الإتحاد ومؤسساته بخصوص العلاقة المستقبلية بين الإتحاد ومنظمة الأمم المتحدة، وإدخال بند البعد البرلماني في عمل المنظمة الدولية، كما يتم التخطيط والإعداد لعقد مؤتمر دولي مشترك بين الأمم المتحدة والإتحاد العام سنة ٢٠٠٠[٦] لدراسة سبل وآليات تفعيل العلاقة بين المنظمات، ولا سيما أدوار البرلمانات باعتبارها تمثل إرادة الشعوب في ما يتعلّق بالسياسات والقرارات التي تُتخذ حالياً على مستوى الحكومات في نطاق الأمم المتحدة، وتوفير الوسائل الفعالة التي تمكّن المنظمات الدولية من ممارسة اختصاصاتها وتحقيق الأهداف التي ترسمها مواثيقها[٧].

٣. **المستوى الإقليمي**: يقوم الإتحاد البرلماني العربي بالدبلوماسية البرلمانية على المستوى الإقليمي، وهي القائمة على الحوار والتنسيق والتعاون بين البرلمانات العربية في مناسبتين:

- الأولى على نطاق العالم العربي، حيث يعقد مؤتمرين سنويين في عواصم الدول الأعضاء.
- والثانية على هامش مؤتمري الإتحاد البرلماني الدولي في كلّ عام، حيث يتم تبنّي دبلوماسية عربية برلمانية مشتركة عند طرح مواضيع عربية، أو تحديد المواقف العربية من القضايا الدولية.

والدور الذي تمارسه البرلمانات العربية تحت هذه المظلّة الإقليمية العربية، إنّما يتمثّل في إجراء حوارات برلمانية مع دول العالم حول القضايا المطروحة، وهو ما يخلق في المحصلة تياراً برلمانياً عربياً إزاء بعض القضايا المطروحة، أو يمارس ثقلاً وضغطاً

عربياً على الأطراف الدولية المعنية بشأن قضية عربية محدّدة، هنا نشير إلى ما قام به وفد من البرلمانيين العرب في بروكسل يوم ٤/٢٩ بالإلتقاء مع البرلمانيين والمسؤولين الأوروبيين حول رفع الحصار عن العراق وعدد آخر من القضايا العربية[٨].

الوظيفة السياسية للبرلمان في الأردن

يمارس البرلمان سلطة الرقابة السياسية على السلطة التنفيذية في أدائها لواجباتها، وحقه الرقابي هذا إنما يُبرز تعبيره عن الإرادة الشعبية، وهو حق مقرّر للبرلمانات في كلّ الدول الديمقراطية.

ويستطيع البرلمان ممارسة رقابته هذه وغيرها حتى في حالة وقوع طوارىء، إذ لا يوجد في الدستور ما يشير إلى جواز تعطيل الحياة البرلمانية أو تعطيل أعمال البرلمان أو حلّه أو رفع الحصانة البرلمانية عن أعضائه، وهذا معناه أن البرلمان قادر على ممارسة اختصاصاته في الرقابة السياسية حتى في حالة الطوارىء وإعلان العمل بقانون الدفاع. وعليه فإن البرلمان له حق فرض الرقابة على الأعمال التي تقوم بها الحكومة، ومناقشتها في الأعمال التي يقوم بها المسؤولون بالنسبة إلى تنفيذ القوانين وأحكام قانون الدفاع. ولمجلس النواب أن يحجب الثقة عن مجلس الوزراء، إذا إقتنع أن الذين قاموا بممارسة تنفيذ أحكام قانون الدفاع قد تعسفوا في ممارسة حقوقهم.

ويمارس مجلس الوزراء في الأردن، وفقاً لأحكام الدستور[٩]، إدارة جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية، باستثناء ما قد عُهد به من تلك الشؤون بموجب هذا الدستور أو أي تشريع آخر إلى أي شخص أو هيئة أخرى.

وقد جاء في قواعد الدستور[١٠] «تعيّن صلاحيات رئيس الوزراء والوزراء ومجلس الوزراء بأنظمة يضعها مجلس الوزراء ويصدّق عليها».

ويمكن القول إن من اختصاصات مجلس الوزراء إعتماداً على طبيعة الوظيفة التنفيذية، تقرير وتنفيذ السياسة العامة للدولة على الصعيدين الخارجي والداخلي مع ممارسة كافة الإختصاصات اللازمة لذلك، والإشراف والرقابة على جميع أعمال الدولة في ظل السياسة العامة المقررة، وإسداء المشورة وتحمل المسؤولية عن ذلك أمام الملك والبرلمان.

ومهما يكن من أمر فإن لمجلس الوزراء أن يمارس حقوقه المشار إليها دون الرجوع إلى البرلمان، إلا إذا نصّ القانون على خلاف ذلك، كأخذ موافقة البرلمان على معاهدة معينة مثلاً. وتعتبر قرارات مجلس الوزراء المتعلّقة بهذه الإختصاصات نافذة دون تصديقها من الملك إلا إذا نص القانون على لزوم أخذ موافقة الملك[١١].

ممّا تقدّم، يتضح لنا أن مجلس الوزراء في الأردن هو جهة الإختصاص في إدارة السياسة الخارجية، وتحديد أدوات عملها، والمجالات التي يتم فيها عمل هذه السياسة بما يحترم مصالح الدولة. ولمّا كانت الدبلوماسية هي إحدى أدوات عمل السياسة الخارجية، فإن الحكومة هي التي تُناط بها مباشرة هذه المهمة وهذه الأداة من أدوات العمل السياسي مع الدول الأخرى.

ويعطي الدستور للبرلمان دوراً محدداً في إدارة الشؤون الخارجية يتعلّق بالمعاهدات والإتفاقيات. وقد جاء النص في الدستور على النحو التالي[١٢]:

«الملك هو الذي يعلن الحرب ويعقد الصلح ويبرم المعاهدات. أمّا المعاهدات والإتفاقات التي يترتّب عليها تحميل خزانة الدولة شيئاً من النفقات أو المساس في حقوق الأردنيين العامة أو الخاصة، فلا تكون نافذة إلا إذا صادق علها مجلس الأمة، ولا يجوز أن تكون الشروط السرية في معاهدة أو اتفاق ما مناقضة للشروط العلنية».

ويلاحظ أن المادة المشار إليها قد ذكرت المعاهدات والإتفاقيات ممّا يشير إلى وجود اختلاف بينها، وعلى هذا التساؤل، أفتى المجلس العالي لتفسير الدستور بما يلي:

«حيث أن لفظة المعاهدات بمعناها العام تتعرف إلى الإتفاقات التي تعقد بين دولتين فأكثر سواء بما يتصل بالمصالح السياسية أو الإقتصادية أو غيرها، وبمعناها الخاص تتعرف إلى الإتفاقات الدولية الهامة ذات الطابع السياسي كمعاهدات الصلح والأحلاف وما شابههما».

أما ما تبرمه الدول في غير الشؤون السياسية، فقد اصطلح الفقه الدولي على تسميته بالإتفاقية أو الإتفاق، وعليه فإن استعمال لفظة «الإتفاقيات» بعد لفظة المعاهدات في المادة ٣٣ من الدستور، إنما يدل على أن واضع الدستور قد تقيّد عند استعمال هاتين اللفظتين بالتخصيص المتقدّم ذكره. ولهذا فإن الإتفاقيات المعنية في هذه المادة هي المتعلّقة بغير الشؤون السياسية.

أدوات الرقابة السياسة للبرلمان الأردن

إذن، البرلمان أو مجلس الأمة في الأردن يزاول مفهوم الوظيفة السياسة.. كأداة رقابة على السياسات التي تنفذها الحكومة في الداخل أو الخارج، وقد مكّن الدستور البرلمان، عبر سلسلة من الوسائل، القيام بهذه المهمة.

لقد أعطى الدستور لأعضاء[١٣] مجلس الأمة (الأعيان والنواب) حق توجيه الأسئلة، المناقشة العامة، تقديم المذكرات والإقتراحات برغبة، الإستجوابات، التحقيقات، إبداء الرغبة، تقديم العرائض، وتقبل الشكاوى من المواطنين، في أمور شخصية أو في ما له صلة بالشؤون العامة، وأخيراً المسؤولية الوزارية التي تمثل حجر الزاوية في النظام البرلماني، ومنه النظام الأردني، وتأتي على نوعين[١٤]:

أ ـ مسؤولية سياسية، قد تكون تضامنية أو فردية.

ب ـ مسؤولية جنائية، يتحملها الوزير المعني عن جرائم ارتكبها أثناء تأديته لواجباته.

أما على مستوى السياسة الخارجية: فإن ما استقر عليه العمل والتقاليد البرلمانية في الدول الديمقراطية، ومنها الأردن، أن البرلمان الأردني يمكنه أن يلعب دوره في المجال السياسي والدبلوماسي بخصوص القضايا العامة دون أن يتعارض ذلك مع الدستور من حيث الإعتداء على صلاحياته في حق التفاوض مثلاً، أو أن يُنصّب من نفسه بديلاً للسلطة التنفيذية في مزاولة ما يتعلّق بالأنشطة السياسية الخارجية. ومن هذا الباب، فإن البرلمان، وهو يزاول دوراً في المجال الخارجي وفي السياسات الخاصة بالعلاقات مع دول أخرى، عليه أن يراعي ما يلي:

١ ـ أن يخاطب الحكومة أولاً في ما يتعلّق بالقضايا أو المسائل التي تدخل في صميم علاقات الأردن الخارجية مع دول أخرى.

٢ ـ أن ينسق، خلال وزارة الخارجية بخصوص الإتصالات والمراسلات التي تتم مع جهات دولية غير برلمانية.

الدور الدبلوماسي للبرلمان الأردني

إن التوسّع الهائل في علاقات الدول، كما أشرنا سابقاً، من حيث الكم والتنوّع، وكذلك الثورة الهائلة في مجال الإتصالات، قد يسّرا التعرّض الكثيف للأفراد والمؤسسات في مختلف دول العالم للمؤثرات الخارجية عبر الحدود الوطنية. وهذا بدوره دفع إلى أن تلعب البرلمانات دورها في المجال الخارجي وتوظيف هذا الدور في

تحقيق المصالح الوطنية للدول، أو التأثير على مجرى الأحداث والسياسات على الصعيد الدولي بحسب إمكانات كلّ دولة وثقلها[١٥].

الأجهزة البرلمانية ذات العلاقة بالدور الدبلوماسي

يلعب البرلمان الأردني في مجموعه دوراً سياسياً من خلال توجيهه للسياسة الخارجية الأردنية ودبلوماسيتها في المجال الدولي. وقد تمكّنت المجالس البرلمانية من التأثير في السياسة الخارجية للدولة في مناسبات عديدة، نذكر منها على سبيل المثال ما حصل عام ٥٥ و٥٦ حين أجبر البرلمان آنذاك الحكومة على نبذ المشاريع التحالفية وربط الأردن بها، أو كما حصل عام ٩١/٩٠ حين قاد البرلمان (مجلس النواب تحديداً) الشارع السياسي وبالتالي قام بتوجيه السياسة الرسمية للدولة أزاء أزمة الخليج الثانية.

أما الأجهزة الأخرى التي تزاول الأدوار الدبلوماسية في البرلمان الأردني هي:

١ . لجنة الشؤون العربية والدولية في مجلس النواب:

تتولّى بموجب أحكام النظام الداخلي للمجلس ما يلي:

- النظر في الأمور والإقتراحات التي لها صلة بالسياسة الخارجية.
- دراسة المعاهدات والإتفاقيات التي تختص بالسياسة الخارجية.
- تنظيم العلاقات مع البرلمانات الأخرى والإتحادات البرلمانية.
- إعداد مشاريع البيانات السياسية التي يصدرها المجلس.

وتقوم لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الأعيان/ م١١ فقرة (ب) من النظام الداخلي بالمجلس، بالنظر في المعاهدات. والإتفاقيات الدولية، ودراسة مشاريع القوانين المتعلّقة بها، والنظر في كلّ ما له صلة بالسياسة والشؤون الخارجية.

٢ . جمعيات الصداقة البرلمانية:

تمّ إنشاء عدد من هذه الجمعيات بموجب النظام الداخلي لمجلس النواب للعمل على تعميق التفاهم وتنمية روح الصداقة وتنشيط التعاون في شتى المجالات، وذلك بهدف تقوية العلاقات الثنائية بين البرلمان الأردني والبرلمانات الأخرى.

وقد تمّ منذ عام ١٩٩٧، مع انتخاب المجلس النيابي الثالث عشر، تشكيل جمعيات صداقة برلمانية مع كلّ من برلمانات الدول التالية: استراليا، إيران، باكستان، بنين، بوركينافاسو، تركيا، تشيلي، روسيا، رومانيا، كوريا الجنوبية، الصين الشعبية، اليابان.

كما شكّلت لجنة أخوة مع البرلمان الجزائري.

كذلك يقوم رئيس البرلمان ذاته بأدوار مهمة في المجال السياسي باعتباره الجهة التي تقود المجلس وتنطق باسمه وتحكم اتجاهاته وتمثّله في مختلف المجالات والمحافل. ولا شك في أن هذا الدور السياسي لرئيس المجلس إنما يعتمد في فاعليته على قوة شخصية رئيس المجلس وخبرته وتجاربه في مجال العمل السياسي، إلى جانب وجود تعددية سياسية قوية في التركيبة السياسية للمجلس.

أدوات العمل الدبلوماسي البرلماني

تستخدم البرلمانات أدوات متنوّعة في المجال الدبلوماسي للتأثير في السياسة الخارجية للدولة أو في مجال علاقاتها الخارجية مع الدول أو المنظمات الدولية وغيرها من أشخاص القانون الدولي.

ويمكن أن نحصر هذه الأدوات (جدول رقم ١) والتي يستخدمها البرلمان الأردني في هذا الشأن بما يلي:

. **اللقاءات الرسمية**: تتم على مستوى رئاسة المجلس ومكتبه الدائم ولجنة الشؤون العربية والدولية وأي من الأعضاء الأخرين، مع وفود خارجية تزور الأردن على مستوى رؤساء الدول، رؤساء الحكومات، وزارة الخارجية، البرلمانيين، السفراء المعتمدين لدى الأردن.

. **الزيارات الثنائية**: تتم على مستوى العلاقات الثنائية التي تقوم بها وفود أو شخصيات برلمانية أردنية إلى دولة أخرى، ومحورها يكون، في مثل هذه الحالات، بحث العلاقات الثنائية بين الدولتين أو الإطلاع على التجربة البرلمانية فيهما.

. **إرسال المذكرات**: عبارة عن رسالة برلمانية يبعث بها رئيس المجلس بناء على توجيه من قبل المجلس، بصدد قضية محددة، ومثل ذلك ما أرسله مجلس النواب الأردني إلى مجلس النواب التركي بخصوص قضية الزعيم الكردي أوجلان ومطالبته ضمان محاكمة عادلة له.

وفي الغالب، تكون مواقف البرلمان التي يعبّر عنها عبر هذه المذكرات وغيرها غير متطابقة مع مواقف الحكومة إزاء مثل هذه المواضيع.

. **التصريحات الإعلامية**: يطلقها رئيس المجلس أو أعضاؤه حول بعض القضايا السياسية التي من شأنها أن تعكس اهتمام البرلمان على صعيد قضية محددة والتأثير على السياسة الدولية والخارجية بشأنها.

. **البيانات السياسية**: عبارة عن بيانات مقتضبة يصدرها المجلس عبر الرئاسة أو مكتبه الدائم أو لجانه المختلفة بخصوص قضايا محلية متعلّقة بسياسة الحكومة، أو بمواضيع خارجية على الصعيد العربي أو الإقليمي أو الدولي، كالنزاعات في البلقان، أو القضية الفلسطينية، أو الحصار المفروض على العراق.

. **المشاركة في المؤتمرات البرلمانية**: تتيح إمكانية الإتصال والإلتقاء بين البرلمانيين الأردنيين وزملائهم، وبالتالي تبادل الآراء والأفكار حول مواضيع ذات طابع ثنائي أو اهتمام مشترك على الصعيد الخارجي، ومناقشة العلاقات السياسية بين الدولتين.

الخلاصة

يتبين ممّا عرضناه أن الدبلوماسية البرلمانية أصبحت من الأدوات السياسية الهامة لتعامل الدول مع بعضها البعض، وإيجاد الحلول للمشاكل الناجمة عن تضارب أو تقارب مصالحها وتداخل مشاكلها وحلّها عن طريق التأثير المباشر في توجيه السياسة الخارجية للحكومة.

وينصب محور اهتمام الدبلوماسية الأردنية على زيادة المساهمة البرلمانية في السياسة الخارجية لتحقيق أهداف هذه السياسة، من جهة، ومن جهة ثانية، امتدادها لتشمل ميداناً أرحب يحقق أهدافاً مشتركة تهم المجموعات الإقليمية والبشرية جمعاء، مثل قضايا البيئة والإنفجار السكاني، وتوفير الغذاء العالمي، والحد من انتشار الأسلحة النووية، ومكافحة المخدرات والأمراض المعدية، والإرهاب وغيرها من المشكلات فوق القومية التي تستدعي تضافر جهود كلّ المؤسسات والأفراد في دول العالم من أجل مكافحتها وتطويق آثارها على المجتمع الدولي.

وبناء عليه، أصبحت الدبلوماسية البرلمانية أداة حيوية وجدية في السياسة العالمية وعلاقات الدول، بحيث صارت تخدم مصالح متنوّعة في عالمنا المعاصر. وقد ساعد شيوع الديمقراطية في العالم على تزايد الأنشطة الدبلوماسية للبرلمانات، ولم تعد

السياسة الخارجية وممارستها حكراً على الحكومات بل أخذت البرلمانات زمام المبادرة في تحقيق أهداف السياسة الخارجية للدولة بوسائل متعدّدة أدّت إلى المساهمة الفعالة في حلّ المشكلات الدولية الراهنة.

غير أنه من الملاحظ أن هذه الأدوار الدبلوماسية للبرلمانات، في المجال الخارجي على وجه التحديد، لا ترقى تماماً إلى أدوار الحكومات وأجهزتها في السياسة الخارجية، ذلك أن الأخيرة تملك حكماً مزاولة هذه الوظيفة وتملك أيضاً الأجهزة القادرة والمعلومات الكافية والخبرات التي تؤهّلها تأديتها بصورة أكثر فعالية من البرلمانات.

ملحق رقم (١)

جدول حول ما قام به مجلس النواب الثالث عشر

خلال عامي ٩٨ ـ ٩٩

١	اللقاءات الرسمية والزيارات الثنائية	١٠١	العلاقات العامة
٢	المذكرات النيابية	٤٥	دراسة إنجازات مجلس النواب/ إعداد قسم الدراسات
٣	البيانات النيابية	١١	رسالة مجلس الأمة
٤	المشاركة في المؤتمرات	١٥	رسالة مجلس الأمة
٥	التصريحات الصحفية	٢٢	ملف ديوان مجلس النواب

(١) DAVIS, Ronald, "Diplomacy" @ foreign policy, London, Cambridge press, 1992, p. 20.

أنظر نص المادة (١) من النظام الأساسي للإتحاد البرلماني الدولي وتعديلاته.

(٢) منشورات: الأمانة العامة للإتحاد سنة ١٩٩٧، ص ٥ ـ ٦.

(٣) مجلّة رسالة مجلس الأمة: العدد ٢٩، المجلّد السابع، السنة ١٩٩٨، ص ٥، أنظر تقرير الأمانة حول لقاء السيد مارتينيز مع رئيس مجلس النواب وأعضاء اللجنة الخارجية.

(٤) أنظر نص محاضرة للباحث حول: الدبلوماسية البرلمانية وطنياً ودولياً، في المعهد الدبلوماسي الأردني، عمان ١٩٩٨/١٢/١٦ ـ قيد النشر.

(٥) أنظر وثائق مؤتمر الإتحاد في ناميبيا في الفترة من ٦ ـ ١٩٩٨/٤/١١، على سبيل المثال، حيث تمّ طرح موضوعين اثنين على اللجنة الرئيسية (الأولى والرابعة) «منع الصراعات وإعادة السلام للبلدان الخارجة من الحرب»، و«العمل على مكافحة الإيدز»، أما البند الإضافي فقد تمّ إقرار بند خاص بـ«الوضع في كوسوفو» ـ مجلّة رسالة مجلس الأمة ـ رقم ٢٨ ـ تاريخ حزيران، سنة ١٩٩٨، ص ٢٥ وما بعدها.

(٦) صحيفة الرأي: ١٩٩٨/٨/١٥، تصريحات السيد مارتينيز حول مستقبل التعاون بين الإتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة.

(٧) د. غسان الجندي: «**الدبلوماسية متعددة الأطراف**»، منشورات المعهد الدبلوماسي الأردني، عمان، ١٩٩٨ ص ١٠١ وما بعدها.

(٨) مذكرة رئيس الإتحاد البرلماني العربي في ١٩٩٩/٤/٢١ إلى الشعب الوطنية البرلمانية حول مهمة الوفد البرلماني العربي ولقائه بالجانب الأوروبي في ١٩٩٩/٤/٢٩.

(٩) المادة ٤٥ من الدستور الأردني، فقرة (١) لعام ١٩٥٢.

(١٠) المادة ٤٥ من الدستور الأردني، فقرة (٢) لعام ١٩٥٢.

(١١) أنظر في هذا الصدد /د. محمد الغزوي: «**الوجيز في التنظيم السياسي والدستوري للملكة الأردنية الهاشمية**»، المكتبة الأكاديمية الأردنية، عمان، سنة ١٩٨٩، ص ١٠٧ وما بعدها.

(١٢) المادة ٣٣ من الدستور الأردني لعام ١٩٥٢.

(١٣) المواد من ١١٤ إلى ١٤٣ من النظام الداخلي لمجلس النواب سنة ١٩٩٦.

(١٤) أنظر للباحث دراسة «المؤسسة البرلمانية الأردنية»، دراسة منشورة في المجلّة العربية للعلوم السياسية، العدد ١٩٩٢/١١/٧، بغداد، ص ٩٥ وما بعدها.

(١٥) أنظر د. محمد المصالحة: «**الإتصال السياسي**»، مؤسسة وائل للنشر، عمان، ١٩٩٦، ص ١٠٥ وما بعدها.

(١٦) م. ٢٨ من النظام الداخلي لمجلس النواب سنة ١٩٩٦.

الدفاع الوطني

نظام حماية الملكية الأدبية والفنية في لبنان

د. عبد الله فرحات(*)

يتجلى أهم أوجه العولمة حالياً في زوال التخوم، بشكل ملحوظ، لجهة «تجول» المواد المصنعة، مما يعني تجولاً حراً لتقنيات حديثة واختراعات يتوجب حمايتها. فإذا انحصرت الاستثمارات في الستينات بالصناعات البتروكيمائية خاصة، فإنهاعادت وتوزعت على الصناعات الأخرى في السبعينات لتتجه في الثمانينات والتسعينات نحو البحوث الالكترونية والكيماوية والمعلوماتية. وهذا الأمر استوجب إصدار تنظيمات خاصة حامية لهذا النوع من الملكية المعرض في كلّ لحظة للسرقة.

لقد زادت براءات الاختراع المسجلة من عام ١٩٨٦ إلى عام ١٩٩٠ من مليون ومايتين وخمسين ألفا في العام إلى مليون وسبعماية وخمسين ألفا، أي أن نصف مليون براءة اختراع تسجل في غضون أربع سنوات لا غير.

كما تضاعفت أعداد الحقوق الأدبية الملحوظة في عقود الاستثمار من شركات أميركية يابانية أو أوروبية(١).

وأدى هذا التطوّر الملفت إلى توسيع نطاق التداول الدولي لهذه الحقوق، كما نشأت أصول تحكيمية متطوّرة لحل النزاعات الطارئة على هوامش الأسواق المستحدثة.

وقد نتساءل أولاً عن أصول الاختصاص النوعي للمراجع القضائية الصالحة للنظر في المنازعات على هذا المستوى، كما نتساءل إذا كان من الأجدى العودة إلى الصلاحية القضائية أو إلى مرجع تحكيمي، خاصة وأن بعض الحالات التجارية على قدر من الخطورة في الإطار الدولي مما يحول دون حل النزاعات بشأنها عن طريق التحكيم. وممّا لا شك

(*) محامٍ - أستاذ في الجامعة اليسوعيّة.

فيه أن التحكيم اليوم في مرحلة متقدّمة من التطوّر، وذلك بفضل السرعة التي يوفرها في إصدار الأحكام. وفي هذا السياق لا بدّ من التوقّف عند بعض الأمور التي يوفّرها الاحتكام للتحكيم، وليس أقلّها ضرورة تمتع المحكَّم بثقة الافرقاء المطلقة وبكفاءة علمية وشهرة هي وليدة سنين من التأليف والتدريس، علماً أن القرارات التحكيمية قد تواجه بعض العوائق في معرض اكتسابها الصيغة التنفيذية.

لهذه الأسباب باتت معظم الدول مقتنعة بوجوب تطوير نظام عام تعاقدي وقائي يجنّب اللاعبين الاقتصاديين النزاعات القانونية.

لقد نُظِّمت جملة معاهدات دولية لحماية الملكية الأدبية الفنية والتجارية على الصعيد العالمي. ولعلّ أهم هذه المعاهدات على هذا المستوى هي معاهدة «تريبس» TRIPS المعقودة بهدف وقائي والحاملة في طياتها هدفين أساسيين:

أ ـ ضرورة تشجيع وتفعيل الحماية اللازمة الخاصة بالملكية الأدبية.

ب ـ العمل على عدم تحوّل أحكام الحماية إلى عوائق مانعة لتطوّر التجارة الدولية.

وتتمتّع هذه الاتفاقية بميزة أساسية ألا وهي توفير نوع من التكامل والتواصل بين أحكامها وسائر الاتفاقات الدولية، لا سيما اتفاقية باريس الخاصة بحماية الملكية الصناعية (١٩٦٧) واتفاقية بارت لحماية الأعمال الأدبية والفنية (١٩٧١)، واتفاقية روما لحماية الفنانين ومنتجي التسجيلات الصوتية (١٩٦١)، واتفاقية واشنطن لحماية الملكية الفكرية (١٩٨٩).

ومن البديهي أن تعمل الدول المعنية باستصدار تنظيمات داخلية لحماية الملكية الأدبية الفنية والصناعية بشكل يتوافق واتجاه التشريع الدولي، كما عمدت معظم الدول العربية، من جهتها، إلى تطوير القوانين الوضعية في الاتجاه عينه، وانضمّ عدد كبير منها إلى المنظمة الدولية للملكية الفكرية، يقيناً منها بضرورة الانضواء تحت لواء الحماية، وذلك عن طريق توحيد التشريع والقانون الوضعي في هذا الإطار.

ولقد أصدر المشترع اللبناني بدوره في ١٩٩٩/٤/٣، قانوناً يرمي إلى حماية الملكية الأدبية والفنية، وتكمن أهمية هذا التشريع في سعيه إلى توحيد المصطلحات والمفاهيم والأحكام الراعية لها في هذا المجال. وهذا الأمر وجه من وجوه مواكبة العولمة الاقتصادية، باعتماد مفاهيم عامة كرّستها المعاهدات الدولية. وقد جاء القانون اللبناني يطوّر نظرية عامة للملكية الأدبية والفنية سنتوقّف بإسهاب عند خطوطها العريضة

بشكل وصفي تاركين للاجتهاد القضائي والتحكيمي مهمّة تطبيقها والوقوف على مواطن الوضوح والإبهام فيها.

أولاً : المصطلحات الجديدة[٢]

إنّ أهم المصطلحات التي اعتمدها التشريع اللبناني هي التالية:

أداء العمل: هو تنفيذ العمل عن طريق العرض أو العزف أو الإلقاء أو السرد أو التمثيل أو الرقص أو أية طريقة أخرى إما مباشرة أو بواسطة أي جهاز أو وسيلة.

الأداء العلني: يكون الأداء علنياً عندما يحصل في مكان أو أمكنة يمكن فيها تواجد أشخاص يتعدى عددهم أفراد الأسرة الواحدة أو معارفهم المباشرين.

البث: هو نقل العمل إلى الجمهور عن طريق الإرسال اللاسلكي بما في ذلك الإرسال عن طريق الأقمار الصناعية.

برنامج الحاسب الآلي: هو مجموعة من الأوامر معبّر عنها بكلمات أو برموز أو بأي شكل آخر بإمكانها، عندما تدخل في مادة يمكن للحاسب أن يقرأها، أن تجعل الحاسب الآلي يؤدي مهمّة ما أو يعطي نتيجة ما.

التسجيل السمعي: هو كلّ تسجيل مثبت بأي شكل مادي يتألّف من أصوات، سواء أكانت هذه الأصوات ناتجة عن أداء عمل أم لا، لكنّه لا يشمل التسجيل السمعي المصاحب للعمل السمعي والبصري.

التصوير: هو إجراء نسخ عن النسخة الأصلية بوسائل غير وسيلة الطبع، مثل التصوير عن طريق ماكينات «فوتوكوبي»، ويشمل ذلك الصور المكبّرة والمصغّرة عن العمل.

الحقوق المجاورة: هي الحقوق التي يتمتّع بها الفنانون المؤدون ومنتجو التسجيلات السمعية ومؤسسات ومحطات وشركات وهيئات البث التلفزيوني والإذاعي ودور النشر.

العمل: هو كلّ عمل بمفهوم المادة /٢/ والمادة /٣/ من هذا القانون.

العمل الجماعي: هو العمل الذي ساهم به أكثر من شخص طبيعي واحد بمبادرة وإشراف شخص طبيعي أو معنوي يتولّى نشره باسمه الشخصي.

العمل السمعي والبصري: هو كلّ عمل يتكوّن من مجموعة متسلسلة من الصور المتعلّقة بعضها ببعض، سواء أكانت مصحوبة بصوت أم لا، والتي تعطي انطباعاً بالحركة عند عرضها أو بثّها أو نقلها بأجهزة خاصة.

العمل المشترك: هو كلّ عمل مبتكر من قبل أكثر من مؤلّف واحد شرط ألا يشكّل العمل المذكور عملاً جماعياً.

منتج التسجيل السمعي أو العمل السمعي والبصري: هو الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يأخذ مبادرة ومسؤولية صنع العمل السمعي والبصري أو التسجيل السمعي.

المؤلّف: هو الشخص الطبيعي الذي يبتكر عملاً ما.

النسخ: هو صنع نسخة أو أكثر من أي عمل بأيّة طريقة أو بأيّ شكل كان، بما في ذلك التسجيل الدائم أو المؤقّت على اسطوانات أو أشرطة أو أقراص أو ذاكرة الكترونية، ويشمل أيضاً صنع نسخة ذات بعدين لعمل من ثلاثة أبعاد أو نسخة من ثلاثة أبعاد لعمل ذي بعدين.

النسخة: هو ما يُنتج من جراء أية عملية نسخ أو تسجيل أو طبع أو تصوير للعمل الأصلي.

النشر: هو وضع نسخ عن العمل أو عن التسجيل السمعي بمتناول الجمهور بموافقة المؤلّف أو منتج التسجيل السمعي وبكمية تفي بحاجة الجمهور المعقولة، عن طريق البيع أو الإيجار أو أيّة طريقة أخرى تنقل ملكية، أو حيازة نسخة العمل أو التسجيل السمعي أو حق استعمالها. وتعني كلمة نشر أيضاً وضع نسخ من العمل أو التسجيل السمعي بمتناول الجمهور عن طريق أيّة وسيلة الكترونية.

ولا يُعتبر نشراً عرض العمل الدرامي أو الدرامي الموسيقي أو السينمائي أو عزف العمل الموسيقي أو الإلقاء العلني لعمل أدبي أو إرسال أو بث الأعمال الفنية أو الأدبية أو عرض العمل الفني أو تشييد العمل الهندسي.

ولا يعتبر نشراً للتسجيل السمعي إسماعه بواسطة أي جهاز أو وسيلة أو بثه.

النقل إلى الجمهور: هو وضع العمل في متناول الجمهور عن طريق الإرسال السلكي أو اللاسلكي للصوت والصورة أو لأحدهما فقط، بشكل يسمح للجمهور بسماعه أو برؤيتها من أماكن تبعد عن مركز الإرسال. ويشمل ذلك وضع العمل في متناول الجمهور بواسطة وسائل سلكية أو لا سلكية (مثل الإنترنيت) بطريقة يمكن بواسطتها لكلّ فرد من الجمهور أن يلج إلى ذلك العمل من مكان وزمان يختارهما.

ثانياً : الأعمال المشمولة بالحماية[٣]

يحمي هذا القانون جميع إنتاجات العقل البشري سواء كانت كتابية أو تصويرية أو نحتية أو خطية أو شفهية، مهما كانت قيمتها وأهميتها وغايتها ومهما كانت طريقة أو شكل التعبير عنها.

وتعتبر الأعمال الآتية المذكورة، على سبيل المثال لا الحصر، مشمولة بالحماية:

- الكتب والمحفوظات والكتيبات والمنشورات والمطبوعات وكافة الأعمال الأدبية والفنية والعلمية والكتابية الأخرى.
- المحاضرات والخطب والأعمال الشفهية الأخرى.
- الأعمال السمعية والبصرية والصور الفوتوغرافية.
- الأعمال الموسيقية سواء كانت مصحوبة أو غير مصحوبة بكلام.
- الأعمال المسرحية والمسرحيات الموسيقية.
- الأعمال التي تُؤدَّى بحركات أو بخطوات فنية والتمثيليات الإيمائية.
- أعمال الرسم والنحت والحفر والزخرفة والنسج والليثوغرافيا.
- الرسوم والصور المختصّة بفن العمارة.
- برامج الحاسب الآلي مهما كانت لغاتها، بما في ذلك الأعمال التحضيرية.
- الخرائط والتصاميم والمخطّطات والمجسّمات الجغرافية والطوبوغرافية والهندسية والعلمية.
- أعمال الفن البلاستيكي من أيّ نوع كانت سواء أكانت مخصّصة للصناعة أو غير مخصّصة لها.

تخضع لأحكام هذا القانون أيضاً وتستفيد من الحماية التي يمنحها كافة، الأعمال الفرعية الآتية شرط عدم الإخلال بحقوق مؤلّف العمل الأصلي:

- ترجمات الأعمال وتكييفها لفن من الفنون وتحويلها وإعادة التوزيع الموسيقي.
- مجموعات الأعمال ومجموعات المعلومات، سواء أكانت في شكل مقروء آلياً أو أيّ شكل آخر، المجازة من قبل صاحب حق المؤلّف أو خلفائه العموميين أو الخصوصيين شرط أن يكون اختيار أو ترتيب المضمون مبتكراً.

لا تشمل الحماية الممنوحة بموجب هذا القانون:

ـ نشرات الأخبار اليومية.

ـ القوانين والمراسيم الاشتراعية والمراسيم والقرارات الصادرة عن كافة سلطات وأجهزة الدولة وترجماتها الرسمية.

ـ الأحكام القضائية بكافة أنواعها وترجماتها الرسمية.

ـ الخطب الملقاة في الاجتماعات العامة والجمعيات، على أنّ الخطب والمرافعات التي تخصّ شخصاً واحداً لا يحق إلا لذلك الشخص جمعها ونشرها.

ـ الأفكار والمعطيات والوقائع العلمية المجرّدة.

ـ كافة الأعمال الفنية الفولكلورية التراثية، غير أنّ الأعمال التي تستلهم الفلكلور مشمولة بالحماية.

ثالثاً: صاحب حق المؤلف وشروط الحماية[٤]

إنّ الشخص الذي يبتكر عملاً أدبياً أو فنياً، يملك، بمجرّد ابتكاره، حق الملكية المطلقة على هذا العمل، ودونما حاجة لذكره، احتفاظه بحقوقه أو لقيامه بأيّة إجراءات شكلية.

أمّا في حالة الأعمال المشتركة التي يستحيل فيها فصل نصيب أيّ من المشتركين في ابتكار العمل عن نصيب الآخرين، يُعتبر الجميع مؤلّفين بالإشتراك وأصحاباً لحقوق المؤلّف في العمل بالتساوي. أما إذا كان بالإمكان فصل نصيب كلّ من المؤلّفين المشتركين عن نصيب الآخرين، فيُعتبر كلّ من المؤلّفين المشتركين مؤلّفاً مستقلاً للجزء العائد له.

في هذه الحالة، لا يمكن لأحد المؤلّفين أن يمارس بمفرده حقوق المؤلّف بدون رضى شركائه ما لم يكن هناك اتفاق خطي مخالف.

في حالة الأعمال الجماعية، يُعتبر الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي أخذ المبادرة بابتكار العمل والإشراف على تنفيذه، صاحب حق المؤلف ما لم يكن هناك اتفاق خطي مخالف. أما في حالة الأعمال المبتكرة من قبل أشخاص طبيعيين عاملين لدى شخص طبيعي أو معنوي بموجب عقد عمل بمعرض قيامهم بالتزاماتهم الوظيفية أو المهنية، فيُعتبر ربّ العمل أو المستخدم صاحب حق المؤلف. ولكن في حالة الأعمال السمعية

والبصرية، يُعتبر المنتج صاحق حق المؤلف ما لم يكن هناك اتفاق خطي مخالف. هذا ويُعتبر مؤلفاً للعمل الذي لا يحمل إسم مؤلف أو الذي يحمل إسم مؤلف مستعار، الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يقوم بنشر العمل. وإذا ظهر المؤلّف الحقيقي للعمل فتعود هذه الحقوق إليه، مع اعتبار مؤلفاً للعمل الأدبي أو الفني كلّ من يظهر اسمه على العمل بالطريقة المتعارف عليها لذكر إسم المؤلّف على مثل هذا العمل ما لم يثبت عكس ذلك.

رابعاً : نطاق تطبيق الحماية القانونية(٥)

تستفيد من الحماية الممنوحة بموجب أحكام القانون الأعمال الأدبية والفنية المبتكرة من قبل المؤلّفين الآتين:

١ ـ المؤلّفين اللبنانيين أينما كان محلّ إقامتهم.

٢ ـ المؤلّفين غير اللبنانيين شرط أن يكونوا من حاملي جنسية إحدى البلدان المنضمّة إلى معاهدة برن لحماية الأعمال الأدبية والفنيّة أو إلى المعاهدة العالمية لحماية حقوق المؤلّف أو من المقيمين فيها.

٣ ـ المؤلّفين رعايا أيّة دولة عضو في جامعة الدول العربية وغير منضمّة إلى إحدى المعاهدتين المذكورتين أعلاه، شرط المعاملة بالمثل.

٤ ـ منتجي الأعمال السمعية والبصرية الذين لديهم مركز رئيسي أو محل إقامة في لبنان أو في إحدى الدول المنضمّة إلى معاهدة برن لحماية الأعمال الأدبية والفنية أو إلى المعاهدة العالمية لحماية حقوق المؤلّف.

كما تستفيد من الحماية أيضاً الأعمال الأدبية والفنية في الحالات الآتية:

١ ـ إذا نُشرت لأوّل مرّة في لبنان.

٢ ـ إذا نُشرت لأوّل مرّة في إحدى الدول المنضمّة إلى إحدى المعاهدتين المذكورتين في المادة السابقة.

٣ ـ إذا نُشرت لأوّل مرّة خارج لبنان وخارج الدول المنضمّة لإحدى المعاهدتين المذكورتين، شرط أن تُنشر أيضاً في لبنان أو في بلد منضم لإحدى المعاهدتين المذكورتين أعلاه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشرها في البلد الآخر.

خامساً : الحقوق التي يتمتّع بها صاحب حق المؤلّف[٦]

يتمتّع صاحب حق المؤلّف بحقوق مادية وحقوق معنوية.

ويكون لصاحب حق المؤلّف وحده الحق في استغلال العمل مادياً، وله في سبيل ذلك الحق الحصري في إجازة أو منع ما يأتي:

١ ـ نسخ وطبع وتسجيل وتصوير العمل بجميع الوسائل المتوافرة، بما فيها التصوير الفوتوغرافي أو السينمائي أو على أشرطة وأسطوانات الفيديو أو الأشرطة والأسطوانات والأقراص مهما كان نوعها، أو بأية طريقة أخرى.

٢ ـ ترجمة العمل إلى لغة أخرى أو اقتباسه أو تعديله أو تحويره أو تلخيصه أو تكييفه أو إعادة توزيع العمل الموسيقي.

٣ ـ بيع وتوزيع وتأجير العمل.

٤ ـ إستيراد نسخ من العمل مصنوعة في الخارج.

٥ ـ أداء العمل.

٦ ـ نقل العمل إلى الجمهور، سواء كان ذلك سلكياً أو لا سلكياً وسواء كان ذلك عن طريق الموجات الهرتزية أو ما شابهها أو عن طريق الأقمار الصناعية المرمزة وغير المرمزة.

٧ ـ البث التلفزيوني والإذاعي العادي أو الآتي عن طريق القمر الصناعي، وإعادة إرساله إلى الجمهور بأيّة وسيلة تتيح نقل الصوت والصورة.

إنّ الحقوق المادية للمؤلّف تعتبر حقّاً منقولاً لا يمكن التفرغ عنه كلياً أو جزئياً، كما أنّ عقود استغلال الحقوق المادية أو التصرّف بها أياً كان موضوعها يجب أن تنظّم خطياً تحت طائة البطلان بين المتعاقدين، وأن تُذكر بالتفصيل الحقوق موضوع العقد، وأن تكون محدّدة في الزمان والمكان وأن تنصّ إلزامياً على مشاركة المؤلّف بنسبة مئوية من الإيرادات عن عمليات الإستغلال والبيع. وإذا لم تتضمّن تلك العقود مهلة محدّدة تعتبر حكماً أنّها معقودة لفترة عشر سنوات فقط اعتباراً من تاريخ توقيع العقد.

هذا ويُعتبر باطلاً التفرّغ الشامل والمسبق عن أعمال مستقبلية، والبطلان في هذه الحالة بطلان مطلق إلا أنّ تفرّغ المؤلّف عن حق ما من حقوقه يجب دائماً أن يكون محصوراً في ذلك الحق فقط، وتُفسّر العقود الجارية على حقوق المؤلّف تفسيراً ضيقاً.

من جهة أخرى، لمؤلّف العمل الغنائي وملحّنه حقوق متساوية في هذا العمل ما لم يُتفق على خلاف ذلك. ويكون للمؤلّف، بالإضافة إلى الحقوق المنصوص عليها في المادة السابقة وحتى بعد التصرّف بها، الحقوق المعنوية الآتية:

أ - حق إشهار العمل وتحديد طريقة إشهاره ووسيلتها.

ب - حق المطالبة بأن يُنسب العمل إليه كمؤلّف وبأن يُذكر اسمه على كلّ نسخة من نسخ العمل في كلّ مرّة يستعمل فيها العمل استعمالاً علنياً.

ج - الحق بأن يستعمل إسماً مستعاراً أو أن يبقى إسمه مغفلاً.

د - منع أي تحوير أو تطوير أو تعديل أو تغيير في العمل قد يسيء إلى شرفه أو سمعته أو شهرته أو مكانته الفنية، الأدبية والعلمية.

هـ - التراجع عن عقود التنازل أو التصرّف بالحقوق المادية حتى بعد نشرها، إذا كان ذلك التراجع ضرورياً للمحافظة على شخصيته وسمعته لتغيير في معتقداته أو ظروفه، شرط تعويض الغير عن الضرر الناتج عن هذا التراجع. علماً بأنّه لا يجوز التصرّف بحقوق المؤلّف المعنوية ولا يجوز إلقاء الحجز عليها إنّما يجوز انتقال تلك الحقوق إلى الغير عن طريق الوصية أو قوانين الإرث.

سادساً : الإستثناءات من الحماية(٧)

يجوز لأيّ شخص طبيعي، من أجل استعماله الشخصي والخاص، أن ينسخ أو يسجّل أو يصوّر نسخة واحدة عن أي عمل محمي بموجب هذا القانون من غير إذن أو موافقة صاحب حق المؤلّف ومن دون دفع أي تعويض له، شرط أن يكون العمل قد نُشر بشكل مشروع.

ولا يُعتبر استعمال النسخة المنسوخة أو المصوّرة ضمن شركة أو في أي مكان عمل آخر استعمالاً شخصياً وخاصاً.

ولا يُطبَّق الإستثناء المنصوص عليه في المادة السابقة إذا أدى ذلك إلى إلحاق الضرر بحقوق ومصالح صاحب حق المؤلّف الأخرى، ولا يجوز بشكل خاص القيام بما يأتي:

- تنفيذ العمل الهندسي بشكل بناء كامل أو جزئي.
- نسخ أو تسجيل أو تصوير أي عمل نُشر منه عدد محدود من النسخ الأصلية.
- تصوير كتاب كامل أو جزء كبير منه.

ـ تسجيل أو نقل مجموعات المعلومات بكافة أنواعها.

ـ تسجيل أو نسخ برنامج الحاسب الآلي إلا إذا قام بذلك الشخص الذي أجاز له صاحب حق المؤلّف استعمال البرنامج، وكان ذلك من أجل صنع نسخة واحدة لاستعمالها فقط في حالة فقدان أو تضرر النسخة الأصلية.

من جهة أخرى، يجوز، من غير موافقة المؤلّف ومن غير دفع أي تعويض له، نسخ أو تصوير عدد محدود من نسخ برامج الحاسب الآلي من قبل المؤسسات التربوية والجامعية والمكتبات العامة التي لا تتوخّى الربح، شرط أن يكون بحوزتها نسخة واحدة أصلية على الأقل من هذه البرامج، وذلك من أجل وضعها بتصرّف الطلاب والجامعيين على سبيل الإعارة المجانية، على أن يُصار إلى تحديد آلية إجراء النسخ وفئات البرامج التي يمكن نسخها وعدد النسخ المسموحة بواسطة قرارات تطبيقية لاحقة تصدر عن وزارات التربية الوطنية والثقافة والتعليم العالي والتعليم المهني والتقني، كما يحق للطالب أن ينسخ أو يصوّر نسخة واحدة لاستعماله الشخصي.

كما يجوز من غير موافقة المؤلّف ومن غير دفع أي تعويض له، استعمال جزء محدود من العمل المنشور بشكل شرعي من أجل نقد العمل أو من أجل دعم وجهة نظر ما أو من أجل الاستشهاد أو لغاية تعليمية ما، شرط ألا يتجاوز حجم القسم المستعمل ما هو ضروري ومتعارف عليه في مثل هذه الحالات، إلا أنّه يجب أن يعين دائماً إسم المؤلّف والمصدر إذا كان إسم المؤلّف وارداً به.

على صعيد آخر، يجوز من غير موافقة المؤلّف ومن غير دفع أي تعويض له، نسخ أو تصوير مقالات منشورة في الصحف والمجلات أو أجزاء قصيرة من عمل ما، شرط أن يتم ذلك لغاية تعليمية صرف وضمن الحدود اللازمة لتلك الغاية التعليمية. ويجب أن يُشار إلى إسم المؤلّف أو المؤلّفين وإسم الناشر عند كلّ استعمال لنسخة أو صورة المقال أو العمل إذا كانت هذه الأسماء مذكورة في العمل الأصلي. كما يسمح القانون الجديد من غير موافقة المؤلّف ومن غير دفع أي تعويض له، بنسخ أو تصوير نسخة إضافية من قبل مكتبات عامة لا تتوخى الربح، شرط أن يكون بحوزتها نسخة واحدة أصلية على الأقل وذلك من أجل الاحتفاظ بتلك النسخة الإضافية لاستعمالها فقط في حال فقدان أو تضرّر النسخة الأصلية. على الصعيد عينه، يجيز القانون أيضاً بموجب قرار من وزير الثقافة والتعليم العالي ومن غير موافقة المؤلّف أو دفع أي تعويض له، نسخ أو تصوير أو تسجيل نسخة من عمل سمعي وبصري ذي قيمة فنية خاصة من أجل

الاحتفاظ بها في محفوظات الوزارة، وذلك عندما يرفض صاحب حق المؤلّف بشكل مجحف السماح بتسجيل تلك النسخة. هذا ويُباح بدون موافقة المؤلّف وبدون دفع أي تعويض له، نسخ أو تصوير أو تسجيل نسخة من عمل ما لاستعمالها في إجراءات قضائية أو إدارية وذلك ضمن الحدود اللازمة لهذه الإجراءات.

كما يعود لوسائل الإعلام من غير موافقة المؤلّف ومن غير دفع أي تعويض له وضمن الحدود الإعلامية المتعارف عليها، إستعمال مقتطفات قصيرة من الأعمال التي ظهرت أو سمعت أثناء أحداث جارية ومن خلال وصف وسائل الإعلام لتلك الأحداث شرط ذكر إسم المؤلّف والمصدر.

وتُطبَّق الأحكام عينها في حالة نشر صور لأعمال هندسية أو لأعمال فنية مرئية أو أعمال فوتوغرافية أو أعمال فنية تطبيقية، شرط أن تكون تلك الأعمال متواجدة في أماكن عامة مفتوحة للجمهور.

على المستوى نفسه، يسمح القانون من غير موافقة المؤلّف ومن غير دفع أي تعويض له، بعرض أو أداء عمل بشكل علني خلال المناسبات الآتية:

- في الحفلات الرسمية، وذلك ضمن الحدود التي تتطلّبها تلك المناسبات.
- ضمن نطاق نشاطات المؤسسات التعليمية إذا استُعمل العمل من قبل الأساتذة أو الطلاب، شرط أن يكون الجمهور مقتصراً على الأساتذة والطلاب وأوليائهم والأشخاص المشتركين في نشاط المؤسسة التعليمية.

كما يجوز من غير موافقة المؤلّف ومن غير دفع أي تعويض له، عرض العمل الفني في المتاحف أو في معارض منظّمة داخل المتاحف، شرط أن يكون المتحف مالكاً للمادة الملموسة التي تحتوي على العمل وشرط ألا يُضرّ ذلك بالمصالح القانونية للمؤلّف. وتُطبّق أيضاً هذه الأحكام في مجال نسخ وتصوير نسخة عن عمل فني ما من أجل نشره في كاتالوجات معدّة لتسهيل بيع العمل، شرط ألا يضرّ ذلك بالمصالح القانونية للمؤلّف.

سابعاً : حقوق المجاورة[٨]

يُعتبر أصحاباً للحقوق المجاورة منتجو التسجيلات وشركات البث التلفزيوني والإذاعي ودور النشر والفنون المؤدون كالممثلين والعازفين والمطربين وأعضاء الجوقات الموسيقية والراقصين وفناني مسرح الدمى المتحرّكة وفناني السيرك.

وتُمنح الحماية لمنتجي التسجيلات السمعية في كلّ من الحالات الآتية:

أ ـ عندما يجري الأداء في لبنان أو في دولة منضمّة إلى اتفاقية روما المذكورة أعلاه.

ب ـ عندما يُثبت الأداء على تسجيل سمعي تشمله الحماية المنصوص عليها في المادة (٣٦) من القانون الجديد.

ج ـ عندما يثبت الأداء غير المثبت على تسجيل سمعي، من خلال برنامج تشمله الحماية المنصوص عليها في المادة (٣٨) من هذا القانون.

كما تُمنح الحماية لمؤسسات وشركات الإذاعة والتلفزيون في كلّ من الحالتين الآتيتين:

أ ـ إذا كان المركز الرئيسي للمؤسسة أو الشركة في لبنان أو في دولة منضمّة إلى اتفاقية روما المذكورة أعلاه.

ب ـ إذا تمّ بث البرنامج بواسطة جهاز إرسال موجود في لبنان أو في إقليم دولة منضمّة إلى اتفاقية روما المذكورة أعلاه.

في هذا الإطار، ومع مراعاة أحكام المادة ١٥ من هذا القانون، يحق للفنانين المؤدين أن يجيزوا أو يمنعوا ما يأتي:

ـ بث أدائهم غير المثبت أو نقله إلى الجمهور إلا إذا كان البث أو النقل بمثابة إعادة لبث حفلة أجيز بثّها سابقاً.

ـ تثبيت أو تسجيل أدائهم الذي لم يثبت بعد على أية مادّة ملموسة.

ـ نسخ وبيع وتأجير التسجيلات التي تتضمّن تثبيتاً غير مجاز لأدائهم.

ينتخب الفنانون المؤدّون المشتركون في عمل أو عرض مشترك بالأكثرية النسبية شخصاً واحداً ليمثّلهم في ممارسة حقوقهم المذكورة في المادة ٣٩ من هذا القانون. كما يعترف القانون للمنتجين الذين أجيز لهم من قبل الفنانين المؤدين بأن يقوموا بأوّل تثبيت للعمل السمعي والبصري على أية مادة ملموسة، الحق الحصري في نسخ وتوزيع وبيع وتأجير العمل السمعي والبصري الذي قاموا بإنتاجه وفي نقله إلى الجمهور. وبشكل عام يعود لشركات ومؤسسات وهيئات الإذاعة والتلفزيون المشار إليها في المادة ٣٨ من هذا القانون أن تجيز أو تمنع ما يأتي:

ـ إعادة بث برامجها بأيّة طريقة كانت.

ـ عرض برامجها التلفزيونية في أماكن يُسمح الدخول إليها لقاء دفع بدل دخول.

ـ تسجيل برامجها على مواد ملموسة إذا كانت الغاية منه تجارية.

ـ إستنساخ تسجيلات غير مجازة من برامجها لتلفزيونية والإذاعية.

وهكذا يتمتّع منتجو التسجيلات السمعية بحق إجازة أو منع الإستنتاخ المباشر أو غير المباشر لتسجيلاتهم السمعية هذه وبحق إجازة أو منع تأجيرها لغاية تجارية، ويعود دائماً للفنانين المؤدين خلال حياتهم الحق في المطالبة بالإعتراف بأن يُنسب الأداء إليهم والحق في منع أي تحوير له أو تعديل به، وينتقل هذا الحق إلى ورثة الفنان المؤدي بعد وفاته، ويكتسب ناشرو الأعمال الخطية المطبوعة أو المكتوبة الحق في إجازة أو منع نسخها عن طريق التصوير الفوتوغرافي أو الاستغلال التجاري.

أخيراً لا تمس الحماية الممنوحة للحقوق المجاورة أي حق من الحقوق الممنوحة للأعمال الأصلية أو الفرعية المحمية بهذا القانون، ولا يجوز تفسير أي من الحقوق الممنوحة في هذا الفصل بشكل يمس حقوق المؤلف الأصلي.

ثامناً : مدة الحماية[٩]

تتمتع الحقوق المادية للمؤلّف بالحماية المنصوص عليها في هذا القانون طيلة حياة المؤلف مضافاً إليها خمسون سنة تسري إعتباراً من نهاية السنة التي حصلت فيها وفاة المؤلّف.

بالنسبة إلى الأعمال المشتركة، تستمر الحماية خلال حياة المؤلّفين المشتركين مضافاً إليها خمسون سنة بعد وفاة آخر المؤلّفين المشتركين، وتسري اعتباراً من نهاية السنة التي حصلت فيها الوفاة الأخيرة. وإذا مات أحد المشتركين ولم يترك ورثة، يستفيد من حصّته المشتركون الآخرون أو ورثتهم ما لم يكن هناك اتفاق مخالف.

أما في حالة الأعمال الجماعية والأعمال السمعية والبصرية، فتستمر الحماية لمدة خمسين سنة من أوّل نشر علني مجاز للعمل وتسري إعتباراً من نهاية السنة التي حصل فيها النشر المذكور، وفي حالة عدم النشر، تسري مدّة الخمسين سنة إعتباراً من نهاية السنة التي تمّ فيها إنجاز العمل.

تتمتع بالحماية الحقوق المادية للأعمال المنشورة من دون ذكر إسم المؤلّف أو باسم مؤلّف مستعار، وذلك لمدّة خمسين سنة. وتسري إعتباراً من نهاية السنة التي حصل فيها أوّل نشر مشروع للعمل. وإذا كان الإسم المستعار المعتمد من المؤلّف لا يترك مجالاً

للشك بهويته أو إذا ظهر إسم المؤلّف قبل انقضاء خمسين سنة إعتباراً من نهاية السنة التي حصل فيها أوّل نشر مشروع، فتطبق أحكام المادة ٤٩ من هذا القانون. أمّا الأعمال المنشورة بإسم شخص معنوي والأعمال المنشورة بعد موت صاحبها، فتُحمى لمدّة خمسين سنة إعتباراً من نهاية السنة التي نشرت فيها. وتتمتع مبدئياً جميع الحقوق المعنوية للمؤلّف أو للفنان المؤدي بحماية أبدية لا تنقضي بمرور أية مدّة عليها، وهي تنتقل إلى الغير عن طريق الوصية أو قوانين الإرث. كما تتمتع جميع الحقوق المجاورة المادية العائدة للفنانين المؤدّين بالحماية لمدة خمسين سنة تسري إعتباراً من نهاية السنة التي تكون التأدية قد تمّت فيها. وتطبّق الحماية نفسها، فيستفيد منتجو التسجيلات السمعية بالحماية لمدّة خمسين سنة تسري إعتباراً من نهاية السنة التي تمّ فيها التثبيت على المادة الملموسة لأوّل مرّة.

على الصعيد عينه، تتمتّع محطات ومؤسسات وشركات وهيئات التلفزيون والإذاعة بالحماية لمدّة خمسين سنة تسري إعتباراً من نهاية السنة التي تمّ فيها النشر.

تاسعاً : جمعيات وشركات إدارة الحقوق الجماعية[١٠]

يجوز للمؤلّفين ولأصحاب الحقوق المجاورة أو لخلفائهم الخصوصيين أو العموميين أن يوكلوا أمر إدارة حقوقهم وجباية التعويضات المتوجبة كلّها أو بعضها إلى جمعيات أو شركات مدنية تؤلّف ما بينهم، ويتم التوكيل بموجب وكالة خطية تنظم لدى الكاتب العدل يذكر فيها صراحة كافة الحقوق الموكلة إلى الجمعية أو الشركة.

تكون الوكالة لمدّة محدودة، ويجوز أن يشمل التوكيل كافة أعمال المؤلّف أو صاحب الحقوق المجاورة الحالية أو المستقبلية أو بعضاً منها فقط، وفي حالة الشك تعتبر كافة الأعمال مشمولة بالوكالة. وهكذا يتوجّب على كلّ جمعية أو شركة تنوي القيام بإدارة الحقوق الجماعية قبل القيام بأيّ نشاط، أن تودع لدى وزارة الثقافة والتعليم العالي تصريح العلم والخبر القانوني بإنشاء الجمعية المنصوص عليه في قانون الجمعيات أو شهادة تسجيل الشركة في السجل المختص، بالإضافة إلى تصريح بالمعلومات الآتية:

- نسخة عن نظام الجمعية الداخلي أو النظام التأسيسي للشركة.
- إسم المدير المسؤول وعنوانه.
- عدد المؤلّفين وأصحاب الحقوق المجاورة الذين أوكلوا إلى الجمعية أو إلى الشركة أمر إدارة حقوقهم وجباية التعويضات العائدة لهم.

ـ نسخة عن الوكالات المنظّمة من قبل المؤلّفين أو أصحاب الحقوق المجاورة أو خلفائهم العموميين أو الخصوصيين لمصلحة الجمعية أو الشركة.

ـ مدّة الوكالات المنظّمة.

ـ كيفيّة توزيع المبالغ المحصّلة.

ـ الموازنة السنوية للجمعية أو الشركة.

يخضع عمل جمعيات أو شركات إدارة الحقوق الجماعية لرقابة وسلطة وزارة الثقافة والتعليم العالي، ويتوجّب على هذه الجمعيات أو الشركات أن تضع بتصرّف الوزارة كافة سجلاتها ودفاتر المحاسبة الضرورية لممارسة الرقابة الوزارية عليها.

كما يجب أن تعين كلّ جمعية أو شركة محاسباً قانونياً ليدقّق في سجلاتها ويرفع تقريراً سنوياً إلى الجمعية العمومية. ويجب أن تستحصل الجمعية أو الشركة كلّ سنة على تقرير من محاسب قانوني آخر، كما عليها أن تعقد جمعية عمومية واحدة في السنة على الأقل يعرض فيها على التصويت تقرير رئيس الجمعية أو الشركة والتقرير المالي وميزانية العام المنصرم وموازنة العام القادم.

مع العلم أنّه من الواجب أن تعين كلّ جمعية أو شركة محامياً مسجلاً في إحدى نقابتي المحامين كمستشار قانوني، وذلك عملاً بقانون تنظيم مهنة المحاماة.

وفي حالة ارتكاب إحدى الجمعيات أو الشركات لأيّة مخالفة جسيمة أو في حالة تكرار المخالفات القانونية أو التنظيمية، يجوز لوزير الثقافة والتعليم العالي أن يحيل الملف إلى النيابة العامة لاتخاذ الإجراءات المناسبة.

أما بالنسبة إلى تنظيم كيفية تأسيس وعمل الجمعيات والشركات المذكورة، وكيفية ممارسة وزارة الثقافة رقابتها عليها، وكيفية التحقق من المخالفات بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الثقافة والتعليم العالي خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، فتكون للجمعيات وشركات إدارة الحقوق الجماعية الصلاحيات الآتية:

ـ تنظيم العقود مع الجهات التي تقوم باستعمال العمل وتحديد التعويض المتوجّب جبايته.

ـ توزيع التعويضات المحصّلة على أصحاب الحقوق.

ـ إتخاذ كافة الإجراءات من إدارية وقضائية وتحكيمية وحبية، من أجل حماية حقوق موكليها المشروعة وتحصيل التعويض المتوجب.

ـ الحصول من مستعملي الأعمال على كافة المعلومات اللازمة من أجل احتساب وتحصيل وتوزيع التعويضات المحصّلة.

بالتالي لا يجوز للجمعيات والشركات، من دون سبب جدي، أن ترفض تنظيم العقود المشار إليها في المادة ٦٧ من القانون الجديد مع مستعملي الأعمال.

لذلك يتوجّب على مستعمل العمل أن يُبلغ الجمعية أو الشركة لائحة بأعمال الإستغلال التي قام بها كالنسخ أو البيع أو التأجير أو العرض أو البث التلفزيوني أو الإذاعي، مع ذكر عدد النسخ أو عدد العروض العلنية أو عدد المرات التي تمّ فيها البث التلفزيوني أو الإذاعي.

على المستوى ذاته، لا يجوز للجمعيات أو الشركات من غير سبب جدي أن ترفض إدارة حقوق أحد المؤلّفين وجباية التعويضات المتوجّبة له.

كما يتوجّب أخيراً رفع تقرير سنوي إلى المؤلّفين الذين أوكلوا إليها أمر إدارة حقوقهم وجباية تعويضاتهم، لكي يتمكّن هؤلاء من إبداء آرائهم بالنسبة للمبالغ المحصّلة وطريقة التحصيل والتوزيع وبالنسبة لأمور أخرى تختص بالإدارة. ويتوجّب على الجمعية أخذ هذه الآراء بالإعتبار عند صياغة أو تعديل طرق الإدارة والجباية.

مع التأكيد على أنّه يحق للمؤلّفين وأصحاب الحقوق المجاورة وممثليهم أن يطلعوا على حسابات الجمعية أو الشركة المنتمين إليها حين يرغبون في ذلك.

وللأسباب الواردة أعلاه، يتوجّب على المؤلّفين وأصحاب الحقوق المجاورة الذين أوكلوا إلى إحدى الجمعيات أو الشركات أمر إدارة حقوقهم وجباية التعويضات، أن يُعلموا الجمعية أو الشركة خطياً بالأعمال التي نشروها والتي يقومون بنشرها بعد تاريخ توكيل الجمعية أو الشركة بالإدارة والجباية، فتوزّع المبالغ المحصّلة على أصحاب الحقوق مرّة في السنة على الأقل وذلك بشكل يتناسب مع الإستعمال الفعلي لأعمالهم.

هذا ويجوز للمؤلّف أو لصاحب الحقوق المجاورة أو للجمعية أو الشركة، إلغاء التوكيل، شرط أن يكون هناك سبب جدي وشرط أن يبلغ الأمر إلى الفريق الآخر قبل ثلاثة أشهر من نهاية السنة. ويسري الإلغاء إعتباراً من نهاية السنة التي تبلغ فيها الرغبة بالإلغاء إلى الفريق الآخر.

عاشراً : الإيداع[١١]

يتم إيداع العمل أو التسجيل السمعي أو الأداء أو البرامج الإذاعية أو التلفزيونية لدى مصلحة حماية الملكية الفكرية في وزارة الإقتصاد والتجارة، مع العلم أنّه يعتبر الإيداع قرينة على ملكية المودع للعمل أو التسجيل السمعي، أو الأداء أو البرامج الإذاعية أو التلفزيونية. ويمكن إثبات عكس هذه القرينة بجميع طرق الإثبات.

كلّ من يرغب من أصحاب حق المؤلّف وأصحاب الحقوق المجاورة أو خلفائهم الخصوصيين أو العموميين، إجراء معاملة الإيداع، يجب عليه أن يقدّم إلى مصلحة حماية الملكية الفكرية طلباً موقّعاً منه أو من وكيله يذكر فيه المعلومات الآتية:

- عنوان ونوع العمل أو التسجيل الصوتي أو الأداء أو البرنامج الإذاعي أو التلفزيوني.
- إسم وصفة وعنوان المؤلّف أو صاحب الحقوق المجاورة.
- إذا لم يجر المؤلّف أو صاحب الحقوق المجاورة الإيداع بنفسه، يجب أن تذكر المعلومات السابقة بالنسبة للشخص الذي يقوم بالإيداع أيضاً.
- نوع الصك الذي يستند إليه المودع لتقديم طلب الإيداع إذا كان المودع غير المؤلّف أو صاحب الحقوق المجاورة.
- يذكر عند الإقتضاء إسم وعنوان الشخص المكلّف الإنجاز المادي للعمل (الطابع والساكب الخ) ويجب أن يرفق بطلب الإيداع:

أ ـ نسخة أو خلاصة عن السند الذي يجري الإيداع بموجبه، وذلك إذا لم يكن الطالب هو المؤلّف ذاته أو صاحب الحق المجاور ذاته (الوكالة أو حق التنازل أو المقاولة أو الإتفاق...).

ب ـ ثلاث نسخ عن العمل أو موضوع الحق المجاور. أما في ما يختص بالصور واللوحات الزيتية والمائية والتماثيل والهندسة، والأعمال التي لا يوجد منها إلا أصل واحد، فيُستعاض عن النسخ المذكورة آنفاً بصورة فوتوغرافية أو غير فوتوغرافية عن ذلك العمل على ثلاثة أبعاد تعطي شكل وهيئة العمل جملة وتفصيلا.

أحد عشر : الإجراءات التحفظية والعطل والضرر والعقوبات[١٢]

في الحالات التي يُخشى فيها من اعتداء وشيك على حقوق المؤلّف أو الحقوق المجاورة، يجوز لصاحب هذه الحقوق أو لخلفائه العموميين أو الخصوصيين، ولا سيما جمعيات أو شركات إدارة الحقوق الجمعية، اتخاذ كافة الإجراءات التحفظية اللازمة لمنع وقوع الإعتداء على تلك الحقوق.

ولقاضي الأمور المستعجلة، من أجل ذلك، اتخاذ كافة القرارات التي تجيزها القوانين وخاصة القرارات على أصل العرائض حماية للحق أو للعمل المستهدف بالإعتداء، ولكافة الأعمال الأخرى والمملوكة من قبل المؤلّف أو صاحب الحق المجاور. ولقاضي الأمور المستعجلة فرض غرامات إكراهية إنفاذاً لقراراته، كما يحق لرئيس محكمة البداية المختص أو للنيابة العامة المختصّة إتخاذ الإجراءات التحفظية المشار إليها أعلاه.

يجيز القانون، أيضاً، لقاضي الأمور المستعجلة أو لرئيس محكمة البداية أو للنائب العام، أن يضبط بشكل مؤقّت المواد التي تشكّل أدلّة على الإعتداء الحاصل على حق المؤلّف أو الحقوق المجاورة أو أن يأمر بإجراء جردة لهذه المواد وأن يتركها بحراسة المدعى عليه.

عند حصول أي اعتداء على حقوق المؤلّف أو الحقوق المجاورة، يجوز لأصحاب هذه الحقوق مراجعة القضاء المختص لاستصدار قرار بوقف الإعتداء ومنع حدوثه في المستقبل، كما يفرض القانون أن يدفع كلّ من اعتدى على حق من حقوق المؤلّف أو الحقوق المجاورة تعويضاً عادلاً عن العطل والضرر المادي والمعنوي اللاحق بصاحب الحق تقدّره المحاكم بالإستناد إلى قيمة العمل التجارية والضرر اللاحق بصاحب الحق وخسارته لربحه الفائت والربح المادي الذي جناه المعتدي. وللمحكمة أن تأمر بضبط الأغراض الجارية عليها الدعوى والآلات واللوازم التي استخدمت في التعدي.

سواء كانت المسألة متعلّقة أو غير متعلّقة بأعمال أصبحت في الملك العام، تُعتبر المخالفات في هذا الإطار جزائية إذ أن القانون الجديد يعاقب بالسجن من شهر إلى ثلاث سنوات وبجزاء نقدي من خمسة ملايين إلى خمسين مليون ليرة لبنانية، أو بإحدى هاتين العقوبتين كلّ شخص:

ـ وضع أو كلّف أحداً بأن يضع بقصد الغش إسماً مختلساً على عمل أدبي أو فني.

ـ قلّد بقصد الغش وخداع المشتري إمضاء المؤلّف أو الإشارة التي يستعملها.
ـ قلّد عن معرفة عملاً أدبياً أو فنياً.
ـ باع أو أودع عنده أو عرض للبيع أو وضع في التداول عن معرفة عملاً مقلّداً أو موقعاً عليه باسم منتحل. وتُضاعف العقوبة في حالة التكرار.

ويُعاقب أيضاً بالسجن من شهر إلى ثلاث سنوات وبغرامة نقدية من خمسة ملايين إلى خمسين مليون ليرة لبنانية أو بإحدى هاتين العقوبتين، كلّ من أقدم عن معرفة وبغاية الربح على الإعتداء أو على محاولة الإعتداء على أيّ حق من حقوق المؤلّف أو الحقوق المجاورة المنصوص عليها في هذا القانون، وتُضاعف العقوبة في حالة التكرار، كما يجوز للمحكمة المختصة أن تأمر بإغلاق المكان أو المؤسسة التجارية أو محطة التلفزيون أو الإذاعة التي ترتكب مخالفة لحقوق المؤلّف، لمدّة تتراوح بين أسبوع وشهر واحد، وإتلاف جميع نسخ الأعمال المصنوعة من غير صاحب الحق وجميع المعدات والآلات التي استخدمت لصنعها. ويجوز للمحكمة أيضاًأن تأمر بنشر حكمها في جريدتين محليتين على نفقة المدّعى عليه. وتراعى عند تطبيق هذه المادة أحكام المواد ٢٠٠ وما يليها من قانون العقوبات.

من جهة أخرى، يُعاقب بالسجن من شهر إلى ثلاث سنوات وبغرامة نقدية من خمسة ملايين إلى خمسين مليون ليرة لبنانية أو بإحدى هاتين العقوبتين، كلّ من صنع أو استورد بقصد البيع أو التأجير أو عرض للبيع أو التأجير أو كان يحوز بقصد البيع أو التأجير أو باع أو ركب أو أجر أي جهاز أو آلة أو ماكنة مصنّعة كلّياً أو جزئياً لالتقاط ـ من دون وجه حق ـ أي إرسال أو بث تلفزيوني أو إذاعي مخصص لقسم من الجمهور يدفع إشتراكاً مالياً لاستقبال الإرسال أو البث المذكور، وتُضاعف العقوبة في حالة التكرار. كما يُعاقب كلّ من دبّر أو سهّل للغير إستقبال الإرسال أو البث المذكور آنفاً، وتُضاعف العقوبة في حالة التكرار.

هذا ويمكن أن تقام الدعوى في المخالفات المذكورة إما من قبل النيابة العامة عفواً أو بناء على طلب الفريق المتضرر أو رئيس مصلحة حماية الملكية الفكرية.

وكلّ قرار قضائي صادر في المخالفات المذكورة، يجب على المحكمة التي اتخذته أن تبلغه لمصلحة حماية الملكية الفكرية خلال مدّة خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره. كما يحظّر القانون بصورة مطلقة استيراد جميع التسجيلات السمعية والأعمال المقلّدة للتسجيلات والأعمال التي تتمتع بالحماية القانونية في لبنان، وكذلك إدخالها المستودع والمنطقة الحرة والمرور بطريق الترانزيت، ويجب حجزها في أي مكان وجدت.

يعطي القانون في الإطار عينه للأشخاص المذكورين أدناه الصفة اللازمة للقيام بالأشياء التي تقع عليها الشبهة وجردها بالتفصيل وأخذ مساطر منها، وهم مفوضو الشرطة، ومأمورو الجمارك، وموظفو مصلحة حماية الملكية الفكرية المحلّفون لهذه الغاية. ويعمل هؤلاء الموظفون بموجب أمر أو تفويض صادر عن النيابة العامة أو مصلحة حماية الملكية الفكرية، وعليهم أن يُطلعوا مصلحة حماية الملكية الفكرية على جميع ما يشاهدون من مخالفات لموظفي المصلحة المحلفين صفة الضابطة العدلية في كلّ ما يتعلّق بتنفيذ أحكام هذا القانون الجديد.

حادي عشر : أحكام إنتقالية ومؤقتة[١٣]

تستفيد كافة الأعمال المبتكرة قبل تاريخ العمل بهذا القانون المنشورة وغير المنشورة، من مدّة الحماية المنصوص عليها في هذا القانون، شرط ألا تكون قد دخلت الملك العام بتاريخ العمل بهذا القانون. وتُحسم مدّة الحماية التي تكون قد انقضت عند صدور هذا القانون من مدّة الحماية التي تنص عليها.

يقع على عاتق كلّ مؤلّف أو منتج أو ناشر لأيّ كتاب أو مطبوعة أن يرسل مجاناً لوزارة الثقافة والتعليم العالي خمس نسخ من الأثر المذكور.

بعد هذا العرض لحالة القانون الوضعي في لبنان، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ المشترع في معرض السعي لإدخال لبنان نطاق المعاهدات الدولية التجارية المعقودة في إطار منظّمة التجارة الدولية، أصاب في إدخال المفاهيم الحديثة المعمّمة حالياً على معظم التشريعات في العالم إلى البناء التشريعي اللبناني. خاصة وأنّ تحرير تنقل البضائع والرساميل والخدمات عالمياً قد ينعكس سلباً على الإقتصاد اللبناني إذا لم يتّخذ المشترع جملة أحكام قادرة أن تدرأ سلبيات العولمة الإقتصادية، وذلك بالإستفادة من حسناتها وتوظيفها لخدمة الإنتاج المحلّي خدماتياً أو تجارياً[١٤].

وتكمن الأهمية الأخيرة لهذا القانون في كونه خطوة متقدّمة لعودة لبنان إلى مكانته السابقة كمصدر للخدمات والخبرات والإنتاج الإبداعي الفني والتجاري.

(١) «الحقوق الأدبية»، عبد الحميد الأحدب، مؤتمر الاتحاد العالمي للمحامين عن منظمة التجارة الدولية، ٣ ـ ٨ أيار ١٩٩٩، الأونسكو، بيروت.

(٢) «قانون حماية الملكية الأدبية والفنية» ـ الفصل الأوّل.

(٣) الفصل الثاني من القانون ـ المادة ٢ وما يليها.

(٤) الفصل الثالث من القانون ـ المادة ٥ وما يليها.

(٥) الفصل الرابع من القانون ـ المادة ١٢ وما يليها.

(٦) الفصل الرابع من القانون ـ المادة ١٤ وما يليها.

(٧) الفصل السادس من القانون ـ المادة ٢٣ وما يليها.

(٨) الفصل السابع من القانون ـ المادة ٣٥ وما يليها.

(٩) الفصل الثامن من القانون ـ المادة ٤٩ وما يليها.

(١٠) الفصل التاسع من القانون ـ المادة ٥٨ وما يليها.

(١١) الفصل العاشر من القانون ـ المادة ٧٦ وما يليها.

(١٢) الفصل الحادي عشر من القانون ـ المادة ٨١ وما يليها.

(١٣) الفصل الثاني عشر، المادتان ٩٨، ٩٩.

(١٤) محاضرة البروفسور فايز الحاج شاهين: مؤتمر الإتحاد العالمي للمحامين، قصر اليونسكو، ٣ ـ ٨ أيار ١٩٩٩، بيروت.

(171) **S. HARARI**, ibid, p. 96.

(172) **S. HARARI**, ibid, p. 97; **J. SHIMONI**, D.E.A., ibid, pp. 112-113.

(173) **J. SHIMONI**, Thèse, ibid, p. 127.

(174) Idem.

(175) **David JESELSOHN**, «Zinsbeschrönkung, Zahlungsmittelsubstitute und monetöre Politik in Israël», Weltwirtschaftliches Archiv, Band 98, 1967, Heft 1, pp. 155-182.

(176) **J. SHIMONI**, Thèse, ibid, p. 128.

(177) «Survey of Bank of Israël», Centre de Recherche, mai 1977, pp. 45-46.

(178) Il semble que la seule étude existante sur la structure du taux d'intérêt pour la période 1950-1968 est celle du **Professeur BEN SHAHAR**; il s'agit des articles publiés dans «Israël & Common Market».

(179) **J. SHIMONI**, D.E.A., ibid, p. 118.

(180) Idem, p. 120.

(134) **S. HARARI**, ibid, p. 88.

(135) Idem, pp. 89-90 ; cf aussi **Jacob SHIMONI**, D.E.A., op. cit., pp. 109-110.

(136) **Meir HETH**, op. cit., pp. 88-105.

(137) Partie VI, Section 29 de la Loi sur la Banque d'Israël, op. cit., p. 12.

(138) **S. HARARI**, ibid, p. 90.

(139) Idem, p. 91.

(140) Partie VIII, Section 45 de la Loi sur la Banque d'Israël, op. cit., p. 16.

(141) Idem.

(142) Plus exactement, le gouvernement peut, dans le cas du non remboursement des avances accordées par la Banque d'Istaël, les convertir en prêts à long terme. Cf. **Economic Planning Authority**, «Israël economic development», State of Israël, Prime Minister's Office, 1968, p. 238, in **Jacob SHIMONI**, Thèse, op. cit., pp. 95-96.

(143) **S. HARARI**, ibid, p. 91.

(144) Partie VII, Section 37 de la Loi sur la Banque d'Israël, op. cit., p. 15.

(145) Idem, Partie IX, section 49, p. 17.

(146) **S. HARARI**, ibid, p. 92.

(147) Idem.

(148) **J. SHIMONI**, Thèse, op. cit., p. 91.

(149) **S. HARARI**, ibid, p. 93.

(150) Idem, p. 94.

(151) **J. SHIMONI**, Thèse, ibid, p. 91.

(152) Idem.

(153) **J. Keith HORSEFIELD**, op. cit., p. 180

(154) Idem.

(155) Idem.

(156) **S. HARARI**, ibid, p. 94.

(157) **J. SHIMONI**, D.E.A., op. cit., p. 111.

(158) **Meir HETH**, «Banking institutions in Israël», op. cit., p. 100.

(159) Idem.

(160) **Economic Planning Authority**, op. cit., p. 237, in **J. SHIMONI**, thèse, ibid, p. 92.

(161) **J. SHIMONI**, D.E.A., ibid, p. 111.

(162) **S. HARARI**, ibid, p. 95.

(163) Sur les origines et les modalités de la politique d'Open Market, cf **Jean-Pierre PATAT**, op. cit., pp.103-106.

(164) Partie VIII, Section 46, op. cit., p. 17.

(165) **Meir HETH**, op. cit., p. 101.

(166) **Economic Planning Authority**, op. cit., p. 249, in **J. SHIMONI**, thèse, ibid, p. 97.

(167) **S. HARARI**, ibid, p. 95.

(168) **J. SHIMONI**, D.E.A., ibid, p. 112.

(169) **D. OTTENSOOSER**, «A money market in Israël», The Economic Quarterly, n° 29-30, février 1961, p. 60 (en hébreu), in **Meir HETH**, op. cit., p. 101; l'analyse ultérieure de cette politque dépasse les limites de notre étude...

(170) **J. SHIMONI**, D.E.A., ibid, p. 112.

(100) Idem.

(101) Idem, p. 76.

(102) Idem.

(103) **Alain FOULON**, ibid, pp. 264-265.

(104) **Shlomo HARARI**, ibid, p. 76.

(105) Idem, p. 77.

(106) Chiffres correspondant aux années 70; cf **Alain FOULON**, idem, p. 266.

(107) Idem.

(108) **Shlomo HARARI**, ibid, p. 78.

(109) Idem.

(110) **Alain FOULON**, ibid, p. 267.

(111) **Shlomo HARARI**, ibid,p. 78.

(112) **Harold C. WILKENFELD**, Taxes and people in Israël, Harvard University Press, Massachusetts, 1973, pp.28-29.

(113) **David DROR**, «L'indexation souple: le système amélioré inspiré par l'expérience israélienne», Revue Internationale du Travail, vol. 120, n° 2, mars-avril 1981, pp. 199-218.

(114) **Shlomo HARARI**, op. cit., p. 79.

(115) Idem.

(116) Idem, p. 81.

(117) Idem, p. 81.

(118) Cf **Haïm BEN SHAHAR**, «Interest rate and the cost of capital in Israël», Kyklos Verlag, Basel, 1965, p. 51, et «The capital market in Israël», in **Pierre Uri Editeur**, «israël and the Common Market», 1971, pp.220-357; cf aussi **Alain FOULON**, op. cit., p. 267.

(119) **Jean-Pierre PATAT**, Les banques centrales, Sirey, Paris, 1972, p. 2.

(120) **J. Keith HORSEFIELD**, «Le rôle des banques centrales», in Finances et Développement, vol. II, n°.3, septembre 1965, Publications du FMI, pp.176.

(121) **Shlomo HARARI**, Thèse, op. cit., p. 87.

(122) Rappelons que de 1948 à décembre 1954, le Contrôleur des Banques a assuré le contrôle des pouvoirs publics sur le système bancaire ; cf supra.

(123) **David HOROWITZ**, «L'évolution économique et la politique financière d'Israël», Economie Appliquée, Archives de l'Institut de Sciences Economiques Appliquées, Tome IX, 1956, p. 176.

(124) Bank of Israël Law, 5714-1954, in **Bank of Israël**, «Israël's banking legislation», septembre 1982, pp. 5-27.

(125) Idem, section 3, p. 6; cf aussi **David HOROWITZ**, «L'évolution économique et la politique financière d'Israël», op. cit., p. 176, ainsi que le rapport 1955 de la Banque d'Israël.

(126) **Jacob SHIMONI**, La demande de monnaie en Israël (1955-1981) - Analyse comparée des différentes formulations de la littérature, thèse ès Sciences Economiques, Université de Paris X, 1985, p. 84.

(127) Bank of Israël Law, 5714-1954, in **Bank of Israël**, op. cit., partie IV, section 8, p. 7.

(128) Idem, partie IV, section 9, § a, p. 7.

(129) Idem, § b, p. 7.

(130) Idem, partie V, section 20, p. 10; cf aussi **S. HARARI**, op. cit., pp. 84 -85.

(131) **S. HARARI**, idem, p. 85.

(132) Idem, pp. 62 et 85.

(133) Idem, pp. 85 et 87.

(75) **Shlomo HARARI**, «La politique monétaire de l'Etat d'Israël depuis 1948», Thèse de Doctorat ès Sciences Economiques, Université de Paris, 1961, p. 68.

(76) **Shlomo HARARI**, ibid, p. 69.

(77) **Shlomo HARARI**, ibid, p. 71.

(78) Idem, p. 72.

(79) Idem.

(80) Idem.

(81) Les banques hypothécaires ne sont pas des institutions bancaires selon la Banking Ordinance; cf «The laws of Palestine», compilées par **R. H. DRAYTON**, chapitre 29, in **Meir HETH**, op. cit., p. 6.

(82) **Shlomo HARARI**, ibid, p. 73.

(83) **Meir HETH**, ibid, p. 52, tableau n° 13.

(84) Idem, p. 53, tableau n° 14.

(85) **Shlomo HARARI**, ibid, p. 73.

(86) Notons que le système bancaire israélien ne connait pas de différence légale entre les banques commerciales et les banques d'affaires.

(87) **Jacob SHIMONI**, op. cit., p. 102.

(88) Cette définition est basée sur la «Banking Ordinance» de 1941, **The Palestine Gazette**, supplément n° 1, p.85.

(89) **Meir HETH**, idem, p. 3.

(90) **W. T. NEWLYN**, «Theory of money», Oxford University Press, 1962, chapitre 2.

(91) Il faut faire une distinction capitale entre le système institutionnel français et le système anglo-saxon. Chez les Anglo-Saxons, le marché monétaire se confond avec les marchés financiers, celui du papier commercial, celui des bons du Trésor et même celui des obligations. Dans cette mesure, on peut avoir l'impression que les banques, vendant ou achetant des titres à des particuliers aussi bien qu'à d'autres banques, ne se procurent pas de la monnaie centrale quand elles vendent, et n'emploient pas ou ne placent pas de la monnaie centrale quand elles achètent; cf **Jean DENIZET**, «Monnaie et financement dans les années 80», Dunod, Paris, 1982, p. 131.

(92) **G. DEPALLENS**, in **Alain CHOINEL** et **Gérard ROUYER**, «Le marché financier, structures et acteurs», La Revue Banque Editeur, Collection I.T.B., 2ème édition, Paris, 1986, p. 26.

(93) **Shlomo HARARI**, op. cit., p. 74.

(94) **Jacques BENDELAC**, «Les fonds extérieurs d'Israël», Editions Economica, Paris, 1982, 105 p.

(95) **Alain FOULON**, «L'industrialisation d'Israël: impulsions et contraintes», Thèse de doctorat eè Sciences Economiques, Université Paris I, septembre 1975, p. 251.

(96) **Shlomo HARARI**, ibid, p. 75.

(97) **Shlomo HARARI**, ibid, p. 75.

(98) Organe financier central de l'Agence Juive, dont les revenus essentiels proviennent des dons volontaires versés par les Juifs du monde entier. Il a été fondé à Londres en 1920, à l'époque où l'Organisation Sioniste Mondiale commençait à financer à grande échelle la construction du futur Etat juif. Le Kéren Hayessod fut rattaché à l'Agence Juive lors de sa création en 1929, devenant ainsi le principal instrument financier du Mouvement Sioniste. En 1956, il adopta une nouvelle constitution dans laquelle ses buts étaient définis par «le renforcement de l'Etat d'Israël et l'encouragement à l'unité du peuple juif». Ainsi, les activités du Kéren Hayessod auprès de la diaspora ne se limitent pas à collecter des fonds; un travail permanent d'information sur ses réalisations et sur les besoins d'Israël est mené auprès des communautés juives par ses émissaires et volontaires de par le monde. Le Kéren Hayessod détient par là un pouvoir mobilisateur du peuple juif de la diaspora pour l'associer aux efforts de reconstruction du pays; cf **Jacques BENDELAC**, op. cit., p. 13.

(99) **Shlomo HARARI**, ibid, p. 75.

(50) Article 11 de l'Accord. Le Comité était composé des administrateurs de la banque résidant en Israël, plus deux personnes nommées par le Ministre des Finances.

(51) Fondée à l'origine, rappelons-le, par le Fonds Colonial Juif en Palestine.

(52) Au 29 septembre 1948, le montant des billets en circulation s'élevait à 28,279 millions L.I.; ceci ne constituait pas la contrepartie exacte des sommes recueillies par le Département d'Emission car un montant de 1,736 million L.I. avaient été émises contre des US $. Cf. **OTTENSOOSER**, ibid, p. 112.

(53) Bank Leumi Le-Israël B.M., Issue Department, Rapport pour la période du 17 août 1948 au 31 décembre 1951, p.1.

(54) **OTTENSOOSER**, ibid, p. 113, et **LEHMANN**, ibid, p. 307.

(55) Idem.

(56) **OTTENSOOSER**, ibid, p. 113.

(57) Idem.

(58) Idem.

(59) Palestine Currency Board Reports, 1950-51 et 1951-52.

(60) «Amendment to the regulation... of the Palestine Currency Board», 2 septembre 1949, in Palestine Currency Board Report, 1950-51.

(61) Comprenant la Jordanie et les territoires palestiniens (Cisjordanie et Gaza) qu'elle contrôlait en application de l'armistice signé avec Israël le 3 avril 1949 et qu'elle annexa en conséquence.

(62) Cmd, 7941, art. 2; in **OTTENSOOSER**, ibid, p. 114.

(63) Les pièces palestiniennes continuèrent cependant à avoir cours légal dans la mesure où l'offre de nouvelles pièces jordaniennes s'avéra insuffisante. Cf. Palestine Currency Board Report, 1949-50.

(64) Palestine Currency Board Reports, 1950-51 et 1951-52. Si l'on déduit, d'un côté, le montant de monnaie palestinienne détenu par le Département d'Emission de l'Anglo-Palestine Bank fin mars 1949 (5,695 millions L.P.) de la somme de monnaie palestinienne que l'Office Monétaire Palestinien déclarait dans ses livres à l'époque (24,767 millions L.P.) et que l'on compare la différence (19,072 millions L.P.) avec le montant de monnaie palestinienne présenté par les Arabes en Jordanie et dans la Bande de Gaza pendant leurs périodes respectives de conversion monétaire (12,560 millions L.P.), on en arrive à la conclusion que la masse monétaire arabe a été réduite à 6,512 millions L.P. Même si la somme des pièces, qui s'élevait respectivement à 1,337 millions, 1,147 millions et 0,797 million L.P. au 31 mars des années 1949, 1950 et 1951, est prise en compte, il n'en reste pas moins qu'il y eut une importante thésaurisation parmi les Arabes à cette époque (ou une disparition d'une masse monétaire équivalente de la circulation).

(65) **Meir HETH**, «Banking institutions in Israël», The Maurice Falk Institute for Economic Research in Israël, Jérusalem, avril 1966, pp. 20-23.

(66) **Jacob SHIMONI**, «La demande de monnaie en Israël, 1955-1979», Mémoire de DEA Sciences Economiques, n° 46, Université Paris X, 1982, p. 101.

(67) Idem, p. 101.

(68) Sur l'histoire de la banque Leumi-Le-Israël et sa contribution à l'histoire économique du sionisme, cf **Nadav HALEVI**, «Banker to an emergin Nation: the history of Bank Leumi-Le-Israël», Shikmona Publ. Company, 1981, 228 pages.

(69) **David HOROWITZ**, «L'évolution économique et la politique financière d'Israël», Economie Appliquée, Tome IX, 1956, p. 176.

(70) Déjà citée, cf supra.

(71) **E. LEHMANN**, «Le système monétaire de l'Etat d'Israël», op. cit., p. 309.

(72) Idem.

(73) Idem, p. 310.

(74) **Rachel FLOERSHEIM**, «Financial intermediaries in Israël, 1950-1954», Falk Project for Economic Research in Israël, Jérusalem, 1962, chapitre 2 (en hébreu, résumé en anglais). Une classification similaire est utilisée par le rapport annuel de la Banque d'Israël. Cf. **Meir HETH**, op. cit., p. 2.

des Etats-Unis à l'étranger»; **Sénateur O'REILLY**, in **G. LEROUX et R. BUCHARD**, «Fumée verte», Albin Michel, Paris, 1987, p. 273] ainsi que l'incapacité de certains gouvernements à imposer leur monnaie à la population. De plus, la théorie de Knapp induit en erreur puisqu'elle nie que la monnaie puisse avoir une valeur intrinsèque, oubliant ses rôles d'instrument de mesure et de réserve de valeur. Cette théorie élude le rôle de la monnaie dans la formation des prix.

(22) Cf les publications de l'Association Internationale de Droit Economique, particulièrement le quatrième colloque «Droit et Monnaie»; 20 fascicules publiés par CREDIMI, Université de Dijon, octobre 1987.

(23) **R. D. OTTENSOOSER**, op. cit., p. 34.

(24) Palestine Currency Board Report, 1948-1949.

(25) Law and Administration Ordinance, 5708/1948. Une réserve excluait les aspects de l'ancienne loi en contradiction avec toute loi adoptée par le corps législatif israélien; cf **OTTENSOOSER**, ibid, p. 109.

(26) **E. LEHMANN**, «Le système monétaire de l'Etat d'Israël», Société Belge d'Etudes et d'Expansion, bulletin bimestriel, n° 145, mai-avril 1951, p. 306.

(27) Supplément A de l'**Official Gazette**, n° 15, 17 août 1948, en anglais; traduction dans «Document LD 858», Bank for International Settlements, Monetary and Economic Department (B.I.S.).

(28) Idem.

(29) Currency Ordinance, n° 19, 5708-1948.

(30) Idem, section 3.

(31) Idem, section 2.

(32) Bank Notes Ordinance, n° 18, 570-1918, 16 août 1948.

(33) Idem, section 7. Il convient de noter la différence de terminologie: les livres palestiniennes émises par le P.C.B. étaient appelées billets-monnaie ; les livres israéliennes émises par l'Anglo-Palestine Bank sont des billets de banque.

(34) Nous faisons souvent référence à des économistes allemands, anciens certes, mais ceci s'explique par le fait qu'ils ont plus ou moins inspiré la première génération des économistes israéliens dont un bon nombre sont d'origine allemande, et la plupart d'Europe centrale, comme en témoigne la liste des premiers membres du «staff» de la Banque d'Israël.

(35) **KNAPP**, «Rekurrenter Anschluss», op. cit., in **OTTENSOOSER**, ibid, p. 110.

(36) **J.M. KEYNES**, «Treatise on money», MacMillan, Londres, 1930, vol. I, p. 5.

(37) Article 5 de l'Accord, in **OTTENSOOSER**, ibid, p. 111.

(38) Idem, article 9.

(39) Idem, article 13.

(40) Idem, article 10.

(41) Idem, article 8.

(42) Bank Notes Law, 5709-1949, **Bank for International Settlement**, Basle, Doc. L.D. 893.

(43) Article 8 de l'Accord.

(44) En fait, l'accord était prévu dès les années trente (1936) et les sionistes avaient déjà préparé des billets israéliens. Cf **Bank of Israël**, «Bank, Israël and you», Jérusalem, 1964.

(45) L'Anglo-Palestine Bank transféra ses activités à la Banque Leumi Le-Israël B.M., et l'accord s'appliqua automatiquement à celle-ci.

(46) **R. D. OTTENSOOSER**, op. cit., p. 111.

(47) **E. LEHMANN**, «Le système monétaire de l'Etat d'Israël», op. cit., p. 307.

(48) **R. D. OTTENSOOSER**, ibid, pp. 111-112.

(49) Bank Notes Ordinance, section 7.

(1) **Yishouv** signifie en hébreu « établissement, installation dans un lieu habité (en anglais: settlement), localité, colonie»; le mot s'appliquait tout spécialement à la société formée par les juifs installés en Palestine. On distinguait souvent **le vieux Yishouv**», c'est-à-dire les juifs qui y résidaient avant 1880, venus pour la plupart s'installer là pour des raisons religieuses, et **«le nouveau Yishouv»**, c'est-à-dire les les juifs qui immigrèrent plus tard, le plus souvent pour des raisons de type nationaliste, les sionistes; **Maxime RODINDON**, «Un cas très particulier de l'histoire de la colonisation, la Palestine», in Révue Hérodote, n°. 29-30, Paris, 1983, p. 197.

(2) «The Palestine problem», Thèse soumise à l'Organisation Socialiste Israélienne, août 1966, p. 10; in **Nathan WEINSTOCK**, «Le sionisme contre Israël», François Maspéro, Paris, 1969, p. 209.

(3) **Kurt GRUNWALD and Joachim O. RONALL**, «Industrialization in the Middle East», New York, 1960, p. 261.

(4) «The Palestine problem», op. cit., p. 10.

(5) **NATIONS-UNIES**, «A survey of Palestine», Tome II, New York, 1946, p. 732.

(6) «A survey of Palestine», op. cit., Tome I, p. 511.

(7) «Great Britain and Palestine, 1915-1945», London, 1946, p. 79, in **N. WEINSTOCK**, op. cit., p. 210.

(8) «The political history of Palestine under British administration», Memorandum by His Majesty's Governement presented in 1946 to the United Nations Special Committee on Palestine, Jerusalem, 1947, n° 125, p. 33.

(9) **David HOROWITZ, E. John RUSSEL, Albert DORRA, Ephraïm BROIDO, C. Wilson BROWN, M.P. NOVOMEYSKY, etc**, «Palestine's economic future», J.B. Hobman Editeur, London, 1946 ; in **Nathan WEINSTOCK**, op. cit., p. 210.

(10) **Maxime RODINSON**, «Israël, fait colonial?», Les Temps Modernes, n° 253 bis, Paris, 1967, p. 55.

(11) Cf. **Zakaria FAWAZ**, «Le système monétaire de Palestine sous le mandat britannique», in Revue d'Etudes Palestiniennes, n° 2 (54), hiver 1995, Les Editions de Minuit, Paris, pp. 71-79.

(12) **Maxime RODINSON**, «Un cas très particulier de l'histoire de la colonisation, la Palestine», op. cit., p. 200.

(13) **R.G. HAWTREY**, «Economic aspects of souvereignty», Longmans and Green, Londres, 1930, p. 74.

(14) **W. SULZBACH**, «Der wirtschaftliche Begriff des "Auslands"», Weltwirtschaftliches Archiv, n° 32/1930, p. 68: «Zölle schützen nicht die deutsche oder franzosische Volkswirtschaft sondern sie schaffen sie erst...»; in **R. D. OTTENSOOSER**, The Palestine pound and the Israeli pound, Les Presses de Savoie, Ambilly-Annemasse, 1955, p. 97. Hawtrey Considérait également l'institution de droits protectionnistes comme «l'une des actions économiques les plus importantes que puisse décider un Etat souverain»; **R. G. HAWTREY**, ibid, p. 71.

(15) **R. D. OTTENSOOSER**, op. cit., p. 98.

(16) **CARBONNIER**, Droit civil, Tome 3: «Les biens», PUF, Paris, 1980, p. 22.

(17) Idem;

(18) Idem.

(19) «Permanent Court of International Justice», Publications de la Cour, Séries A, n° 20-21, p. 44.

(20) **G.F. KNAPP**, «Staatliche Theorie des Geldes», Duncker & Humblot, München, 1921, in **OTTENSOOSER**, op. cit., p. 98; pour davantage de précisions et de discussion sur la Théorie de Knapp, cf. **Charles RIST**, «Histoire des doctrines relatives à la monnaie, depuis John Law jusqu'à nos jours», Librairie du Recueil Sirey, 2ème édition, Paris, 1950, pp. 384 et s. et p. 482.

(21) Elle est réfutable dans la mesure où elle ne considère la monnaie que comme l'un de ces instruments de paiement que l'Etat qualifie de monnaie légale, tout en ignorant que la monnaie peut circuler sans avoir cours légal [Les exemples classiques en sont donnés par les rôles respectifs du dollar Maria Theresa en Afrique du Nord et du dollar commercial mexicain en Extrême-Orient. L'exemple dans l'économie moderne n'est-il pas constitué par les dollars qui circulent à l'extérieur des Etats- Unis? Selon O'Reilly, «les Eurodollars sont une fabrication purement étrangère (...); en aucun cas le Congrès ne considérera que l'eurodollar est une créance

bancaires ont en effet été un instrument d'exécution de la politique économique et monétaire de l'Etat. Les mesures qu'a pris la Banque d'Israël pour atteindre les objectifs de cette politique monétaire peuvent être classées ainsi:

- Intervention sur le marché des changes par la vente et l'achat de devises et par le contrôle des emprunts à l'étranger ;

- Opérations très limités sur l'Open Market ;

- Contrôle des réserves obligatoires tant pour les dépôts en monnaie nationale que pour les dépôts en devises ;

- Politique des taux d'escompte à travers les variations dans les titres achetés et les taux payés ;

- Plafonnement du crédit imposé au système bancaire, concernant particulièrement la limitation des crédits au secteur privé ;

- Diverses mesures administratives telles que fixation du taux d'intérêt pour les découverts bancaire, etc.

Il est important d'étudier, par la suite, comment ces mesures et l'ensemble du système monétaire et bancaire ont servi la politique économique israélienne en général et la politique monétaire en particulier.

CONCLUSION

Avec le transfert des institutions monétaires et bancaires palestiniennes aux Israéliens, on assiste à l'achèvement d'un système monétaire colonial et à la naissance d'un système indépendant. Cette transition a constitué une suite logique de la Déclaration de la création d'Israël et du retrait de la Grande-Bretagne de la Palestine. La souveraineté politique a permis à Israël de mener une politique indépendante dans les domaines de l'immigration, du contrôle fiscal, des droits de douane, de l'émission monétaire, du contrôle des changes, etc; autrement dit, la mainmise d'un Etat indépendant sur ces domaines a permis à Israël d'élaborer une politique économique indépendante.

La politique monétaire de l'Etat d'Israël et les conditions de sa mise en œuvre ont dépendu étroitement de la structure des anciennes institutions monétaires et bancaires. Le système monétaire et bancaire israélien a en effet succédé au système monétaire colonial palestinien et, plus loin dans l'histoire, au système ottoman. La fin du mandat et le retrait des troupes britanniques ont abouti au désengagement des instances de l'Office Monétaire Palestinien. Pendant ce temps, l'Etat d'Israël, ayant été institué en mai 1948, créa en août sa propre monnaie, la livre israélienne, remplaçant la livre palestinienne liée à la livre sterling, et le Département d'Emission de l'Anglo-Palestine Bank prit en charge le rôle d'un Institut d'émission dans le pays. La structure financière du Département d'Emission était très simple (ni capital, ni réserves) et la couverture de l'émission des billets (en or, billets-monnaie émis par le P.C.B., devises étrangères, bons du Trésor et autres titres du gouvernement venant à échéance moins d'un an après leur date d'acquisition) devait être intégrale ; le total des avoirs du Département ne pouvait jamais être inférieur par ailleurs au montant global des billets de banque en circulation.

L'accroissement rapide de la population, l'absorption des immigrants, la reconstruction économique et la défense de ses frontières constituèrent des contraintes dans les choix d'Israël en matière monétaire et la situation dans laquelle se trouvait le nouvel Etat eut pour conséquence de repousser de plusieurs années, en 1954, la création de la Banque d'Israël.

Plusieurs phases se succédèrent en matière de politique monétaire, selon les différents objectifs et les différentes mesures politiques prises par le gouvernement. Durant toute l'histoire économique israélienne, ou au moins durant la première décennie de son existence, **les institutions monétaires et**

rendements supérieurs à ceux provenant des banques. Ainsi, les rendements des obligations d'Etat sont utilisés, faute de mieux, comme indicateurs du taux d'intérêt[179]. D'autre part, les dépôts à court terme en devises étrangères permettaient à ceux qui avaient le droit de placer en devises, de jouir d'un taux d'intérêt élevé (taux d'intérêt du marché américain).

Tableau 10 - Taux d'intérêt estimé des prêts à court terme de 1957 à 1960

Années	Taux
1957	16 3/4 - 18 1/2
1958	17 1/3 - 18 2/3
1959	17 - 18 1/4
1960	16 - 17

*Source: **BEN-SHAHAR**, op. cit., in **J. SHIMONI**, D.E.A., ibid, p. 119.*

En ce qui concerne les taux d'intérêt appliqués aux crédits à long terme, qui proviennent dans leur majeure partie de l'Etat, la volonté d'encourager les investissements de l'agriculture, d'une part, et de la construction, d'autre part, ont amené l'Etat à accorder des crédits sélectifs avec des taux d'intérêt très bas, qui, jusqu'en 1967, étaient des taux d'intérêt réels négatifs[180]. Ceci explique la croissance rapide des investissements en Israël et particulièrement celle de l'industrie et de l'agriculture. Pour ces raisons, il est difficile de présenter un indicateur de taux d'intérêt à long terme représentatif du marché libre.

Nous pouvons dire que le taux d'intérêt en Israël n'est qu'un taux appliqué selon une politique économique volontariste du gouvernement israélien, et non comme un instrument de politique monétaire à l'instar de ce que faisaient toutes les banques centrales ; ceci explique la dépendance étroite de la Banque d'Israël vis-à-vis du gouvernement et de sa politique économique.

En conclusion, on peut dire que la Banque d'Israël a utilisé fort peu les politiques les plus couramment pratiquées (réescompte, Open Market) dans les pays occidentaux, mais elle a par contre utilisé la politique des réserves obligatoires.

- avances sur l'or;
- avances destinées à acheter ou à conserver des titres;
- crédits à la consommation;
- avances sur marchandises;
- avances aux entrepreneurs construisant des maisons à vendre et, d'une manière générale, avances pour des constructions privées[172].

Le taux d'intérêt en Israël

La Banque d'Israël exécute une politique monétaire à plusieurs objectifs qui, le plus souvent, sont antagonistes, voire même paradoxaux selon les théories macroéconomiques. L'exemple le plus paradoxal est l'utilisation du taux d'intérêt en Israël, où il ne joue pas le même rôle que dans les économies anglo-saxonnes ou européennes. Le taux d'intérêt n'a en effet pas été un instrument de politique monétaire, tout au moins pour une grande partie de l'histoire économique d'Israël.

Le taux d'intérêt n'est ici pas un facteur primordial et ceci pour plusieurs raisons: tout d'abord, le marché monétaire et le marché des capitaux sont en grande partie contrôlés par l'Etat[173]. En second lieu, la majeure partie de l'offre de capital en Israël provient des ressources de l'Etat[174]. Enfin, l'existence d'une loi sur le taux d'intérêt limitant celui-ci à 9% jusqu'en 1957, puis à 11% jusqu'en 1970[175], lui a enlevé toute signification économique puisqu'il perdait ainsi son rôle de régulateur de l'économie.

De plus, le taux d'intérêt du marché libre est difficilement estimable ; ainsi, on rencontre rarement la notion de taux d'intérêt dans la littérature économique israélienne et ceci explique le manque d'études sur les relations économiques entre le taux d'intérêt et d'autres variables économiques telles que la monnaie[176]. "*Jusqu'ici, il n'y a pas eu de publication de données satisfaisantes dans ce domaine ; il n'y avait de données que sur le taux d'intérêt inscrit (brut) et il n'y a guère eu d'échantillons de taux d'intérêt provenant des activités bancaires. Pour cette raison, il était impossible d'examiner et d'analyser l'influence du taux d'intérêt sur d'autres variables économiques, telles que la consommation et l'investissement*"[177] Néanmoins, il y eut quelques tentatives d'estimation du taux d'intérêt interbancaire libre[178] (cf tableau n° 10).

L'existence de bons dus Trésor indexés qui sont devenus des bons substituts à la monnaie permettait de placer à court terme et de jouir de

la limitation des possibilités de réescompte sera un moyen d'intervention de l'autorité centrale bancaire(161). La hausse du taux de l'escompte ne joue plus que très faiblement son rôle de régulateur de l'activité économique. En revanche, elle met un frein à la spéculation. Les taux pratiqués par la Banque d'Israël à l'escompte ou pour les avances de fonds, dans toutes transactions portant sur des effets négociables, effets commerciaux ou obligations détenues par les banques commerciales ou les courtiers, de 6 % de 1955 à 1957, tombèrent à 5,5 % après cette date(162).

B - La politique d'Open Market

La pratique de la politique d'Open Market consiste en l'achat, par la banque centrale, de valeurs à intérêt fixe contre de l'argent (politique d'expansion monétaire) ou en la vente de titres aux banques pour les amener à se dessaisir de leurs liquidités(163).

Selon la section 46 de la Loi sur la Banque d'Israël(164), celle-ci peut acheter ou vendre certains titres spécifiques quand il est nécessaire d'accroître ou de réduire l'offre de liquidités(165). Mais elle n'a pratiquement pas utilisé cet instrument jusqu'en 1966(166). La volonté de ne pas laisser se déprécier le cours des effets publics a freiné son emploi(167). Les effets désignés pour cette politique (bons du Trésor, titres publics) avaient un marché trop limité pour permettre une action d'envergure(168). L'argument selon lequel le marché des valeurs en Israël n'était pas suffisamment développer pour pratiquer une politique d'Open Market efficace est apparemment valide jusqu'en 1959(169).

C- Les autres moyens quantitatifs

Depuis novembre 1950, les banques en Israël sont contraintes de maintenir un rapport de 45% entre leurs réserves et leurs passifs, tant pour les dépôts à vue que pour les dépôts à terme(170). Ce rapport a été fixé le 31 mars 1951 à 50% pour les dépôts existant à cette date et à 75% pour les nouveaux dépôts(171).

D - Le contrôle qualitatif

C'est un instrument de promotion de certains crédits particuliers et d'expansion induite de la masse monétaire. Par certains aspects, il va à l'encontre des autres moyens. En Israël, les banques ont reçu des instructions pour réduire ou même supprimer les crédits qui ne favorisent pas la production et sont susceptibles d'augmenter la pression inflationniste, tels que:

Shlomo Harari[156] compare les banques centrales à des pompes aspirantes et refoulantes qui tantôt financent l'expansion par l'octroi de crédit à l'économie, tantôt épongent les excédents de liquidité quand l'inflation menace. La comparaison n'est-elle pas aussi valable pour le système bancaire israélien ?

Les moyens de la politique monétaire sont à la fois complémentaires et substituts. C'est à la banque centrale que revient l'autorité de faire son choix et son dosage des différents moyens mis à sa disposition. Ces moyens sont la fixation du taux de l'escompte, des avances sur titres, l'"open market", les autres moyens quantitatifs et le contrôle qualitatif. Ils exercent tous une action directe apparente et une action indirecte complexe.

La Banque d'Israël eut plus souvent à freiner les initiatives expansionnistes du dynamique appareil bancaire qu'à le stimuler dans la voie du financement et des investissements. Néanmoins, des secteurs de l'économie jugés prioritaires ont bénéficié de recommandations. Par conséquent, la politique quantitative de crédit a été un simple contrôle du volume et une orientation des investissements dans le cadre de la politique monétaire israélienne.

A - Le taux de l'escompte

En Israël, le marché monétaire est très limité et le taux d'escompte n'est que d'importance secondaire. C'est seulement en février 1955 que la Banque d'Israël commence des opérations de réescompte dans le but d'un octroi modéré de crédits bancaires orientés vers les branches importantes de l'économie qui encouragent l'exportation ou diminuent l'importation[157].

En fait, l'utilisation de réescompte par la Banque d'Israël n'est qu'une autre face du contrôle qualitatif des crédits[158]. La structure institutionnelle de l'utilisation du réescompte comme instrument pour influencer le taux d'intérêt, qui est une fonction classique de la plupart des banques centrales, n'existe pas en Israël[159]; ainsi, la Banque d'Israël n'utilise pas le réescompte pour influencer les taux d'intérêt comme il est habituel dans les pays où existent des marchés monétaires développés. Et elle ne donne pas la possibilité aux institutions bancaires d'obtenir leurs besoins additionnels en actifs liquides en recourant régulièrement au réescompte au cours de leurs transactions[160].

En effet, la Banque d'Israël définit les titres qu'elle accepte de réescompter. Ces définitions orientent plus ou moins la politique du crédit et

Le tableau n°9 sur la répartition du réescompte par secteur montre l'importance du réescompte des effets des agences gouvernementales par rapport aux autres secteurs d'activité.

3 - Surveillance de la solvabilité et de la liquidité des banques

Les règles de liquidité visent à orienter l'exploitation des banques dans le sens souhaité par les pouvoirs publics. La grande masse des dépôts se compose de dépôts à vue alors que les banques les affectent à des placements qui les immobilisent. Il en résulte que le remboursement des dépôts à tout moment est encore plus une question de liquidité qu'une question de solvabilité pure.

En Israël, les restrictions du crédit opérées en plaçant un plafond sur son volume disparaissent peu à peu, comme nous le verrons plus tard et sont remplacés par le contrôle effectif au moyen de la réglementation de la liquidité. Les institutions bancaires pouvaient, à partir de janvier 1958, augmenter le volume du crédit qu'elles octroyaient de 6,3% de l'accroissement de leurs dépôts à vue(149). Les réglements de liquidité en vigueur en 1957 exigeaient que les banques retiennent 58% de leurs dépôts à vue sous forme d'actif liquide: monnaie, bons du Trésor, dépôts dans les autres banques et à la Banque d'Israël(150). Ultérieurement, la Banque d'Israël a permis aux banques de réduire le ratio des réserves obligatoires à 20% pour les crédits qu'elle approuve(151).

Ainsi, la Banque d'Israël devait régulariser le système bancaire. En 1958, elle unifia les ratios moyens de liquidité et modifia le système de crédit direct(152).

Enfin, la Banque d'Israël donne des directives pour la politique du crédit, fixe le taux d'escompte et les réserves maxima devant être déposées dans ses caisses.

Les moyens et les modalités d'intervention de la Banque d'Israël

La banque centrale est plus qu'un symbole de prestige: elle est en quelque sorte le complément du gouvernement lui-même dans sa politique de maintien de l'économie en équilibre(153). Elle a la responsabilité d'un secteur distinct de la politique économique, à savoir les disponibilités monétaires (154) . Elle peut exercer son influence sur ce secteur soit directement, en variant le volume de l'émission des billets de banque (si c'est là la forme principale de monnaie en circulation), soit indirectement par le pouvoir qu'elle exerce sur les banques commerciales (si ce sont ces dernières qui sont la source principale du pouvoir d'achat)(155).

2 - Sources de refinancement

La Banque d'Israël assure les réglements des banques et constitue pour elles la source ultime de refinancement. Par la pratique du réescompte, qui commença en février 1955 en Israël, la banque centrale sert de base à la redistribution du crédit par les banques et fournit à ces dernières les capitaux qui leur sont nécessaires pour fonctionner normalement[147], mais aussi pour accorder les concours directs décidés par la Banque d'Israël dans le cadre de la politique d'orientation du crédit[148].

Tableau 8:
Réescomptes accordés par la Banque d'Israël de 1955 à 1960 (en millions de livres israéliennes)

Fin de période	Livres israéliennes	Devises étrangères	Total
1955	9,5	6,2	15,7
1956	19,8	15,3	35,1
1957	30,6	21,0	51,6
1958	9,8	17,8	27,6
1959	13,8	19,8	33,6
1960	15,0	41,9	56,9

*Source: **Bank of Israël**, in S. **HARARI**, op. cit., p. 92.*

Le tableau n° 8 nous montre les réescomptes accordés par la Banque d'Israël de 1955 à 1960 ; l'importance du réescompte en devises étrangères, surtout à partir de 1958, par rapport au réescompte en livres israéliennes reflète la tendance significative qui existait déjà chez les agents économiques israéliens à détenir des effets libellés en devises étrangères.

Tableau 9: Réescompte par secteur de 1956 à 1960 (en pourcentage)

Fin de période	Agriculture	Industrie	Agences gouvern. (a)	Transports (b)	Total
1956	25	52	23	-	100
1957	20	28	52	-	100
1958	16	20	48	16	100
1959	27	20	43	10	100
1960	15	20	65	-	100

(a) Agence Juive, Société des Réparations Allemandes, Société de Pétrole "Delek" ;
(b) Sociétés "Zim" et "El-Al"
*Source: **Bank of Israël**, in S. **HARARI**, op. cit., p. 93.*

Tableau 7:	
Couverture de la monnaie israélienne en circulation en 1960 (en millions de livres israéliennes)	
Or	3,4
Devises étrangères	152,5
Bons du Trésor	77,2
Autres obligations gouvernementales	86,3
Total	**319,4**
Source: Bank of Israël Report, in S. HARARI, op. cit., p. 90	

2 - Les emprunts d'Etat

La Banque d'Israël est chargée d'administrer les emprunts contractés par l'Etat ainsi que les prêts consentis par les organismes officiels. La dette publique totale gérée par la Banque atteignait 266,323 millions L.I. ou 352,661 millions $ au 31 décembre 1959(139).

3 - Agent fiscal

La Banque d'Israël est autorisée à accorder au gouvernement des avances n'excédant pas 20% du budget ordinaire pour couvrir les dépenses en certaines périodes de l'année fiscale(140). Ces avances, cependant, doivent être remboursées à la fin de chaque année budgétaire(141). La Banque est aussi autorisée à consentir au gouvernement des avances à long terme, en vue de financer certains besoins déterminés par la loi, comme la défense nationale et l'immigration(142). Ces avances, dites spéciales, s'élevaient à 165,5 millions L.I. au 31 décembre 1959(143). En outre, la Banque d'Israël détient toutes les réserves en devises étrangères: tout achat, toute vente de monnaie étrangères s'effectuent par son intermédiaire, qu'il s'agisse d'opérations effectuées par des particuliers ou par des organismes de crédit(144).

B - La banque des banques

La fonction de la Banque d'Israël, en tant que banque des banques, consiste à recevoir des dépôts des institutions bancaires, à être une source de refinancement et à surveiller la solvabilité et la liquidité des banques.

1 - Dépôts des institutions bancaires

En décembre 1954, les institutions bancaires ont été tenues de déposer à la Banque d'Israël au moins 20% des liquidités que la loi leur impose(145). En 1955, ce pourcentage est réduit à 15 %(146).

Ministère des Finances[134]. Pour comprendre cette responsabilité, nous traiterons les différentes fonctions de la Banque, similaires en fait à celles de toutes les banques centrales:

a) Emettre des moyens de paiement ;

b) Recevoir des dépôts des institutions bancaires israéliennes et accorder au gouvernement des avances jusqu'à 20 % du budget ordinaire annuel ;

c) Exercer à titre exclusif les fonctions d'agent financier et bancaire de l'Etat ;

d) Gérer la dette publique[135].

Ces fonctions se rattachent à deux principes: d'une part, en tant que banque d'Etat, la Banque d'Israël a le privilège exclusif d'émettre des billets de banque, de gérer la dette publique et d'accorder au gouvernement des avances sur les recettes futures ; d'autre part, la Banque d'Israël est à la tête des institutions bancaires: à ce titre, elle est essentiellement la banque des banques, assure leurs réglements et constitue pour elles la source ultime de refinancement[136].

A - Banque d'Etat

1 - L'émission des billets

La Banque d'Israël, en tant que banque d'Etat, pourvoit le pays en billets de banque, selon les besoins de la demande et des obligations de paiement. Ses billets circulaient, depuis 1955, côte à côte avec ceux émis précédemment par le Département d'Emission de la Banque Leumi-Le-Israël (Banque Nationale d'Israël) ; à partir de 1959, de nouveaux billets remplacèrent graduellement les anciens.

La Banque d'Israël doit maintenir un actif équivalent à la quantité de papier monétaire et de monnaie métallique en circulation[137] et elle doit publier un compte-rendu hebdomadaire donnant les détails de cet actif[138]. A la fin du mois de décembre 1960, la somme totale de monnaie en circulation s'élevait à 319,4 millions L.I.; le tableau n°7 montre l'importance des devises étrangères dans la couverture de la monnaie israélienne, ainsi que le rôle des emprunts de l'Etat.

Tableau 6: Bilan de la Banque d'Israël de 1954 à 1960 (en millions de livres israéliennes)

	1954	1955	1956	1957	1958	1959	1960
ACTIF	**201,8**	**317,2**	**481,2**	**522,2**	**560,4**	**636,3**	**843,5**
Monnaie et or	53,5	99,9	107,8	106,6	183,6	228,6	388,1
Titres d'Etat	122,6	146,1	158,8	217,8	214,7	319,8	321,7
Avances en Comptes courant au gouvernement	20,9	51,0	176,9	143,7	130,3	54,0	76,3
Portefeuilles d'effets	3,6	15,7	35,1	51,6	27,6	33,6	57,0
Créances diverses	1,2	4,5	2,6	2,4	4,2	0,3	0,4
PASSIF	**201,8**	**317,2**	**481,2**	**522,2**	**560,4**	**636,3**	**843,5**
Billets (a) en circulation	159,3	183,6	239,9	242,8	264,1	273,0	315,9
Comptes courants:							
-du gouvernement	-	17,0	32,8	24,1	26,4	27,1	53,0
- divers	-	12,6	54,8	51,1	9,5	8,5	11,3
- des banques (b)	32,1	86,8	124,4	162,9	214,6	280,2	432,7
Report à nouveau	-	5,4	15,4	23,8	21,5	26,8	9,9
Capital et fonds	10,0	11,0	13,0	16,8	20,0	20,0	20,0
Autres comptes	0,4	0,8	0,9	0,7	4,3	0,7	0,7
Hors BILAN	-	**43,4**	**2,6**	**63,5**	**111,4**	**159,9**	**242,0**

(a) et monnaies divisionnaires ; (b) dépôts des institutions bancaires étrangères

***Source: Bank of Israël,** Rapports 1955 à 1960 ; in **S. HARARI,** op. cit., p. 86.*

Par les conditions de son expansion économique, Israël était voué à l'inflation. Le rôle de la Banque devait donc s'adapter, tant dans ses buts que dans ses moyens, au milieu économique concret et sur lequel elle devait opérer.

Les fonctions de la Banque d'Israël

La Banque d'Israël a la responsabilité de l'administration monétaire, responsabilité qu'elle exerce en collaboration et après consultation du

La fondation et le fonctionnement de la Banque d'Israël

En août 1954, la loi portant création de la Banque d'Israël fut votée par le Parlement israélien, la "*Knesset*", et, en décembre 1954, la Banque commença à fonctionner en tant que banque centrale(126).

La Banque est dirigée par un Gouverneur (le premier fut David Horowitz), nommé par le Chef de l'Etat sur recommandation du gouvernement(127). Le Gouverneur est chargé de diriger la Banque(128) , de conseiller le gouvernement sur les questions monétaires, financières et économiques(129). Il est assisté statutairement d'une Commission de sept membres nommés par le gouvernement et qui constituent, avec huit autres personnalités, le Conseil Consultatif de la Banque(130).

Le bilan des dettes héritées du Département d'Emission de l'Anglo-Palestine Bank était lourd pour une jeune banque centrale ; la dette du gouvernement représentait 69 % de la dette totale(131), l'or et les devises 29 % et les prêts aux banques 2 %(132). Comment la Banque d'Israël, avec une telle structure des dettes, pouvait-elle réussir à former, dans une courte période, un mécanisme efficace ?

Bien que la première balance eut à souffrir d'un haut degré de rigidité, ses perspectives d'avenir s'annonçaient meilleures (cf tableau n° 6) ; sa position était avantageuse, par rapport à la plupart des banques centrales des autres jeunes nations, en quatre point:

1) Elle avait l'avantage de démarrer ses opérations dans une période de paix, à une époque d'expansion du commerce mondial où l'économie commençait à s'ordonner;

2) L'économie d'Israël connaissait une certaine diversification; la demande d'agrumes, poste essentiel des exportations d'Israël, était stable et les autres exportations comprenaient une grande diversité de produits. Ceci eut pour résultat une moins grande vulnérabilité de l'économie israélienne aux changements des conditions du marché mondial(133);

3) Israël bénéficiait de transferts unilatéraux des devises (aides du gouvernement américain, réparations de guerre allemandes, divers dons des institutions juives et sionistes, etc. ...);

4) En Israël n'existaient plus que deux banques étrangères relativement importantes, alors que dans les jeunes nations de l'époque, les banques étrangères occupaient une position prédominante.

Pour ces raisons, la position de la Banque d'Israël était meilleure que celle des autres banques centrales nouvellement établies.

banque centrale. Cette façon de voir aboutit, en 1920, à la Conférence Financière Internationale convoquée par la Société des Nations à Bruxelles afin d'exhorter les Etats nouvellement créés par le Traité de Versailles et autres traités à créer une banque centrale.

Dans les pays dépendants, des instituts d'émission locaux émettaient des monnaies - coloniales certes - mais centrales et rattachées aux métropoles (système colonial du Currency Board dans les colonies anglaises et système Franc Colonial dans les colonies françaises). Dans le cas, d'abord, de la Palestine sous mandat britannique, l'Office Monétaire Palestinien, ayant comme agent la Barclays Bank, jouait le rôle d'un institut d'émission similaire à ceux qui opéraient dans les pays colonisés à la même époque. Puis, avec la création d'Israël, le Département d'Emission de l'Anglo-Palestine Bank prit le relais de la Barclays Bank en tant qu'institut d'émission de la monnaie israélienne cette fois-ci. Dans la logique de l'historique des banques centrales - mise à part la situation dans laquelle se trouvait l'Etat d'Israël lors de sa création, et qui eut pour conséquence de repousser la création de la Banque d'Israël -, il n'y a rien d'étonnant que ce pays ait créé sa Banque centrale stricto sensu six ans après sa propre création.

De la sorte, la Banque d'Israël, fondée en 1954, a succédé à l'Anglo-Palestine Bank devenue Banque Nationale d'Israël en élargissant son rôle à celui d'une véritable banque centrale(121). Sa tâche était d'appliquer la politique de transformation du système des contrôles directs et administratifs(122) en un système de contrôles monétaires et financiers(123). La loi d'établissement de la Banque d'Israël(124) définit ainsi ses fonctions: "*... administrer, contrôler et diriger le système de crédit et le réseau bancaire d'Israël, en conformité avec la politique économique du gouvernement et les clauses de la présente loi, afin d'assurer par l'application des mesures monétaires*:

1) *La stabilisation de la valeur interne et externe de la monnaie du pays;*

2) *Un niveau élevé de la production, de l'emploi, du revenu national et des investissements*"(125).

Afin de remplir ces tâches, la Banque d'Israël appliqua les mesures habituelles de contrôle financier, c'est-à-dire le réescompte, la fixation des taux de liquidité des banques commerciales et le contrôle qualitatif et quantitatif du crédit.

LA BANQUE CENTRALE: LA BANQUE D'ISRAEL

Le concept de banque central n'est apparu que progressivement et, pourrait-on dire, presque furtivement ; il fallut, en effet, un certain temps avant que l'on se rendît compte, dans chaque pays, qu'une banque qui fonctionnait depuis déjà plusieurs dizaines d'années, sous des vocables divers qui n'étaient d'ailleurs jamais celui de "Banque Centrale" ("Banque d'Emission", "Banque de Réserve", "Banque Nationale" ou, tout simplement, "Banque de ..." suivi du nom du pays considéré), jouait en fait le rôle d'une banque centrale, c'est-à-dire d'un organisme occupant une place prééminente au sein du système bancaire et conditionnant son bon fonctionnement(119).

Historiquement, le concept de banque centrale - en tant qu'activité distincte des opérations commerciales des banques ordinaires - est généralement considéré comme ayant pris naissance en Angleterre. Cependant, lorsque la Banque d'Angleterre fut fondée en 1694, personne n'aurait pu penser qu'elle remplirait un jour les cinq fonctions qui représentent ce que l'on estime de nos jours être le rôle idéal des banques centrales:

1) Elle est l'organisme financier et de crédit de l'Etat ;
2) Elle détient une partie des réserves des banques commerciales ;
3) Elle détient ou gère les réserves d'or et de devises du pays ;
4) Elle a le monopole de l'émission des billets de banque ;
5) Elle peut contrôler le crédit(120).

En fait, les pouvoirs bancaires de la Banque d'Angleterre étaient tout à fait accessoires, puisque son objectif principal était de prêter 1,2 millions de livres sterling à l'Etat ; elle ne différait alors des autres banques que parce qu'elle était beaucoup plus importante que la plupart d'entre elles et que son capital était constitué par une dette semi-permanente de l'Etat et non par les ressources personnelles de ses associés. Ce ne fut que par étape que la Banque d'Angleterre joua l'ensemble de ces fonctions. Quant à la cinquième et, de toute évidence, la plus importante, fonction d'une banque centrale, le contrôle du crédit, la Banque d'Angleterre hésita longtemps à accepter un contrôle sur les autres institutions financières, mais elle apprit peu à peu à user d'une manière appropriée des pouvoirs dont elle disposait. Quand la Première Guerre Mondiale éclata, nombreux étaient ceux qui estimaient qu'un contrôle de ce genre relevait des fonctions normales d'une

Tableau 5: Indice des valeurs à la Bourse de Tel-Aviv (Moyenne annuelle ; base 100 en 1950)

Période	Emp.gouv., obligations indexées	Autres obligations gouvernementales	Obligations non gouvernementales	Actions privilégiées	Actions ordinaires
1949	80,9	-	99,5	95,7	95,9
1950	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0
1951	110,8	98,1	100,0	107,9	130,8
1952	133,2	98,0	96,0	109,3	136,8
1953	204,4	97,6	90,3	128,3	155,6
1954	290,5	98,7	86,9	171,5	228,8
1955	266,4	99,6	81,9	167,0	218,9
1956	276,9	99,5	77,9	156,6	188,2
1957	295,3	103,5	76,0	152,2	161,0
1958	311,7	103,5	76,6	150,4	146,8
1959	322,0	103,1	80,7	172,5	203,3
1960	312,3	102,9	92,1	205,9	413,7

***Source**: Statistical Abstract of Israël, Jérusalem ; in S. HARARI, ibid, p. 82.*

La Bourse en Israël est restée cependant un marché étroit et isolé sur le plan international. Cette étroitesse s'explique pour l'essentiel par les facteurs suivants(118):

1) La concurrence faite aux placements en actions par l'émission d'importants emprunts publics, dont certains ont le caractère d'emprunts forcés;

2) Le climat inflationniste de l'économie israélienne qui oriente une forte proportion de l'épargne des ménages vers les placements matériels (logements et biens semi-durables);

3) Le nombre assez restreint d'entreprises de taille importante qui puissent offrir des titres sûrs;

4) Enfin, la faiblesse du marché financier qui s'entretient, en quelque sorte, d'elle-même dans la mesure où, d'une part, son étroitesse le rend très sensible aux fluctuations extérieures, et où, d'autre part, l'éventail restreint des titres offerts ne permet pas de faire varier la composition des portefeuilles de façon très souple, réduisant ainsi les possibilités du jeu boursier dans les capitaux qui y sont engagés.

En 1960, les valeurs cotées à la Bourse de Tel-Aviv s'élevaient à 444 millions L.I. (valeur nominale), dont seulement 48,9 % représentaient des valeurs publiques, contre 70,8% en 1957, 71,8% en 1958 et 59,4 % en 1959[116]. En outre, 75% de ces valeurs étaient des obligations indexées, 19% des obligations ordinaires et 6% des actions[117]. Le tableau n° 5 nous montre l'évolution de l'indice des valeurs de la Bourse de Tel-Aviv de 1949 à 1960.

Tableau 4 - Quelques valeurs représentatives de la Bourse de Tel-Aviv

Au 31 décembre	**1958**	**1989**	**1960**	**Emission de droits en 1960**	**Dividende de 1959 (en %)**
Banque Leumi	149	282	393	2 sur 3 à 150 %	12,5
Banque Leumi Investment Co	102	214	379	1 sur 4 à 180 %	12,0 + prime 10 %
Ata Textile	82,75	148,5	217,5	1 sur 3 à 130 %	10,0
Israël Land Develop.	89	169	349,5	2 sur 3 à 110 %	14,0
Delek Fuel	95	206	316	3 sur 20 à 125 %	12,0
Teva, Pharmaceutic & Chimical Works	83	151	-	-	-
Palestine Potash Ltd	52	99	-	-	-
Rasco	84	105,5	217	-	14,5 prime 9 %
Africa Palestine	56	142	273,5	1 sur 2 à 120 %	12,5

*Source: **Bank of Israël Report**, 1960 ; in **S. HARARI**, op. cit., p. 80*

1950 et 1954, les actions ayant une valeur sûre pour préserver leur fortune de l'inflation, alors qu'en 1955 et 1956, ils préféraient les "valeurs indexées"(109). En effet, il existe en Israël une catégorie particulière d'actions ou d'obligations dont le montant nominal et les intérêts sont liés au taux de change de la livre israélienne par rapport au dollar et, parfois, à l'indice des prix à la consommation(110).

En effet, la nécessité d'augmenter les investissements de base avait contribué à engendrer un manque de liquidités ; les industriels ayant des difficultés à trouver des capitaux firent un appel démesuré aux crédits gouvernementaux(111). La première réaction du gouvernement fut de se tourner vers les épargnants par le lancement de valeurs liées à l'indice des prix ou au dollar, et dont les revenus bénéficieraient de certaines exonérations d'impôts(112). Aux émissions pour les entreprises industrielles et pour la navigation se joignirent des emprunts concernant l'immigration et la défense nationale dont la charge incombait entièrement à l'Etat, puisqu'il ne s'agissait pas d'entreprises dégageant des profits (par exemple, l'emprunt de la défense qui servit à couvrir les dépenses de la campagne du Sinaï en 1956).

Le fait qui caractérise le marché des valeurs mobilières en Israël est donc l'émission de valeurs indexées ; la grande popularité dont elles jouirent est due aux conditions de leur indexation. Le public choisit cette forme de placement parce qu'elle représentait une protection contre les tendances inflationnistes de l'économie israélienne(113). La principale méthode choisie en Israël fut l'émission d'obligations portant la garantie d'institutions d'utilité publique ; la loi d'encouragement à l'épargne, adoptée en 1955 par le Parlement, fournit une base légale à ces initiatives. Les dividendes et les intérêts étaient dégrevés de l'impôt sur le revenu et liés, soit à l'indice du coût de la vie, soit au cours de change du dollar, au choix du souscripteur.

Au premier trimestre de 1960, la Bourse de Tel-Aviv atteignit un record ; la valeur des actions traitées en bourse tripla en 1960 par rapport à 1959, sans compter les émissions israéliennes réservées aux Américains et cotées à Wall Street(114). Ce sont les actions industrielles qui firent le bond le plus spectaculaire: toutes firent plus que doubler et certaines, telles que "Teva" et "Potasse de Palestine", triplèrent de valeur (cf tableau n° 4). Pour réinvestir dans des secteurs non rentables encore, le gouvernement céda aux acheteurs privés israéliens et étrangers une partie du capital que détenait l'Etat dans des affaires fondées à 50 % et parfois à 75 % avec des capitaux publics(115).

La Bourse des Valeurs Mobilières

L'histoire du marché des valeurs israéliennes remonte bien avant la création de l'Etat d'Israël. Avant 1937, certains titres avaient été répartis parmi les Juifs de tous les pays, non pas sur une base commerciale mais plutôt par des moyens publics, dans le cadre de la propagande en faveur de la colonisation juive en Palestine(104). L'importante immigration allemande et l'accélération de l'importation de capitaux permirent, elles aussi, l'émission de valeurs. Le besoin d'une organisation et d'un certain contrôle sur les transactions de valeurs mobilières se fit ressentir lors des événements d'Ethiopie en 1935, lorsqu'une panique financière se produisit en Palestine. Cette année-là, une chambre de compensation fut fondée sous le nom de Tel-Aviv Securities Clearing House (Chambre des Echanges de Valeurs Mobilières de Tel-Aviv), sur l'initiative principale de l'Anglo-Palestine Bank qui s'assura la collaboration d'autres banques locales et d'agents de change(105).

En 1954, une société constituée par les banques et les autres membres de la Securities Clearing House, succéda sous le nom de Tel-Aviv Stock Exchange Ltd (Bourse des Valeurs Mobilières de Tel-Aviv) à la première chambre de compensation qui avait été dissoute. La Bourse des Valeurs en Israël constitue une synthèse de deux systèmes de bourse, le système anglo-saxon et le système latin: la Bourse compte parmi ses membres aussi bien des représentants des banques et des sociétés financières que des "brokers".

La Bourse de Tel-Aviv, dont 21 banques commerciales et 11 institutions financières et agents de change(106) sont membres en tant qu'intermédiaires officiels, occupe une certaine place dans la collecte des capitaux et assure les transactions sur les valeurs cotées(107). Dans les premières années de l'Etat d'Israël, le marché local a été mobilisé pour la diffusion des prêts gouvernementaux destinés à financer les besoins de la défense nationale. Les opérations d'émission des valeurs mobilières des entreprises privées ne se sont développées qu'à partir de 1950(108).

Toutefois, il était difficile de persuader les personnes disposant de capitaux de les placer en actions. La majeure partie de la population venait de pays (particulièrement d'Europe centrale) où la thésaurisation sous toutes ses formes était la forme usuelle de l'épargne. La tendance du public à acquérir, soit des actions, soit des obligations, dépendait de la conjoncture économique. Les investisseurs, par exemple, préféraient, entre les années

faut en outre citer les prêts à moyen et long terme fournis par l'Agence Juive, le gouvernement et les autres institutions. Des sommes importantes sont allouées pour l'octroi de crédits à l'agriculture. Parmi ces institutions de crédit agricole, il faut citer:

a) Le Kéren Hayessod[98], "Fonds de colonisation" fondé en 1920; instrument financier de l'Agence Juive, il fournit des emprunts à long terme pour le développement des établissements agricoles[99];

b) L'Association de Colonisation Juive en Palestine (PICA), fondée en 1882 ; organisation juive de crédit agricole pour la colonisation individuelle, elle aida environ 30% des colons ruraux juifs à s'installer[100];

c) Le NIR, fondé en 1935, la plus importante des coopératives de crédit ; son but est de procurer des crédits à moyen terme aux colonies agricoles[101];

d) La Banque Agricole d'Israël, fondée le 26 avril 1951 pour le soutien et l'encouragement du secteur agricole ; la majorité des actions de cette banque est détenue par l'Etat[102].

On peut encore citer la société "Bitzour ltd", l'"Agricultural Mortgage" et l'"Otzar Lehaklaout".

Parmi les institutions financières du secteur privé et parapublic qui participent au crédit à l'industrie, il convient de citer[103]:

a) La Banque Générale Hypothécaire, liée à la Banque Nationale d'Israël;

b) La Banque Industrielle d'Israël, contrôlée en partie par la Banque Leumi-Le-Israël et l'Association du Patronat Israélien ;

c) La Banque Hapoalin (Banque ouvrière), contrôlée par la Histadrouth et consacrant plus particulièrement son activité au secteur ouvrier et coopératif;

d) La Banque Otzar Lataasya, sous le contrôle de la Banque Leumi-Le-Israël et le gouvernement ;

e) La Banque Israélo-Américaine de Développement Industriel, contrôlée conjointement par la Banque Hapoalim et l'Ampal ;

f) La Banque Hypothécaire et de Développement d'Israël, créée par la Banque d'Escompte ;

g) Les sociétés d'investissement Ellener et Feuchtwanger.

Au premier rang de toutes ces institutions pour l'acheminement des fonds vers les valeurs de portefeuille et autres placements à long terme sur le marché financier, se trouve la Bourse des valeurs mobilières.

LE MARCHE FINANCIER EN ISRAEL[91]

Le marché financier est un marché de capitaux de longue durée qui représente l'ensemble des offres et demandes de capitaux pour des souscriptions au capital social des entreprises et des placements à long terme[92]. En Israël, les institutions qui favorisent la rencontre de ces offres et demandes sont en premier lieu les banques qui drainent les capitaux vers des placements à long terme (banques d'affaires), les sociétés d'investissement qui recueillent les fonds provenant de l'épargne privée et la Bourse des valeurs, lieu de négociation des valeurs mobilières.

Banques et sociétés bancaires d'investissement

Les banques commerciales consentaient, dans une mesure assez limitée, des prêts à moyen terme à l'industrie, à l'agriculture et aux organismes publics[93]. Il faut noter que la majeure partie des prêts à moyen terme provient du budget de développement de l'Etat qui est financé principalement par des emprunts, intérieurs et extérieurs[94], et, partiellement, par des emprunts aux banques ; ces crédits sont effectués soit directement, soit par l'intermédiaire des banques ou des sociétés bancaires d'investissement, souvent affiliées aux banques.

L'origine publique ou quasi-publique des capitaux destinés aux investissements, ainsi que la législation et la pratique financière et bancaire, expliquent en grande partie la structure des institutions de financement en Israël[95]. Ainsi, la majorité des capitaux disponibles transite, directement ou non, par les autorités publiques ; plus particulièrement dans le domaine du financement industriel. On aboutit ainsi à une structure presque pyramidale au sommet de laquelle se trouvent l'Etat, la Banque Leumi-Le-Israël et ses différentes sociétés auxiliaires, dont les fonds irriguent un ensemble d'institutions à vocation générale ou spécialisée. L'Etat procure aussi des avances hypothécaires pour la construction d'habitations à bon marché, en partie par l'intermédiaire des banques hypothécaires[96].

Nous avons déjà mentionné le rôle des sociétés auxiliaires de la Banque Nationale d'Israël (Banque Leumi-Le-Israël), qui furent fondées pour l'octroi de prêts à long terme à l'industrie et à l'agriculture notamment. La plus importante est l'Anglo-Palestine Bank Investment Company Ltd, qui obtient des fonds par l'émission d'actions et d'obligations et place ensuite ces fonds en titres négociables israéliens, en emprunts municipaux approuvés par le gouvernement et en tout investissement approprié[97]. Il

Une idée de l'importance relative des institutions bancaires parmi les intermédiaires financiers peut être donnée par la comparaison de leurs avoirs avec ceux de l'ensemble de ces intermédiaires, comme le montre le tableau n° 3.

Tableau 3: Avoirs des intermédiaires financiers israéliens à la fin des années 1950 à 1961 (en pourcentage)

	1950	1954	1958	1961
Institutions bancaires	74,2	61,0	53,5	48,4
Organismes d'assurance	10,2	15,1	19,2	20,0
Autres intermédiaires financiers	15,6	23,9	27,3	31,6
TOTAL	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**

N.B.: Les données pour les années 1950-1954 ne sont pas strictement comparables avec celles des années 1958-1961 à cause de plusieurs différences conceptuelles, mais celles-ci ne chageront pas la tendance évidente du tableau.

Sources: R. FLOERSHEIM, *op. cit., pp. 98-99, pour les années 1950 à 1954;* ***Bank of Israël,*** *Rapport annuel 1960, pp. 320, 330-331, 354 et 356, pour l'année 1958 ; Rapport annuel 1961, pp. 341, 347, 358, 363 et 365, pour l'année 1961.*

Les tableaux n° 2 et 3 montrent le rôle significatif joué par les institutions bancaires comme institutions financières et monétaires et comme intermédiaires financiers. Les caractéristiques qui placent les banques israéliennes dans les deux catégories d'activité financière expliquent leur influence sur la quantité de monnaie. Les banques ne sont pas limitées à transférer les fonds d'un compte à un autre ; elles influencent aussi le volume des disponibilités monétaires et par conséquent le volume et la création des moyens de paiement. Cette capacité de "créer" du dépôt est basée sur les exigences des réserves fractionnelles, c'est-à-dire le fait que les banques doivent être prêtes à n'importe quel moment à verser seulement une partie des fonds déposés chez elles ; elles n'ont pas besoin de maintenir les disponibilités en liquide et elles peuvent accorder des prêts sans faire face à des demandes de retraits immédiats en liquide(90).

En conclusion, les conditions de la mise en œuvre de la politique monétaire en Israël dépendent étroitement de la structure des institutions monétaires et bancaires et c'est ici que réside l'intérêt de l'étude de ce système.

Le tableau n° 1 montre:

1) La création d'un nombre restreint de nouvelles banques;

2) Une forte expansion du nombre de succursales des différentes institutions bancaires ;

3) L'augmentation du nombre de coopératives de crédit de 1948 à 1955, et leur diminution à partir de 1956 par suite de la liquidation ou de la fusion de certaines d'entre elles avec d'autres institutions.

Dans le domaine des opérations de prêt, les banques de commerce(86) et les sociétés coopératives de crédit fournissaient des crédits à court terme et un certain volume de crédit à moyen terme. Des crédits à long terme étaient accordées par les filiales des banques établies dans ce but, par les banques d'investissement et des organismes semi-publics(87).

Les institutions bancaires ont une importance particulière parmi les intermédiaires financiers. Outre leur rôle dans le processus d'épargne et d'investissement, elles prennent part au fonctionnement du mécanisme de paiements. Le double caractère des institutions financières est reflété dans la définition légale du "Banking Business" qui consiste à "*recevoir monnaie en compte courant du public qui sera payé sur demande par chèque, et de faire des avances aux clients*"(88). Recevoir des dépôts et accorder des prêts sont deux caractéristiques d'un intermédiaire financier, mais le droit des dépositaires de retirer de l'argent de leur compte à n'importe quel moment par le moyen de chèques place les établissements qui acceptent cela dans la catégorie des institutions financières monétaires(89).

Meir Heth évalue l'importance des banques parmi les institutions financières et monétaires en distinguant le total des liquidités dans l'économie en espèces (cash) et en dépôts à vue (demand deposits) ; plus les paiements seront effectués avec des dépôts à vue, plus sera important le rôle joué par les banques dans le mécanisme des paiements. Une ventilation des moyens de paiement en Israël est donné dans le tableau n° 2.

Tableau 2: Ventilation des moyens de paiement en Israël à la fin des années 1948 à 1961 (en millions de L.I.)

	1948	**1950**	**1954**	**1958**	**1961**
Dépôts à vue	70,2	125,0	201,9	408,5	625,1
Espèces	30,6	64,8	146,6	251,4	344,0
Total des moyens de paiement	**100,8**	**189,8**	**348,5**	**659,9**	**969,1**
Pourcentage des dépôts par rapport aux moyens de paiement	69,6	65,9	57,9	61,9	64,5

Sources: Bank of Israël, *Rapport annuel 1955, p. 156, pour les années 1948 à 1954, Rapport annuel 1961, p. 278, pour les années 1955 à 1961.*

B - La Bank Hapoalim (Banque des ouvriers)

Fondée en 1921 par l'organisation sioniste pour être l'institution centrale de crédit de toutes les entreprises coopératives, y compris les entreprises agricoles, elle aidait au développement des entreprises du mouvement syndical(79). Ses réserves et son capital ont doublé entre 1950 et 1954.

C - La discount Bank Ltd

Cette banque est considérée comme un des établissements bancaires les plus importants d'Israël. La Mercantile Bank of Israël Ltd qui, en 1953, succéda à la Banque Ottomane en Israël, lui est affiliée(80).

En résumé, l'Etat d'Israël depuis 1948 apporta, outre une expansion certaine, quelques changements dans la structure bancaire du pays.

Les affaires des banques étrangères subirent un certain déclin et les banques israéliennes virent s'accroître considérablement le nombre de leurs succursales (cf tableau n° 1). En 1960, Israël possédait 26 banques commerciales, 7 banques hypothécaires(81), 2 banques d'investissement(82) et 29 sociétés coopératives de crédit, disposant au total de 511 bureaux et succursales, soit environ une institution bancaire pour 5 000 habitants(83); cette proportion est proche de celle des pays d'Europe occidentale(84). De plus, la Banque de la Poste, qui s'occupait principalement d'opérations de "clearing", d'épargne et de comptes postaux, met des services bancaires à la disposition du public dans la plupart de ses bureaux(85).

Tableau 1: Nombre des institutions bancaires et de leurs succursales à la fin des années 1948 à 1960

	1948	1950	1952	1954	1956	1958	1960
Banques de commerce	**69**	**95**	**126**	**158**	**200**	**316**	**424**
Bureaux centraux	23	23	23	23	25	25	26
Succursales	46	72	103	135	175	291	398
Coopératives de crédit	**86**	**109**	**129**	**157**	**172**	**100**	**87**
Bureaux centraux	70	85	86	95	93	52	29
Succursales	16	24	43	62	79	48	58
TOTAL	**155**	**204**	**255**	**315**	**372**	**416**	**511**
Bureaux centraux	93	108	109	118	118	77	55
Succursales	62	96	146	197	254	339	456

*Sources: **David HOROWITZ**, The economic of Israël, Pergamon Press, Londres, 1967; pour l'année 1948, **Bank of Israël**, "Examiner of banks" ; pour les années 1950 à 1958, **Meir HETH**, op. cit., p. 40.*

L'une des particularités du système bancaire israélien est l'enchevêtrement entre le secteur public et le privé à tous les niveaux des activités des institutions bancaires, ainsi que l'imbrication de ces institutions par l'affiliation, la prise de participation, etc. Cette particularité rend l'étude du système bancaire assez complexe; néanmoins, un panorama rapide du noyau autour duquel se développa ce système rend notre tâche assez accessible. En effet, comme on l'a déjà mentionné, le système bancaire israélien a évolué autour de trois grandes banques dont les rôles ne sont pas négligeables et séparables de l'histoire de l'économie juive en Palestine.

A - La Banque Nationale d'Israël (ex. Anglo-Palestine Bank)

Une position spéciale est occupée par l'Anglo-Palestine Bank (devenue ultérieurement, en 1951, la Banque Leumi-Le-Israël, Banque Nationale d'Israël), fondée en 1902 par la société "Jewish Colonial Trust Ltd". Cette banque était le banquier attitré de l'organisation sioniste et de ses divers fonds. Elle fonda par la suite des sociétés spécialisées pour promouvoir les branches de l'économie juive en Palestine auxquelles ne pouvait suffire le crédit bancaire à court terme:

1) La Banque Hypothécaire (1921), qui joue un rôle essentiel dans le financement du bâtiment ;

2) Le Fonds pour l'Industrie (1944), qui a pour objet principal l'octroi de crédit industriel à moyen et long terme ;

3) Le Fonds à l'Agriculture (1944) pour l'octroi de prêts à moyen et long terme au secteur agricole ;

4) The Anglo-Palestine Bank Investment Company Ltd (1945), la première des banques d'affaires du pays, qui servait d'établissement de crédit à l'industrie, aux municipalités, aux conseils locaux et à bon nombre d'autres grandes sociétés tributaires du marché financier ; elle contribuait également aux souscriptions des principales émissions du pays(77).

De plus, la Banque Leumi-Le-Israël acquit, en 1954, 99 % des actions de la Palestine Corporation Ltd(78); elle possédait en outre 50 % des parts de l'Union Bank of Israël Ltd, qui contrôlait la Canada Israël Bank Ltd.

Lors de la fondation de l'Etat, l'Anglo-Palestine Bank, puis la Banque Leumi-Le-Israël, fut chargée, ainsi que nous l'avons mentionné, du rôle de banquier exclusif et d'agent financier du gouvernement d'Israël, jouant ainsi le rôle d'une quasi-banque centrale.

Banques et l'Inspecteur des Banques) nommés par le Trésor possédaient l'autorité nécessaire pour diriger les intermédiaires financiers dans le sens souhaité par le gouvernement dans le cadre de sa politique économique.

Rachel Floersheim, dans son étude sur les activités des intermédiaires financiers en Israël durant les années 1950-1954(74), les classait ainsi:

a) **Les institutions bancaires**: banques de commerce et sociétés coopératives de crédit;

b) **Les organismes d'assurance**: compagnies d'assurance-vie, autres compagnies d'assurance, fonds de prévoyance, caisses d'assurance;

c) **Les autres intermédiaires financiers**: compagnies financières du secteur public, compagnies financières quasi-publiques, compagnies de prêts non bancaires, sociétés de financement public et d'investissement, compagnies d'hypothèque, négociants des titres.

Les institutions bancaires d'Israël

Les institutions bancaires en Israël qui ont succédé aux institutions palestiniennes sous mandat ont évolué dans la continuité depuis la création du nouvel Etat. Ces institutions ont joué un rôle orienté par le gouvernement dans le financement des activités économiques du pays. En effet, elles mobilisaient une proportion plus grande d'avoirs liquides du pays pour les besoins de trésorerie de l'Etat. Les banques gardaient moins de réserves en espèces, beaucoup moins d'argent à l'étranger et investissaient leurs réserves liquides en bons du Trésor et en prêts au gouvernement(75). Les banques étaient orientées vers le financement des dépenses gouvernementales et assuraient les priorités de la politique économique de l'Etat (la défense, l'absorption de l'immigration massive et le développement du pays).

L'évolution des banques palestiniennes avait été fortement influencée par les méthodes bancaires anglaises du fait d'une part de l'appartenance du pays à la Zone sterling et des liens étroits qui existaient ainsi entre la Palestine sous mandat et la Grande-Bretagne, et d'autre part du droit commercial palestinien façonné sur le modèle britannique ; cependant, dans leurs efforts pour adapter la structure de leurs affaires aux besoins du pays, les banques empruntèrent certains traits aux banques continentales tout en y introduisant des modifications.

En Israël, les banques étaient pour la plupart développées selon le système des succursales: la Banque Leumi-Le-Israël, fondée en 1902 sous le nom d'Anglo-Palestine Bank, avait accru le nombre de ses succursales de 16 en 1948 à 100 en 1959(76) (cf tableau n° 1).

banquier et agent financier du gouvernement ainsi que tous ses ministères et départements"[71]. De plus, le Ministère des Finances a chargé la banque de l'administration de tous les emprunts d'Etat[72].

Le gouvernement s'est réservé à lui-même certaines fonctions fréquemment exercées par les banques centrales, notamment l'administration des devises étrangères. Le contrôle de celles-ci par le gouvernement ou par un contrôleur nommé par lui était indispensable dans cet Etat, à une époque où presque tous les pays ont adopté chez eux ce contrôle[73]. Une autre fonction que l'Etat s'est réservée est la surveillance des banques par l'entremise d'un inspecteur des banques. Cette fonction existait déjà sous le régime mandataire ; selon sa forme durant cette période, elle répondait au besoin d'un contrôle du crédit exercé par L'Etat comme partie de la politique du crédit. Les deux organismes officiels créés par l'ordonnance de 1941 pour assurer le contrôle du crédit en Palestine, le Comité Bancaire Consultatif (nommé par le Trésor et comprenant des représentants des banques et des membres officiels) et le Contrôleur des Banques (fonctionnaire officiel nommé par le Trésor et chargé d'exercer la surveillance et le contrôle financier sur la conduite des affaires bancaires dans le pays), continuèrent de fonctionner après la création de l'Etat d'Israël.

Nous pouvons dire, pour résumer le système monétaire israélien avant la création d'une banque centrale que le Département d'Emission de l'Anglo-Palestine Bank ne représentait rien d'autre qu'un organisme techniquement efficace. Il a permis la création sans heurt de la livre israélienne. Il s'est révélé lui-même techniquement à la hauteur de tous les besoins de l'économie du nouvel Etat dans le domaine de l'émission monétaire. Il a assumé des fonctions importantes en ce qui concerne l'émission d'emprunts publics et l'administration de la dette publique. Néanmoins, la rigidité de ce système n'a pas permis une plus grande utilisation des avoirs en devises étrangères pour répondre aux objectifs de l'économie locale ; d'autre part, le rôle du Département d'Emission, en ce qui concerne la politique du crédit et l'administration des devises étrangères, restait purement passif.

L'Etat d'Israël ne possédait pas de banque centrale durant cette période et c'est le Département d'Emission de l'Anglo-Palestine Bank et l'Etat représenté par le Ministère des Finances qui en partageaient les rôles. Les moyens de contrôle (le Comité Bancaire Consultatif, le Contrôleur des

réserves monétaires d'un peu moins de 1,293 million L.P. contre des engagements d'un montant de 0,997 million L.P.

Avant sa liquidation, le P.C.B., en application de sa décision de liquider ses réserves résiduelles, avait remboursé 3,6 millions L.P. aux Agents de la Couronne, au Royaume Hachémite de Jordanie et au gouvernement britannique en vertu d'accords financiers avec les gouvernements israélien et jordanien. Entre 1928 et 1952, l'Office paya plus de 5 860 000 L.P. sur ses revenus aux gouvernements de Palestine et de Jordanie.

Avec la fin de l'Office Monétaire Palestinien, on assiste à l'enterrement de l'institution palestinienne la plus importante, bien que sous mandat ; sa disparition reflète, d'un côté, "*le destin d'une nation*" qui "*se jouait sur sa monnaie*" et, d'un autre, l'avènement des institutions monétaires d'Israël.

LE SYSTEME MONETAIRE ET BANCAIRE ISRAELIEN

L'étude sur l'organisation monétaire et bancaire de la Palestine nous permet de comprendre la structure bancaire en Israël qui reste, malgré certains changements, en continuité avec l'ancien système. Après la création de l'Etat, les institutions bancaires continuèrent à se développer ; les banques s'efforçaient toujours de répondre aux besoins de financement de l'économie(65). La finance joua son rôle dans l'évolution économique israélienne où les banques ont vu tripler le volume de leurs opérations entre 1948 et 1952(66).

L'évolution du système bancaire s'est effectuée autour de trois banques principales(67), dont la banque Leumi-Le-Israël (l'ex-Anglo-Palestine Bank) qui avait été appelée par le gouvernement à établir un département spécial pour l'émission de la nouvelle monnaie du pays(68) ; en outre, elle avait été chargée de la gestion des emprunts de l'Etat émis dans le pays.

De 1948 à 1954, le "Contrôleur des Banques" assurait le contrôle des pouvoirs publics sur le système bancaire. Depuis 1954, la Banque d'Israël exerce ces fonctions(69).

Le système monétaire avant la création de la Banque d'Israël (1948-1954):

Entre 1948 et 1954, certaines fonctions d'une banque centrale ont été assumées par l'Anglo-Palestine Bank depuis l'introduction de la livre israélienne, en août 1948. Le paragraphe 15 de l'annexe à l'ordonnance de 1948 sur les billets de banque(70) stipule que "*la banque sera le seul*

En septembre 1949, les statuts de l'Office Monétaire Palestinien furent modifiés[60] pour lui permettre, avec l'accord du Secrétariat d'Etat britannique, d'allouer des réserves supplémentaires aux Agents de la Couronne aux colonies, qui étaient chargés de les affecter à l'acquittement des obligations du gouvernement palestinien dues au 15 mai 1948 - contribuant ainsi à l'établissement de ce qui était devenu, entre temps, le Royaume Hachémite de Jordanie[61]. Israël, en vertu des dispositions d'un accord financier avec le gouvernement britannique, abandonna ainsi toute réclamation relative à toute partie du reliquat d'actifs de l'Office Monétaire Palestinien[62].

Le premier juin 1950, le gouvernement jordanien procéda à l'émission de sa propre monnaie et la monnaie palestinienne fut retirée de la circulation sur son territoire. En conséquence, d'importantes quantités de monnaie palestinienne furent présentées par le nouvellement créé Office Monétaire Jordanien et par des banques commerciales au P.C.B. en vue de leur restitution. Fin septembre, date après laquelle elle n'eut plus cours légale en Jordanie[63], la quantité de monnaie palestinienne n'était plus que de 5,5 mil-lions L.P., contre 16,3 millions L.P. fin mars 1950.

Au cours de l'année suivante, des accords furent passés par le P.C.B., en collaboration avec la Barclays Bank (D.C. & O.), et la National Bank of Egypt, pour le remplacement de la monnaie palestinienne circulant dans la Bande de Gaza, l'enclave palestinienne sous tutelle égyptienne. Dans cette partie de la Palestine, la Barclays Bank échangea, d'avril à juin 1951, 1,7 million L.P. contre des livres égyptiennes ; cette somme fut remboursée auprès de l'Agence du Caire de la banque. Au même moment, quelques banques égyptiennes présentèrent les livres palestiniennes en leur possession contre rachat[64].

Vers la fin octobre 1951, le montant total en suspens des actifs en monnaie palestinienne était tombé à moins de 1,2 million L.P. et la monnaie n'avait plus cours légal en aucun endroit. L'Office Monétaire Palestinien proposa donc son auto-dissolution au Ministre des Colonies: il visait à interrompre le rachat de monnaie palestinienne au 31 mars 1952 et à transférer ainsi ses actifs restants à la garde des Agents de la Couronne aux Colonies. La Barclays Bank (D.C. & O.) devint dès lors l'agent de ces derniers, qui devinrent responsables devant le Ministre des Colonies pour tout rachat de monnaie palestinienne survenu après cette date, ainsi que pour la garde des actifs qui leur étaient transférés, dont faisait partie un fonds de

et 2,3 % à partir de 1949[54]. Pour les banques, la détention de bons du Trésor était rendue attractive à cause de la réglementation qui les assimilait officiellement à des actifs liquides, une concession importante en rapport avec la nécessité consécutive de ratios minimums de liquidité. De plus, le Département d'Emission, grâce à ce système, rachetait les bons au département bancaire de l'Anglo-Palestine Bank ou à d'autres banques commerciales quand la demande de billets l'exigeait. Ce procédé fut officialisé en 1950 quand les banques furent informées que le Département d'Emission se préparait à réescompter les bons du Trésor à un taux fixe de 2,5% par an[55]. Pour le gouvernement enfin, les bons du Trésor constituaient, bien sûr, un important instrument d'emprunt. Leur émission marqua le début du processus inflationniste. La prorogation des bons du Trésor après leur échéance était négociée directement entre le Département d'Emission et le Trésor.

Le Département d'Emission ne s'arrogea pas le droit, durant son existence, d'escompter les billets commerciaux et de prêter des fonds aux banques commerciales pour la principale raison que le contexte économique favorisait l'expansion de la monnaie et du crédit et qu'il n'était pas souhaitable de les faciliter davantage au moyen de tels prêts ou réescomptes[56]. La livre israélienne, à ses débuts, fut cotée au pair de la livre sterling. Cependant, son taux de change en US $ tomba de 3 à 1, d'où des taux de change croisés déréglés. Ceci fut réparé en septembre 1949 avec la dévaluation de la livre israélienne immédiatement consécutive à celle de la livre sterling et dans les mêmes proportions.

Après le retrait de Palestine des services de l'Office Monétaire Palestinien, sa fin devenait prévisible. Le Département d'Emission de l'Anglo-Palestine Bank commença, dès que la conversion monétaire fut achevée en Israël, à présenter au P.C.B. de gros montants de monnaie en vue de leur rachat. Entre octobre 1948 et juin 1949, les actifs du Département d'Emission libellés en livres palestiniennes avaient diminué de 25,638 millions à 0,375 million L.P.[57]. Fin août, le Département n'avait plus qu'à achever la restitution de ses stocks de billets-monnaie et, en septembre 1949, la rubrique "Currency Notes" avait disparu de ses relevés, la restitution étant conclue en ce qui concernait Israël[58]. Des montants additionnels furent restitués par l'Ottoman Bank à Amman. Dès l'année financière 1949-1950, l'activité émettrice du P.C.B. devint quasi-nulle. Seules deux émissions furent enregistrées cette année-là, totalisant 200 000 L.P.[59].

législatif le soin de réfléchir au système monétaire dont il voulait doter le pays(46).

Les premiers billets émis par l'Anglo-Palestine Bank étaient également improvisés. Ils avaient été conçus à un moment où le nom même de l'Etat putatif n'avait pas encore été décidé (autrement dit avant la création d'Israël)(47) et où la monnaie de cet Etat était une notion encore plus vague. Les billets furent imprimés aux Etats-Unis et, bien qu'il s'agissât de billets israéliens, ils portaient l'inscription "livre palestinienne" en hébreu, en arabe et même en anglais, qui n'était pourtant plus langue officielle(48).

Le pays disposa d'un mois, entre la promulgation de l'ordonnance sur les billets et le moment où la livre israélienne devint l'unique devise légale en Israël, pour remettre ses billets-monnaie au Département d'Emission en échange de billets de banque(49). Après cette date, le Comité nommé pour diriger le Département d'Emission(50) était autorisé, et non obligé, à échanger les livres palestiniennes qui avaient, en fait, acquis le caractère de monnaie étrangère. Les anciennes pièces conservaient par contre cours légal.

La conversion en elle-même ne présentait pas de difficulté particulière. La confiance de la communauté juive à l'égard de l'Anglo-Palestine Bank(51) justifiait la décision de lui accorder le privilège d'émission. Le Département d'Emission recueillit environ 26,5 millions L.P. en billets du public, contre lequel il émit un montant équivalent en livres israéliennes(52). Le Département ne tarda pas à envoyer ces billets au Royaume-Uni pour rachat, le produit lui étant crédité à un compte intitulé "Palestine n° 2 Account"(53) par le P.C.B., compte qui ne pouvait être actionné qu'avec la permission de la Banque d'Angleterre. D'où cette situation singulière d'une partie substantielle des réserves monétaires d'un pays bloquée à l'étranger.

En novembre 1948, le Département d'Emission inclut pour la première fois des bons du Trésor à ses actifs. L'émission de ces bons d'un montant nominal de 10000 L.I. avait été autorisée par une ordonnance du 20 octobre 1948, en vertu de laquelle le Département d'Emission agissait en qualité d'intermédiaire entre le Ministère des Finances et les banques. Le premier informait le Département de son intention d'émettre des bons du Trésor et des montants d'émission ; ensuite, le Département conviait les représentants des banques commerciales et décidait de leurs allocations respectives. D'une durée de 91 jours et portant un taux d'intérêt de 2 % par an, les bons du Trésor étaient émis et renouvelés à un taux d'escompte compris entre 1,7

pair des nouveaux billets contre les anciens[33]. Le taux de conversion entre l'ancienne unité de compte et celle qui lui succède est comparable au taux de change entre deux monnaies de pays différents. L'importance économique de ce taux de change réside dans le fait qu'il préserve la continuité de la monnaie. Knapp[34] avait montré qu'une unité de compte ne peut être définie qu'historiquement, qu'elle tire son sens du "lien récurrent" qui la rattache à la devise qui l'a précédée[35], quelle qu'elle fut, et que ce lien est établi par le taux de conversion décidé par l'Etat. Keynes adopta cette vision du phénomène de succession monétaire, ajoutant toutefois que si l'Etat manque à formuler cette conversion, le marché ne pourra pas s'empêcher de se charger d'établir une parité entre les deux[36]. Dans le cas présent, la conversion fut facilitée psychologiquement par le fait qu'elle fut fixée au pair (une livre israélienne contre une livre palestinienne).

En vertu des termes de l'Accord avec le gouvernement israélien, l'Anglo-Palestine Bank séparait totalement l'émission de billets de toute autre activité[37]. Son Département d'Emission tenait des comptes distincts de son Département bancaire et constituait une personne morale distincte[38]. Les pertes et profits du Département d'Emission relevaient exclusivement du compte du gouvernement[39]. Il publiait des relevés hebdomadaires de ses actifs et de ses engagements[40]. La réglementation relative aux réserves qui devaient être constituées par le Département contre chaque émission[41] était, à l'origine, très conservatrice: pas moins de la moitié de ses actifs devait être constituée en or, réserves de devises et billets émis par le P.C.B. ; le reste devait être constitué de bons du Trésor et d'obligations, de billets commerciaux et droits issus (engagements) de prêts accordés à d'autres banques en Israël. Toutefois, la loi sur les billets de banque[42], votée en juin 1949, amenda l'Ordonnance et l'Accord par l'ajout d'un simple mais hautement incitatif alinéa[43]: parmi les actifs qui devaient constituer ensemble au moins la moitié des réserves du Département d'Emission figuraient désormais les bons d'Etat fonciers.

L'accord entre le gouvernement d'Israël et l'Anglo-Palestine Bank était une "improvisation"[44], prévue pour durer dix mois à l'origine, le gouvernement disposant en outre du droit d'y mettre un terme prématurément, à la fin de chaque trimestre sous réserve d'en informer la banque six mois à l'avance. En réalité, il fut reconduit plusieurs fois et resta en vigueur jusqu'en décembre 1954[45], quand la Banque d'Etat, c'est-à-dire la Banque d'Israël, démarra ses activités. Ceci afin de laisser au corps

L'Etat d'Israël ayant été institué, prévalait à ce moment-là une situation inédite dans l'histoire monétaire mondiale. Pour commencer, l'Etat n'avait aucune institution monétaire, si ce n'est qu'il s'était approprié en bloc du système palestinien en vigueur au 14 mai 1948[25]. Pourtant, le système monétaire était largement théorique: l'Office Monétaire Palestinien avait cessé d'émettre la monnaie et ses activités étaient de ce fait limitées au rachat de monnaie et à la gestion des réserves. De plus, il n'était pas une institution israélienne et le gouvernement israélien n'avait aucun pouvoir sur lui. Dans ces conditions, Israël ne pouvait pas conduire de politique monétaire propre. Même la quantité de monnaie circulant dans le pays était inconnue. Autre anomalie, la livre palestinienne était la monnaie commune à des peuples en guerre. L'Anglo-Palestine Bank qui avait un rôle spécifique, "*en prévoyant les circonstances critiques, avait converti les avoirs en sterling jusqu'à un montant de plusieurs millions de livres en billets de banque palestiniens et tenait ces millions supplémentaires en réserve dans ses coffres. De cette manière, elle s'est protégée elle-même et a protégé le système bancaire local contre le danger de se trouver sans instruments de paiement légaux au cas d'un besoin subit d'un accroissement de la circulation*"[26], ou, autrement dit, pour pouvoir répondre à toute hausse soudaine et importante de la demande de monnaie. Bien qu'une telle situation ne se soit jamais présentée, une révision du système monétaire était devenue inévitable.

Le 16 août 1948, le gouvernement israélien conclut avec l'Anglo-Palestine Bank un accord qui prévoyait la création auprès de la banque d'un Département d'Emission ayant le monopole de l'émission de monnaie en Israël. L'accord fut inclus dans l'ordonnance sur les billets, promulguée le même jour[27]. Elle fut complétée par l'ordonnance sur la monnaie, également promulguée le 16 août[28]. Cette dernière institua la livre israélienne, divisée en 1000 mils, nouvelle unité monétaire d'Israël[29] et lui donna cours légal[30]. La nouvelle unité monétaire remplaçait la livre palestinienne, la relation entre les deux étant définie comme suit: "*où que ce soit, et dans n'importe quel but, dans le passé ou le futur, quand il est fait référence à une livre ou une livre palestinienne, ou Lirah Eretzisraël ou Lirah palestinienne, ou Lirah, oralement ou par écrit, cette référence doit être convertie en référence à une livre israélienne*"[31].

L'ordonnance sur les billets autorisait l'Anglo-Palestine Bank à émettre des billets de 500 mils ou de montant supérieur[32] et décidait l'échange au

LA NAISSANCE DU SYSTEME MONETAIRE DE L'ETAT D'ISRAEL ET LA FIN DE L'OFFICE MONETAL PALESTINIEN

Quand l'Etat d'Israël fut créé, la livre palestinienne continua, au début, d'être la monnaie du pays, bien que l'ancien système d'émission, contre paiement en sterling à Londres, ait cessé de fonctionner. L'accroissement de la circulation de monnaie en Palestine, avant la fin du mandat, était considérable ; à fin mars 1948, cette circulation avait atteint le chiffre record de 60 millions de livres palestiniennes(23) dont une partie avait été neutralisée par l'Anglo-Palestine Bank. L'Office Monétaire Palestinien, ayant une fois de plus envoyé en Palestine une grande quantité de monnaie à vue émise comme d'habitude, ferma son centre d'émission fin avril 1948 "*dans la mesure où la sécurité des stocks de réserves monétaires ne pouvait plus être garantie*"(24). La majeure partie des stocks fut transférée à Haïfa, où un "Centre Monétaire" continua de fonctionner pendant un mois ; le reste fut envoyé à Amman où un Centre Monétaire fut ouvert le 8 mai par l'Ottoman Bank, ayant fonction d'Agent du P.C.B. Le 14 mai, jour de la déclaration de la création de l'Etat d'Israël, le Centre Monétaire de Haïfa fut fermé et les réserves restantes envoyées au Royaume-Uni. Un organisme chargé du rachat (mais pas de l'émission) de monnaie palestinienne fut créé auprès de la Barclays Bank (D.C. & O.) de Londres en juin 1948. Cependant, les habitants de Jordanie pouvaient compter sur l'Office Monétaire de Palestine tant pour l'émission que pour le rachat de monnaie, mais des modalités similaires ne profitaient pas à ceux d'Israël.

Le retrait de Palestine des instances du P.C.B. coïncidait avec celui du Mandat et des troupes britanniques. Ce désengagement sema le chaos dans les organes administratifs du pays. Il était théoriquement concevable que, même après la partition de la Palestine, l'Office continuât de fonctionner comme auparavant, à la différence près que des centres d'émission auraient été maintenus en divers endroits du pays. La monnaie palestinienne continua de circuler à travers la Palestine et la Jordanie. La Barclays Bank (D.C. & O.) qui - comme nous l'avons précisé - s'était chargée de l'émission de monnaie au nom du P.C.B., continua d'exercer ses fonctions. L'Office en tant que tel ne fut dissout que bien plus tard et ses statuts n'avaient pas encore été modifiés. Le P.C.B. conservait, donc, en théorie, son obligation d'émission et de rachat. Il est intéressant de s'interroger sur les suites qui auraient pu être données à une éventuelle plainte en justice contre un refus d'émission de monnaie en Palestine dont se serait rendu coupable l'Office. En pratique, toutefois, le cas ne se présenta pas.

capitale de sa souveraineté qui s'exprimerait dans un système monétaire national"[18]. Dans l'une de ses premières décisions, la Cour Permanente Internationale de Justice déclara que "*c'est un principe, en fait, généralement accepté qu'un Etat puisse légiférer sa propre monnaie*"[19]. Aujourd'hui, chacun attend de l'Etat qu'il assure la stabilité de la monnaie. Il en résulte que la monnaie occupe une position importante dans le champ de prérogative de l'Etat. C'est ainsi que **G. F. Knapp** formula sa célèbre **Théorie publique de la monnaie** dans laquelle il alla jusqu'à présenter la monnaie comme une "*création de la loi*"[20]. Sa théorie est critiquable sur bien des points[21]. Mais même les détracteurs de cette théorie ne peuvent sous-estimer son influence majeure surtout dans l'entre deux-guerres, lorsque l'on essaya de justifier théoriquement l'abandon de l'étalon-or au profit de monnaies contrôlées, manipulées par l'Etat[22].

Les développements ci-dessus ont été abordés afin de comprendre les changements particuliers relatifs à la création de l'Etat d'Israël. Certains des changements économiques intervenus après la création de l'Etat auraient été possibles sans qu'un changement politique majeur ne les ait précédés, comme l'accélération du développement économique ou l'accroissement de la production industrielle par exemple. Mais d'autres, comme l'immigration massive, la mise en circulation d'une nouvelle monnaie, l'endettement extérieur, la réorientation du commerce extérieur sont le fruit de la transformation politique en Etat souverain de ce qui faisait autrefois partie d'un territoire sous mandat. Sur bien des points, la Palestine en tant que mandat se distinguait des Etats souverains dans la seule mesure où elle était dirigée de l'extérieur; c'est-à-dire qu'il s'agissait d'un système fermé, d'une entité économique et politique comme tout autre Etat, à cette exception près que les pouvoirs de souveraineté n'étaient pas exercés par un gouvernement indépendant représentant le peuple palestinien. En matière économique, la Palestine en tant qu'entité était bien différente des pays voisins ou éloignés. Il y avait des droits de douane et elle possédait sa propre monnaie, mais ni les droits de douane ni la monnaie ne pouvaient être utilisés, comme ils le sont dans un Etat souverain, en tant qu'instruments de politique économique. **La monnaie, en particulier, était soigneusement tenue à l'écart des pouvoirs discrétionnaires d'une autorité économique**. Il est donc légitime d'attribuer bon nombre des développements économiques du nouvel Etat, particulièrement dans le domaine monétaire, à son émancipation politique.

D'après certains auteurs, les barrières douanières "*ne protègent pas*" une économie nationale, mais témoignent plutôt de "*son existence*". Car si les droits de douane et autres restrictions analogues ne se dressaient pas à la frontière des Etats, il n'y aurait plus aucune différence entre commerce intérieur et extérieur(14). L'abolition des barrières douanières entre les pays de l'Europe actuellement est assimilée à "l'ouverture des frontières". La Palestine, il est vrai, possédait déjà des droits de douane qui la distinguaient des autres pays en tant qu'entité économique. Mais le mandataire ne souhaitait conduire de politique douanière que dans le sens qui avantageait l'économie dominante britannique. Cela devait aussi changer avec la création d'Israël.

Sous le régime du mandat, les relations extérieures palestiniennes, y compris consulaires, n'étaient pas prises en charge par les institutions diplomatiques ou consulaires palestiniennes (qui étaient inexistantes, les britanniques ayant intentionnellement empêché le développement de pareilles institutions) mais par des organes britanniques. Que ce soit dû au manque d'organisation ou à la clause "Porte ouverte" incluse dans le Mandat, la puissance commerciale de la Palestine dans les affaires économiques internationales n'a jamais été intégralement exploitée. Après mai 1948, des services consulaires et diplomatiques furent évidemment créés afin de protéger et promouvoir les intérêts publics et en particuliers à l'étranger. De plus, le pouvoir de conclure des traités étant une prérogative des Etats souverains, il était désormais possible de passer des alliances commerciales qui allaient modifier les relations commerciales du pays de manière radicale.

Dans cet esprit, le pouvoir d'endettement du nouveau gouvernement faisait partie intégrante de la souveraineté économique. Le gouvernement de Palestine avait conduit une politique bancaire très prudente et n'avait souscrit qu'un seul emprunt à l'étranger. Israël, dans les premières années de son existence, fit une plus grande utilisation des prêts internationaux pour son développement économique que le gouvernement palestinien durant toute sa magistrature(15).

L'aspect monétaire est une partie essentielle de la souveraineté économique. L'approche juridique classique du phénomène monétaire est fondée sur le postulat que la monnaie est un "*mécanisme d'Etat*"(16). "*L'Etat a le pouvoir absolu et exclusif d'émettre et de retirer la monnaie comme d'en régler le cours*"(17). Cette souveraineté monétaire serait "*une forme*

qui il revenait donc de décider de ses relations avec le monde extérieur. L'objet ici est de découvrir les conséquences économiques, et surtout monétaires, de cette transformation politique.

La réalisation de la souveraineté économique était intimement liée à l'avènement d'une nouvelle entité politique en Palestine. Il est donc utile, dès lors, de s'intéresser aux divers attributs de la souveraineté économique ; celle-ci signifie les pouvoirs suprêmes, "*absolus et perpétuels*", dévolus à l'Etat en matière législative, exécutive et judiciaire pour toutes les affaires économiques, et recouvre également la liberté d'action de l'Etat tant à l'intérieur de ses frontières que dans le cadre de ses relations extérieures. Ce qui nous intéresse surtout ici concerne les manifestations de souveraineté économique qui influent sur les relations d'Israël avec le reste du monde. Les observations qui vont suivre sont donc concentrées sur les aspects de la souveraineté économique sur lesquels a été basée la création de l'Etat juif.

La réalisation de cette souveraineté économique dans les domaines de l'immigration, du contrôle fiscal, des douanes, des affaires étrangères (principalement dans la conclusion des accords économiques avec d'autres Etats) et, surtout, dans le domaine monétaire (par l'instauration d'un système monétaire indépendant) va être décisive pour l'élaboration d'une politique économique et particulièrement monétaire. L'étude de cette souveraineté est importante, car elle permet de comprendre la raison de l'existence d'une politique économique et monétaire en Israël et son absence en Palestine.

La situation politique qui conduisit à la création de l'Etat d'Israël était d'abord marquée par une lutte triangulaire(12). Pour les protagonistes, il s'agissait d'une question d'une importance vitale: le pouvoir décisionnel en matière d'immigration, considéré par Hawtrey comme "*l'une des composantes majeures de la souveraineté économique*"(13) et, dans le cas d'Israël, probablement le facteur le plus important dans l'histoire de la fondation politico-économique d'un Etat dans le monde contemporain.

Une autre manifestation de la souveraineté réside dans le contrôle fiscal. Elle s'explique par l'importance de la politique fiscale des Etats modernes dans l'exercice de la politique économique. Le fait qu'avec l'institution de l'Etat d'Israël, les décisions en matière de fiscalité et de dépenses publiques aient été transférées de la puissance mandataire aux Juifs, a eu des conséquences majeures sur les affaires économiques intérieures et extérieures.

d'adapter les formes du crédit aux besoins changeants de la vie économique du pays, car elles étaient influencées par les dépenses considérables faites par Israël pour assurer sa "sécurité", absorber une immigration à grande échelle et développer le pays.

Après ce rappel historique, nous étudierons les institutions monétaires de l'Etat d'Israël. Cette étude sera axée sur trois thèmes principaux:

- D'abord, la souveraineté économique de l'Etat d'Israël, particulièrement dans le domaine monétaire, attribuée à l'émancipation politique du Nouvel Etat ;

- Ensuite, le système monétaire israélien et l'abolition de l'Office Monétaire Palestinien ;

- Enfin, le système bancaire israélien: son évolution, ses structures et son rôle dans la réalisation des objectifs économiques de l'Etat. Nous étudierons plus particulièrement les fonctions et les moyens d'intervention de la Banque d'Israël, qui est une pièce maîtresse de l'apareil exécutif de la politique monétaire du gouvernement israélien.

LA SOUVERAINETE ECONOMIQUE ET LA CREATION DE L'ETAT D'ISRAEL

Quand la Palestine fut divisée en 1948, et l'Etat d'Israël fut créé sur une partie de son territoire, les nouvelles frontières ne marquaient pas seulement les limites d'un nouvel Etat politique, mais également celles d'une nouvelle entité économique: l'achèvement de la souveraineté économique faisait partie intégrante de la création politique de l'Etat juif.

Le changement physique induit par la partition de la Palestine était, bien sûr, moins important que le changement social. La géographie du territoire attribué à Israël demeurait essentiellement ce qu'elle avait été, malgré les transformations économiques et sociales profondes de la Palestine et bien que d'importants travaux de développement aient été effectués dans les régions à forte concentration démographique juive, durant la période sous-mandat, tels que l'irrigation, le reboisement, l'attribution des terres et la construction de nouvelles routes, qui augmentèrent le potentiel économique du pays. Mais les caractères fondamentaux (climat, géologie, etc.) restaient ce qu'ils avaient toujours été. Le grand changement fut politique. Jusqu'en 1948, les Anglais, en tant que puissance mandatrice, détenaient *les pleins pouvoirs en matière législative et administrative*. Après cette date, ces prérogatives furent reprises par le gouvernement israélien, à

que la communauté de monnaie entre lui et les Arabes de Palestine et de Transjordanie n'entrainait pas des désavantages pour son économie ou des avantages non désirables pour l'économie arabe.

Avec l'entrée en vigueur, le 17 août, d'une nouvelle loi monétaire, l'Etat juif réalisa l'indépendance dans le domaine de la monnaie. La création d'une nouvelle unité monétaire, la livre d'Israël (L.I.), signifiait avant tout la "nationalisation" des affaires monétaires de l'Etat d'Israël, la dissociation de la réserve monétaire de l'ancienne organisation, laquelle était partagée avec les Arabes des deux côtés du Jourdain.

La planification d'un nouveau système monétaire avait mis l'Etat en présence de trois possibilités:

1) L'émission de papier-monnaie directement par l'Etat ;

2) L'émission de billets de banque par l'entremise d'une banque centrale, qui restait encore à instituer ;

3) L'attribution de toutes ou de quelques-unes des fonctions d'une banque centrale à une institution déjà existante.

L'Etat se prononça en faveur de la troisième solution et conclut une convention de privilège (qui fait partie de l'ordonnance sur les billets de banque du 17 août 1948) avec la Banque Anglo-Palestinienne qui créa, comme stipulé dans la convention, un département d'émission spécial. La structure financière du **Département d'Emission de la Banque Anglo-Palestinienne** était très simple: il n'avait ni capital, ni réserves ; la couverture de l'émission des billets devait être intégrale et consistait en or, billets monétaires émis par l'Office Monétaire Palestinien, devises étrangères, bons du Trésor et autres titres du gouvernement. La situation dans laquelle se trouvait l'Etat eut pour conséquence de repousser la création de la Banque d'Israël qui ne s'effectua qu'en 1954.

Bien qu'Israël ait été créé en 1948, ses assises économiques étaient antérieures à sa création. C'est le mouvement sioniste qui créa l'instrument financier indispensable au développement de l'économie juive en Palestine. Ainsi, dès le début du XXème siècle, a été fondée la Compagnie Anglo-Palestinienne, dont le siège social se situait à Londres ; très vite, cette société ouvrit des agences en Palestine. Et, lors de la création de l'Etat d'Israël en 1948, existait déjà dans le pays un système bancaire capable de répondre aux besoins de l'économie. Les institutions bancaires continuèrent de se développer après la création du nouvel Etat. Les banques s'efforcèrent

juive de l'économie a été un des facteurs principaux ayant entraîné un changement de politique.

Le boom économique achève aussi de doter le judaïsme palestinien d'un substrat économique. Avec son industrie, son agriculture, sa langue, ses institutions sociales et culturelles, sa milice et son quasi-gouvernement, le yichouv possède dorénavant d'évidentes caractéristiques nationales et étatiques(10). L'expérience militaire accumulée par les Juifs palestiniens au cours de la guerre avive leur conscience nationale et renforce leur confiance en eux-mêmes. Désormais, la tutelle britannique est devenue un joug: la communauté hébraïque de Palestine entre en conflit avec son ancien protecteur. Cette prise de conscience nationale est à la base du tournant de la politique sioniste.

Dans ce contexte économique à l'issue de la Deuxième Guerre Mondiale, le problème palestinien se présente sous une apparence nouvelle. La "conscience mondiale" est bouleversée par la révélation de l'ampleur du génocide perpétré par les Nazis. Ajoutons à cela que les troubles entre Arabes et Juifs reprennent après la guerre et que la situation des Britanniques devient intenable dans le pays. Ainsi, le 29 novembre 1947, les Nations-Unies décident le partage de la Palestine et le gouvernement britannique fait savoir que, le 15 mai 1948, le dernier soldat britannique aura quitté le pays.

A quelques heures de la fin du mandat britannique sur la Palestine, les membres du Conseil National Juif proclament la création de l'Etat d'Israël. Au moment de la proclamation du nouvel Etat, il était clair que la jeune République serait obligée d'agir aussi promptement dans le secteur monétaire que dans les autres domaines. Toute hésitation aurait été dangereuse. Le dernier représentant de l'Office Monétaire Palestinien quitta le pays le 15 mai, en même temps que les troupes britanniques, sans qu'aucun arrangement provisoire n'ait été élaboré. Cela signifait que, techniquement, le système monétaire avait cessé de fonctionner. Il est vrai que l'Office continuait encore à exister à Londres ; il était même prêt à accepter les billets palestiniens et à créditer à la banque officielle le montant correspondant en livres sterling. Mais le système, assurant l'émission de billets de banque en Palestine d'après des instructions télégraphiques de Londres, prit fin le 15 mai 1948(11).

Une action rapide était en outre nécessitée par le fait que l'Etat d'Israël s'est immédiatement trouvé en guerre avec les Arabes. Il lui a fallu s'assurer

C'est pourtant le secteur économique juif, doté d'une organisation moderne et disposant d'importantes réserves de main d'œuvre qualifiée, qui bénéficie surtout de l'expansion(4). La population active juive est estimée à 237 500 personnes et atteint ainsi l'indice 229 par rapport à l'année de référence 1938 (base 100)(5). Le capital juif investi entre 1940 et 1944 s'élève à 6 millions de livres palestiniennes, l'équivalent industriel importé au cours de la même période montre un chiffre de 1101000 L.P.(6). La production industrielle du secteur juif passe de 9 millions L.P. en 1937 à 20,5 millions L.P. en 1942.

La production globale (biens et services) s'accroit d'un tiers entre 1939 et 1943(7). Ascension démesurée aussi en ce qui concerne les exportations de biens manufacturés (produits pétroliers non compris), qui passent de 983000 L.P. en 1940 à 4496000 L.P. en 1944, dont 60% à destination des pays du Moyen-Orient, soit le sextuple du volume des exportations vers cette région en 1939(8). Dans l'industrie diamantaire, la valeur des produits exportés, qui représentait 200000 L.P. seulement en 1941, monte en flèche à 3,3 millions de L.P. en 1944. Même évolution dans la confection, où la production progresse de manière surprenante (13000 L.P. en 1940, 276000 L.P. en 1943). La production d'énergie électrique double en l'espace de cinq ans, de 1939 à 1944, tandis que la production de potasse triple entre 1937 et 1945(9).

Progrès notables également dans l'agriculture. La hausse des cours mondiaux entraîne un développement rapide qui se manifeste aussi bien dans le secteur juif que dans le secteur arabe, particulièrement en ce qui concerne la culture des légumes, et malgré l'interruption des exportations d'agrumes.

Lorsque la guerre s'acheva, la croissance industrielle se ralentit brusquement et les importations en provenance de la Grande-Bretagne menacèrent à nouveau l'industrie locale: mais à présent, la croissance qui avait eu lieu pendant la guerre avait transformé le secteur juif de l'économie en une force avec laquelle il fallait compter. Il ne désirait pas en revenir à la domination britannique d'avant guerre, et une frange beaucoup plus importante de la population juive avait intérêt à maintenir l'expansion industrielle. Cette nouvelle situation donna l'impulsion économique aux velléités d'indépendance politique de la communauté juive après la guerre. Contrairement aux Arabes, la communauté juive n'avait pas formulé de pareilles demandes avant la Seconde Guerre Mondiale parce qu'il était évident qu'une Palestine indépendante serait arabe. La nouvelle domination

La Génèse du Système Monétaire de L'État d'Israël

Zakaria FAWAZ (*)

La Deuxième Guerre Mondiale a fait apparaître de nouveaux facteurs économiques et politiques qui vont bouleverser la situation du Yichouv(1). *"Avant la guerre, l'économie palestinienne (spécialement le secteur industriel et manufacturier) était dominée par l'économie métropolitaine britannique. Le développement de l'industrie légère locale était particulièrement entravé par les importations de biens de consommation en provenance de la Grande-Bretagne. Suite en partie à cet état de choses, des tendances anti-britanniques devenaient perceptibles même dans la communauté juive..."*(2).

Pour la Palestine, la guerre est le signal d'une expansion sans précédent. Le pays devient une importante base britannique, ce qui engendre une activité économique considérable. On estime les dépenses militaires nettes des forces armées en Palestine pour la période 1939-1944 à 113 millions de livres sterling(3). L'Angleterre encourage le développement de la production locale à la suite de l'interruption des échanges commerciaux traditionnels. D'où une demande quasiment illimitée qui provoque un développement rapide de l'industrie. Les travaux publics et militaires absorbent des milliers de travailleurs, supprimant radicalement le chômage arabe.

(*) Professeur à l'Université Libanaise.

5/6/99 Kosovar leader Ibrahim Rugova arrives in Italy.
5/10/99 German chancellor Schroeder prepares to travel to Beijing.
5/11/99 NATO contests Serb claims that it is withdrawing its forces from Kosovo.
5/12/99 The air campaign on its 50th day.
5/13/99 NATO claims it has inflicted heavy damage to units within Kosovo
5/14/99 NATO sees no troop withdrawal and the possible bombing of civilians
Serbian authorities report 100 ethnic Albanians were killed overnight
5/15/99 NATO concedes it bombed the village of Korisa
5/17/99 The U.S. indicates it is planning to release two Yugoslav prisoners to the Red Cross.
5/18/99 Two Serbs POWs are freed to authorities in Yugoslavia, while diplomats talk peace.
5/19/99 NATO and U.S. officials report Yugoslav troop desertions in Kosovo and protests in three Serb towns.
5/20/99 During heavy overnight strikes, NATO appears to have accidentally bombed a Belgrade hospital.
5/21/99 NATO planes strike fuel depots throughout Yugoslavia.
5/24/99 Updates the refugee crisis and the military strategy on day 61 of the war.
5/25/99 The alliance plans to expand its Kosovo peacekeeping forces to 50,000 soldiers.
5/26/99 NATO reports a Yugoslav military crackdown against protest in Serbia.
5/31/99 Belgrade says it agrees to the principles of the G-8's plan.
The Western allies remain skeptical.
5/27/99 The alliance responds to Slobodan Milosevic's indictment.
6/1/99 NATO reports that the Serb Air Force is now a "shadow of its original form".
6/2/99 The Alliance outlines what KFOR the peacekeepers for Kosovo, may look like.
6/3/99 The Secretary of Defense discusses the details of the proposed Kosovo peace plan.
The Serbian parliament approves the G-8's peace plan.
Milosevic reportedly also votes in favor of the plan.
6/7/99 NATO discusses the arrest of a Serbian war criminal and negotiations for a Serb withdrawal from Kosovo.
6/9/99 Yugoslav and NATO generals sign an agreement on the withdrawal of Serb troops from Kosovo, following a marathon session of intense talks near the Yugoslav-Macedonian border. Once it is verified that the pullout has begun, NATO air-strikes will be suspended.

ANNEX

Chronology of the military situation in Yugoslavia (NATO sources)

3/24/99 *NATO initiates strikes against Kosovo.*

3/25/99 *Secretary of Defense William Cohen assesses the impact of NATO air strikes.*

3/26/99 *NATO confirms the downing of two Yugoslav MIG 29 planes.*

3/29/99 *NATO reports executions of prominent Kosovar Albanians.*

3/31/99 *NATO updates the military and humanitarian situation.*

4/1/99 *NATO confirms Yugoslavia is holding three U.S. soldiers.*

4/2/99 *NATO discusses the latest military and political developments.*

4/5/99 *The UK's Foreign Minister and military chief give the British perspective.*

4/8/99 *NATO announces a new military effort to help refugees fleeing Kosovo.*

4/10/99 *Despite bad weather, NATO says it is still hitting Serbian targets.*

4/12/99 *President Clinton spoke to air crews at Barksdale Air Force Base.*

4/15/99 *NATO confirms it accidentally bombed a civilian convoy in Kosovo.*

4/16/99 *17 members of Congress urge the President to consider the use of ground troops.*

4/20/99 *Congress debates whether the U.S. should send ground troops into Kosovo.*

A group of American soldiers prepare for deployment in Albania

4/22/99 *President Clinton and Secretary General Solena discuss plans for possible troops and the upcoming summit.*

4/27/99 *President Clinton approves the deployment of up to 33,000 reservists to the Balkans.*

4/28/99 *The House votes 249-180 to limit the president's ability to send ground forces.*

President Clinton urges Congress to move forward on funding the war effort.

4/29/99 *The House splits over whether to support NATO air strikes Accidental strike in Bulgaria.*

5/2/99 *Yugoslavia frees the three U.S. soldiers held since March 31.*

5/3/99 *NATO knocks out Serbia's power grid.*

5/4/99 *NATO jets down a Yugoslav MIG 29 fighter plane.*

5/5/99 *Two U.S. pilots died in Albania after their Apache helicopter crashed during a training mission.*

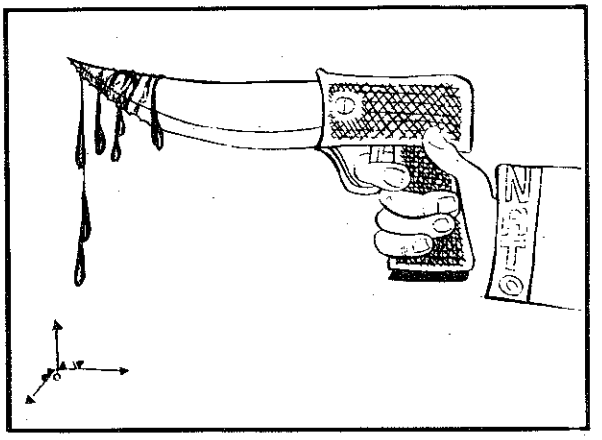
NATO

منطقة
تنجيس
تطهير عرقي

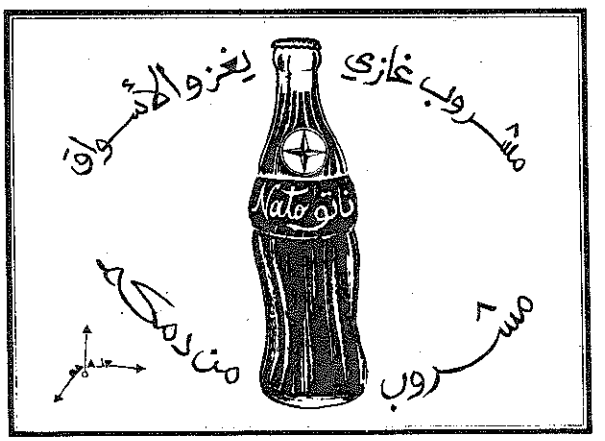
مشروب غازي
يغزو الأسواق
مشروب
مدمر
Nato
ناتو

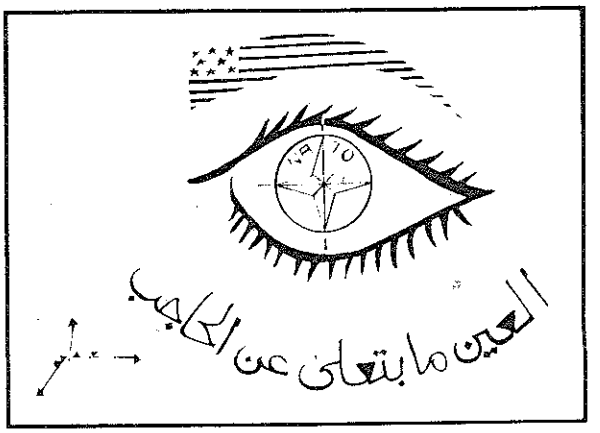
NATO
العين ما بتعلى عن الحاجب

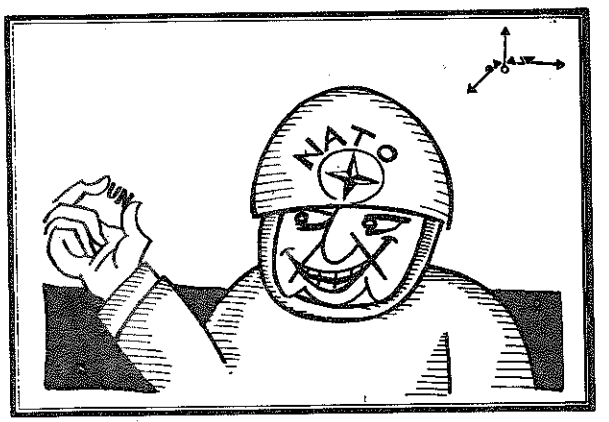
NATO

طنجرة ولقت غطاها السياسي
NATO
USA

Conclusion

This modest research could open the door to larger perspectives. For example a comparative study between Gulf and Lebanese dailies would be useful as the Gulf States represent a majority of Arab states supporting US policy. The stand of Lebanon's community regarding the Balkan crisis would be interesting. Proposing a solution to the Balkans by referring to the Lebanese model is not as strange as people might think. Nida Al Watan daily editorialist Joseph Abu Khalil was right when he wrote that Lebanization has become the antonym of Balkanization. It has become an example of coexistence. (Nida Al-Watan April 3, p.1).

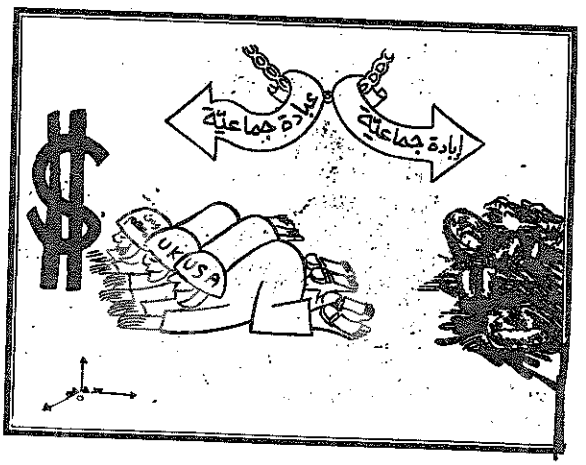

D) Table

In the following table being "anti NATO" does not imply that the authors are being pro-Serbs However, it reflects the emphasis of the article on the Anti-NATO issue. The same thing goes for the term neutral. An article defined as neutral means that the author has not explicitly condemned the NATO strike. The abbreviation ME implies Middle East region (i.e. Israel. South, Lebanon, etc), Orth.Ch, for Orthodox Church and Iraq/Yugos for a comparison between Iraq and Yugoslavia. The numbers figuring in the columns refer to the number of articles. Thus if under the column Aggression we have 1 that means 1 article used the term aggression to describe the NATO bombardment.

Author	N. Articles	Anti NATO	Neutral	Orth. Ch.	Iraq/ Yugos.	Aggression	ME
ALAM George	3-	2-	1-				1-
DAABOUL Ibrahim	1-	1-					
DAJJANI Hisham	3-	3-			3-	1-	
DARRAJE Marwan	1-		1-		1-		
FERZLI Antoine	1-		1-				
HARB Khalil	2-	2-					1-
HELOU Wael	1-		1-				
HOTEIT Fuad	6-	6-				2-	
HUSSEINI Mohammed Sadek	1-			1-			
ITANI Houssam	2-	1-	1-				
KANAAN Hussein	1-	1-			1-		
KHALIDI Talal	1-	1-			1-	1-	
KHALIL Walid Hisham	1-	1-				1-	
KLEIB Sami	1-		1-				
MASHMOUSHI Mohammed	5-	5-					
MAWLAWI Faysal	1-	1-			1-		
MOUKAHHAL Ghassan	8-	1-	7-	1-			1-
NOUREDDINE Sateh	8-	2-	6-		1-		1-
SAAB Said	10-	1-	9-	1-			1-
SABEH Michel	1-		1-	1-			1-
SALMANE Talal	3-	3-			1-		1-
SHARIDE Mohaed	4-	1-	3-		1-		1-
SAYYED Radwane	1-		1-		1-		1-
SOUEID Yassine	1-		1-				
Caricatures	9-	9-					
TOTAL	**76-**	**42-**	**34-**	**4-**	**11-**	**5-**	**9-**

23) SAYYED Radwane (1 article)

Arabs are torn between sympathizing with Kosovo's Moslems and are worried about the United States acting singlehandedly. Add to this, Serbs dealing with the Albanian's case resemble that of Iraq in its dealing with the Kurdish issue. (April 15, p. 19)

24) Dr. YASSINE Soueid (1 article)

Dr. Soueid believes there is a conspiracy undertaken by Milosevic and the NATO to provoke a demographic change in Kosovo. NATO's military operation aims at a modifying the Balkan's geographic map.(April 13, p.21)

B) Analysis

It is clear that not one of the above mentioned authors have supported NATO bombing on Yugoslavia. Most of them, if not all, condemned the bombing. And if they deplored the ethnic cleansing, the emphasis was made on the condemnation of the NATO bombing and of the consequences such acts would have on the future of International relations. Four out of the 24 authors (Dajjani, Hoteit, Khalidi , Khalil)) used the term "aggression" to describe NATO bombing. Aggression is also the term used by Arabs to describe Israel's attacks in South Lebanon. It is the term used to name the Arab-Israeli third war in 1956 when Israel, Great Britain and France attacked Egypt (The tripartite Aggression on Egypt). In other words the term aggression suggests clearly that America / NATO represents the bad guy and Yugoslavia the victim. Eight authors (Dajjani, Kannan, Khalidi, Mawlawi, Noureddine, Salmane, Sharide and Sayyed) made a parallel with the Iraqi situation (US-British strikes in Iraq's nofly zones) including one who compared the two leaders Saddam Hussein and Slobodan Milosevic (Noureddine). Five authors (Alam, Harb, Mawlawi, Moukahhal, and Saab) feared the impact such attacks might have on the Middle East. Four interpreted the conflict as a clash of civilization between the West and the Orthodox Church (Moukahhal Sabeh, Husseini, and Saab). It is noteworthy to mention that not one article made a comparison with Lebanon or the Arab world. The Balkans as the Middle East is a region the population of qhich consists of an amalgam of rarious races and religions...And not one author has taken Lebanon, the symbol of coexistence, as a model to settle the Balkan conflict.

p. 19), the author says there are two victims in this war: Kosovo's Albanians and the Serb people. The Albanians served the NATO project based on the principle of "We" (West, the Catholic and Protestant Church) against the other (Orthodox Church). And the Serbs served Milosevic's policy. In **his tenth article** (May 22), Saab says that the Chinese media warned Europe from an American threat as the U.S. are using Kosovo's war to hamper the strengthening of the European Union as it represents its political and economic rival.

21) SALMANE Talal, Editor-in-Chief (3 articles)

In the **first article** titled "It is not a war aimed at overthrowing one person" (March 31, p.1) the author says that the NATO bombing is in fact an American war that will lead to the dismemberment of many states and the exodus of an entire population in addition to the elimination of a powerful state. Globalization will also eradicate Slav culture. It is a war launched by a superpower and not a war against one man. In his **second article** titled "Democracy by force" (April 26, p.1) Salmane condemns NATO and American policy that seeks to impose its democracy by force. In their eye the rebel becomes a terrorist or a dictator. In his **third article** (April 30, p.1) Salmane wrote that the decision to include the Middle East region in NATO's line of action constitutes a direct form of terrorism.

22) SHARIDE Mohammed (4 articles)

In his **first article** (March 26, p.23), the author considers that the decision of the strike against Yugoslavia should have been taken by the United Nations and not by NATO. He observed that the bombing occurred less than two weeks after Poland, Hungary, and the Cszech Republic, decided to join NATO in a strategy aiming to besiege Russia. In his **second article** (March 31, p. 19), Sharide considers that if Russian Premier Evgueni Primakov's mediation fails it would be a failure for all Europe. In the **third article** (April 4, p. 21) the author, stigmatizing the UN silence makes a parallel between Iraq and Yugoslavia as in both wars NATO substituted itself to the UN. In his **fourth article** (April 26, p 19) the author believes that NATO 's new strategy serves the interests of the United States and consecrates Europe's subordination to the United States.

of communism (Atheism) and this war's consequences will have a negative impact on any country that does not respect international resolutions (i.e. Israel). But Israel is benefiting from a war that is increasing its arms sale of and aiming to subdivide countries. Besides the USA, as its main ally, scores the winning goal.

20) SAAB Said (10 articles)

In the **first article** (March 27, p. 19) the author states that the Kosovo issue is different from that of Bosnia. Bosnia enjoyed the UN support for NATO 's intervention, in addition to the Croatian army defeating the Serbs. In Kosovo, Serbs enjoy strongholds that enable them to resist. Milosevic benefits from a popular support. In this case, the raid will not change the opinion of Serb people. In his **second article** (April 1, p.21) Saab condemns the politics of two measures as an intervention in Kosovo is carried out for humanitarian reasons whereas everybody is silent about Israel's attacks in South Lebanon. In his **third article**, (April 3, p. 19), Saab considers that NATO's media is issuing false information that benefited Milosevic serving as coverage to his criminal activities. In his **fourth article** (April 4, p. 19) the author considers that the NATO bombardment led to opposite objectives: The Serbs supported Milosevic's policy and the Albanians were expelled from Kososvo. The only solution resides in resorting to the United Nations. In his **fifth article** (April 6, p.19) the author wonders if the Cold War has really ended and if the Balkan issue will ignite a Third World War. **In his sixth article** (April 13, p. 21) SAAB considers that one of the unannounced objectives of NATO's war is to consecrate the principle of UN intervention without resorting to the UN Security Council. In his **seventh article** (April 14, p.19), Saab believes that NATO is in an impasse: it has to stop the strike, thus making Milosevic exploit this victory; or it will pursue the bombing risking therefore a division among NATO's members. It is no coincidence that UN Secretary-General Kofi Annan is back to the scene. He is undertaking contacts with Moscow to make it participate in a settlement. But Russian nationalists and communists oppose the dispatching of a Russian force that would operate in the framework of an international one. Saab's **eighth article** (April 20, p.19), tackles the resignations of Philippe Seguin from the leadership of the Gaullist Party. According to the author, he resigned because he was opposed to the participation of France in NATO's war under the leadership of the United States. In **his ninth article** (April 24,

author to reach an agreement concerning the Palestinian autonomy. What if NATO (after warning Israel) decides to launch an attack? concludes the author sarcastically. In the **second article** (March 27) the author affirms that NATO cannot pretend that it is launching a war for humanitarian reasons to save Albanians and the Moslems. NATO, says Noureddine, is not an Arab ally or friend as it has forgotten Moslem Palestinians and their autonomous rule. Add to that, it cannot eradicate the Russian ally from the Arab memory. In his **third article** (March 30), the author asserts that Russia is here to stay although it lost much of its power. In his **fourth article** (March 31), the author says that the Lebanese display a certain indifference concerning the war in Kosovo and only hope for the war to end quickly. In **his fifth article** (April 1), Nourredine says the war destroyed the European civilized nations' myth. The cost of the war could be used to feed Africa. The western reaction was not different from that of Belgrade's Butcher (i.e. Milosevic). In **his sixth article** (April 2), he says that NATO's media campaign is "all lies" wondering how this can be as it rebukes interventionist media. In his **seventh article** (April 3), the author draws a comparison between Iraqi leader SaddamHussein and Yugoslav president Slobodan Milosevic. Unlike Saddam, Milosevic enjoys the support of 2/3 of the Serbs and he is undertaking negotiations with the opposition whereas Saddam is annihilating Iraqi opposition. Milosevic has proved to be a criminal. But he has also proved to be a shrewd politician. The West concludes the author, will not succeed in overthrowing any of the two leaderships. In his **eighth article** (April 26), the author says that Russia is silent but was opposed to Milosevic's overthrow. The author wonders if the Russian leadership wants to put an end to communist opposition so that it can receive economic aid from Western powers. Russian media, however, describe NATO's strike as a crime against humanity but remain silent when it comes to Kosovo's Albanians.

19) SABEH Michel (1 article)

In his article titled "Victim and sacrifice...the two faces of Golgotha" (April 6, p. 19), the author tries to determine the reasons that lie behind the conflict. These are according to him: pleasing Moslems; hitting the Orthodox Church; hitting Russian allies; experiencing new arms; balkanizing enemy countries. The Arab stand is supportive as it penalizes those who are killing Moslems; it is destroying one of the last strongholds

affliction. The United States and NATO want to exploit the situation to create tension in the Balkan so that its people will easily submit to their hegemony. (May 20, p, 21)

17) MOUKAHHAL Ghassan (8 articles)

In his **first article** (March 26, p.1), Moukkahal says that the NATO bombing constitutes a precedent as it is the first time that Western forces launch a war against a sovereign State and without UN authorization. In the **second article** (March 31, p.) Moukahhal wonders about the reasons behind the war. Would Serbs and Albanians pay the price of peace in Europe? asks the author. And would it constitute the beginning of Europe's political and strategic reorganization in the light of American influence? **In the third article** (April 2, p.21) the author affirms that NATO's strike constitutes a military, political and economic war that hit Europe including Russia to preserve the US hegemony on the world. In the **fourth article** (April 7, p. 19) the author says the war staged against Iraq and the one staged against Serbia constitute in fact one war launched by western powers to control the two worlds that have so far resisted western culture: The Orthodox Christian and the Moslem worlds. In his **fifth article** (April 26, p. 19) the author says that NATO headed by the United States did not appeal to the UN in its war against Yugoslavia. Thus NATO's new strategy consists of intervening every time its interest and security are threatened. European dailies have written about Arab Weapons of Mass Destruction that threatens Europe. Thus, this could serve as an excuse for NATO's intervention. **In his sixth article** (April 28, p.19) the author believes that Americans seek to extend NATO's field of intervention, and put the Balkan under the direct control of the United Sates in a bid to besiege Russia and then destroy it. **In the seventh article**, (April 30, p.21) the author stresses on the importance of American media used to distort reality (Iraq, Granada, Yugoslavia). In his **eighth article** (May 14, p. 21) he believes the USA is meddling more than ever in every conflict.

18) NOUREDDINE Sateh (8 articles all in the last page Under the "last hour"column)

In the **first article** (March 28), the author makes a comparison between the Middle East Peace process and the Kosovo crisis. It took eight years (and not eight months as it was the case in the Kosovo crisis) says the

Iraq to serve its interests and now it is bombing Serbs in a framework exceeding Yugoslavia and serving only U.S. interests. (April 13, 1999)

14) KLEIB Sami (1 article)

The United States is exerting pressure to make NATO the only police without referring to the UN. But it is facing resistance from states, the most important of which is France that rejects US hegemony and calls for UN reference. (April 29, p.14)

15) MASHMOUSHI Mohammed (5 articles)

Nobody is putting into doubt Milosevic's crimes, says the author in his **first article** titled "Balkanizing Europe, the American way" (March 27, p.1)

But he is neither the only criminal nor the first political leader to have committed crimes. The reason Milosevic was chosen as a target is that the Balkans constitute the US gateway that threatens the European unity; a unity that threatens US hegemony. In his **second article** (March 30, page 1) the author says the war on Yugoslavia aims at making a protectorate of Kosovo and strengthening NATO headed by the USA at the expense of the UN. The aim of the NATO strike, says Mashmoushi in his **third article** (April 1, p.1), is to divide Yugoslavia and impose NATO hegemony (which is in fact a US one) on the Balkans. We should be reminded that the Balkans are not very far from the Arab World. In his **fourth article** (April 6, p. 1) he says that the war against Yugoslavia will end when the United States and its allies abandon the theory of governing the world and imposing their conditions by force. In his **fifth article** (May 8, p.1) the author says the United States (the sole superpower) has failed to get rid of the UN's role.

16) MAWLAWI Faysal (1 article)

One of the main reasons of the failure of the Rambouillet agreement is due to the United States' claim to ensure a NATO presence in Kosovo to protect its people. In reality the real aim is to divide Yugoslavia and consequently deprive Russia of its only remaining ally and impose US hegemony on the world. The proclaimed objective in the Kosovo crisis is to get "Milosevic's head". In the Gulf War, the aim was to overthrow Saddam. The United States, to blackmail Arabs uses this objective. Similarly, Milosevic is being used as an argument to maintain Kosovo people's

Moslem world must react knowing that NATO's bombing is not done for the sake of Albanian Moslems.(April 8, p.19)

10) ITANI Houssam (2 articles)

In his **first article** (March 31, p.14) Itani stresses on the weakness of Russia in the Kosovo crisis. In his **second article** titled "War in the era of globalization" (April 17, p.14), the author stresses on the UN's absent role. NATO 's strike, he believes, represents an attack against a sovereign state. The author also stresses on the crisis witnessed by European political parties (all supporting NATO strikes), and on the artificial intelligence's role in the war.

11) Dr. KANAAN Hussein (1 article)

The world has become uni-polar after the collapse of the Soviet Union. America has never been and will never act for moral purposes. It did not stage a war against Yugoslavia because of the repression of the Albanian minority. It went to protect its interests in Europe. Making a parallel with Iraq, Kanaan believes that America wants to settle the Yugoslav problem to remain the sole superpower. Is it possible to believe that America's war against Iraq has been carried out to save the Iraqi people from slavery, poverty and disease? Or did it go there to preserve its national interests in the region? (May 18, p.19)

12) KHALIDI Talal (1 article)

The author believes there is a similarity between "US-NATO aggression" against Yugoslavia and the US "aggression" against Iraq. The aggression against Yugoslavia aimed to reorganize the Balkan in a way that would end all resistance to Western influence. Condemning, however, the ethnic cleansing, the author believes that the solution resides in a peaceful settlement by adopting one of two solutions: A National Yugoslav state along with a National Albanian one or a multiethnic and multinational Serb federation. (April 8, p. 19)

13) KHALIL Walid Hisham (1 article)

Nobody should believe that NATO, which acted with indifference towards the Iraqi people, is doing this for the Moslems of Yugoslavia. It hit

8) HOTEIT Fuad (6 articles)

In the **first article** (March 25, p.19) the author wonders how one can justify the "aggression" against Serbia? Some may answer "to avoid a human catastrophe". But UN resolution 1199 (September 1998) mandates the UN to do the job and not NATO. Avoiding a human catastrophe is a moral duty but is loses its credibility when it is performed selectively and with an afterthought of "the clash of civilizations". NATO "aggression" is a dangerous precedent as it violates the sovereignty of a state knowing that no western state claimed to make Kosovo an independent state.

In the **second article** (March 30, p.21) the author says NATO's action is giving Milosevic a chance to win. For he has taken the excuse of the air strikes to operate an ethnic cleansing in Kosovo. He says the UN charter has given the right to UN members to intervene whenever there is a conflict where groups are subjected to annihilation because of their ethnic or religious beliefs. If so, adds the author, why does not NATO intervene in Rwanda or act to save the Kurds? In **his third article** (April 4, p.21) he states that NATO's aggression is the opening of the New World Order in which Russia has no role whereas a primary role is given to Germany. In his **fourth article** (April 6, p.19), titled "Are you pro-Serb or pro-NATO?" the author states that one should condemn both Milosevic's ethnic cleansing and the NATO air strikes. In his **fifth article** (April 10,p.19) Hoteit says that NATO air strikes succeeded in rallying the Serbs around Milosevic and Belgrade succeeded in dividing the Albanians by opening a dialogue with [moderate] Albanian leader Ibrahim Rogova. In his **sixth article** (May 25,p.19) the author says that a big prize awaits the U.S. armament companies adding that one must always search in wars launched by the United States for American interests in these wars and not the human considerations.

9) HUSSEINI Mohammed Sadek (1 article)

In his article titled "the clash of civilizations" (April 8, p.19) Husseini considers that one of NATO's goals in its war headed by the United States against Yugoslavia is to subject the Orthodox Church to the "American Catholic Leadership" in the political sense of the term. Although the author condemns the ethnic cleansing perpetrated by the Serbs, he says that the

In his article (April 8, p.19) the author stresses on the importance of the geopolitical factor in the Balkan region.

6) HARB Khalil (2 articles)

In the **first article** (April 1, p.15), Harb wrote that the NATO bombing is approved implicitly or publicly by many Arab and Moslem States. The NATO, in the author's eye, represents the features of an actual or future enemy. Lebanon's Hizbullah has made a distinction between the Moslem slaughtering in the Balkan and the NATO air strikes that aim at preserving the American interests and not to protect the Moslems or give them back their rights. Hizbullah's stand according to Harb was the clearest one adopted by an Islamic current in the Arab world. Despite the fact there is a possibility of NATO's line of action extending to the Middle East region, some Arab voices hailed to NATO's strikes. Some Gulf dailies called for a ground attack to complete the protection of Kosovo's Moslems; an option that even most hard liners in the American Administration and European states have not dared to propose because of its high financial and human costs. In his **second article**, (April 15, p.14), Harb says that the war is "a war of lies". He lists the following reasons: turning Slobodan Milosevic into Hitler is wrong as 19 States are launching a war against Serbia and not the contrary; the United States and Germany are the ones who armed Croatia in a war that provoked the exodus of more than 600,000 Serbs. Besides, the NATO bombing served as an excuse for the Serbs to complete the ethnic cleansing of the province. NATO pretends that its weapons are of extreme precision; but we witnessed the bombing of many civilian targets. Concerning the Serbs they are always proclaiming that they are shooting down NATO planes. Russian threatened, however, they did not act. Nonetheless, in the aforementioned article, the emphasis on NATO's lies is greater than on that of Yugoslavia.

7) HELOU Wael (1 article)

In his article (April 4, p. 19) the author wonders how can we repatriate the refugees even if Milosevic surrenders. For a new Marshall plan is not going to settle the situation as the war in the Balkan is not due to economic or social reasons, therefore, the plan could not settle ethnic differences.

Order has substituted the United Nations authority and the Human Rights charter by the use of force (by the NATO).

2) DAABOUL Ibrahim (1 article):

The United States has found in the Balkans a gateway to impose its hegemony and a market to its arms' industry. The NATO "military machine" is causing economic and human catastrophe in the region.(May 5, p. 19)

3) Dr. DAJJANI Hisham (3 articles):

In his **first article** (April 9, page 21) the author says that NATO is playing a new role: that of the police of the world under the United States' auspices. As for the Arab world, on the one hand it condemns the US-British aggression on Iraq; on the other hand it does not condemn the "aggression" against Serbia despite the fact that both "aggressions" lie outside the framework of international legitimacy. The "aggression" increased Yugoslav Leader Slobodan Milosevic's popularity and led to the ethnic cleansing of Kosovo. The right stand to adopt, says the author, is to condemn both NATO's aggression, as it is a dangerous precedent in international relations, and Milosevic's racist policy. The solution resides in referring to the United Nations. In his **second article** (April 24 p.19) the author makes a comparison between Iraq and Yugoslavia saying that Yugoslavia's infrastructure is more solid and could resist weeks, thus wondering if NATO can preserve its unity and coherence for such a long time. The author adds that the NATO is in an impasse as it underestimated Milosevic's reaction. In his **third article** (May 19, p.19) the author says that NATO has become an international force of intervention headed by the United Sates that mandated itself to act outside the framework of international legitimacy putting into question the sovereignty of states. The proof of this is their intervention in Iraq and Serbia. In addition, the United States is seeking to marginalize Europe's role.

4) DARRAJE Marwan (1 article)

In his sole article published by As-Safir, Darraje tries to give the reasons behind NATO's intervention. These are geopolitical reasons (protection of the oil routes) and the arms trades knowing those new weapons are being experimented in the war. (April 14, p.19).

5) FERZLI Antoine (1 article)

Mount Lebanon George Khodr (considered to be an authority in matters relative to the Orthodox Church) defended both Serbs and Albanians' cause. Yugoslav war, he said in his article titled "Europe's Moslems and Orthodox" (An-Nahar, May 8, p.1), gave the impression that Serbs are monsters in their dealing with Moslem Albanians. This is because NATO, which is the only source of information that is at our disposal, is distorting the reality. Would you believe it, says Archbishop Khodr, when you are told that Albanians who destroyed 800 Serb villages have expelled 200,000 Serbs? This information is true asserts Khodr. We were outraged, he continues, when we heard that Serb army soldiers raped more than 40,000 Moslem Bosnian women. But it appeared later that the number was exaggerated and that, on the other hand, Albanian soldiers opened places of prostitution by using Serb women. By giving these two examples, the author says he wanted us to be independent from the US point of view. Political thinkers in the United States says Khodr, are influenced by Samuel Huntington's theory of the "clash of civilizations" and thus believe that it is inevitable that a clash occurs between the Islamic world and the Orthodox one. The big mistake of Islam is that it made no distinction between Christianity and the West. Greek Orthodox in the Middle East do not consider themselves to be outsiders in their Islamic and Arab milieu.

Part Two:
Kosovo crisis as seen by As-Safir daily

67 articles have been depicted during the 79-day NATO bombing. There are also 9 caricatures. We will proceed in giving an abstract to each article. We have proceeded by author and in alphabetical order. After presenting the abstracts, we will proceed to a general analysis.

A - Abstract of the authors' articles

1) ALAM George (3 articles):

In his **first article** (March 26, p.2) the author talks about the Lebanese public opinion stand which according to him condemns the NATO bombing because Lebanon is also subjected to the Israeli one. In the remaining **two articles** (May 14, p.2 and May 17, p.2) Alam regrets that the New World

The American administration had settled on foreign policy driven largely by ultimatum. The United States have said it would bomb. Therefore, it had to bomb.

Clinton said Americans would have to decide whether they agreed with him that the nation as the only superpower ought to be standing up against ethnic cleansing. He put the humanitarian issue first.

But many analysts were skeptical about NATO's justification. In their opinion, many hidden reasons lie behind the strike. Le Monde Diplomatique's editorialist Ignacio Ramonet gave the following reasons for the attack: giving legitimacy to the NATO; putting an end to everything that stands in the way of globalization; halting the exportation of Eastern Europe nuisances towards Western Europe (i.e. poverty, chaos, etc). Globalization adds the author, implies a total American hegemony on the world while exploiting NATO as an instrument for its strategy (Le Monde Diplomatique, April 1999, p.1)

These reasons, mentioned above, explain why most Arabs and Moslem states have not supported the NATO bombardment in spite of the fact that Serbs were operating an ethnic cleansing on Moslem Albanians.

C - The Arab stance

All Arab governments deplored the ethnic cleansing in Kosovo. However, when it comes to political support for NATO bombing, not a single one offered public support. As Richard Curtis, a former US ambassador and editor of the Washington Report, put it in an article (published by The Daily Star May 12, p. 6): "We can't because of what you've done to the Palestinians, what you're doing right now to the Iraqi people, and the fear among our people that someday you'll do to the rest of us as well". Also: "We don't know why you're doing this in Kososvo, but it certainly isn't to help the Albanian Muslims there". Perhaps Iran's official stand, adopted a few days after the NATO strike started, illustrates best the Arab Stand: it blamed NATO for provoking the ethnic cleansing of Kosovo. (Iranian Guide of the Republic Ayatollah Khamenei's declaration on the occasion of Al-Adha feast (Al-Hayat, April 6)). However, one must not forget the Christian presence in the Middle East, which in its majority supports implicitly, if not publicly, the Serbs. In one of his weekly regular articles published by Lebanese daily An-Nahar, Greek-Orthodox Archbishop of

such accusations. Besides, an Albanian who rapes a Serb women is sentenced to a 14 -year prison term, whereas a Serb who rapes an Albanian women is only sentenced to a 3-year prison term. Albanians are being accused of seeking to destabilize the federation, says the author. But all they are asking for is the respect of the constitution put forth by Tito.

In his reply, Draskoviks who was at that time an opposition leader, says that Tito's 1974 constitution, which gave full autonomy to the Kosovo province, was forged at the expense of the Serbs who although economically weak were obliged to grant $800,000 each day to the Kosovo province. Tito, who is Croatian, wanted to put an end to the Yugoslavia, that emanated from the Versailles Conference in June 1919. Serbs who lost one third of their population in fighting the two World Wars were powerless. Besides, a law forbade the100, 000 Serbs expelled by Albanians during WWII from returning to Kosovo. Draskovik evokes the acts of violence (burning of monuments, crimes, assassination, rape attempts, etc) perpetrated by Albanians all through history against Serbs. Evoking the national cultural importance of Kosovo to the Serbs, the author refers to Soviet experts on the Albanian issue to assert that the Albanians' homeland should be in Azerbaidjan.

We are compelled to admit that there is some truth in both points of view, although Kadare's article appears to be more moderate than Draskovik's one. However, both articles summarize the Balkan tragedy. And one should take into consideration both points of view if he wants to find a settlement to the Kosovo crisis.

B - NATO's justification of the strike:

On its 50th birthday, NATO, a defensive alliance founded to protect Western Europe from Soviet invasion, has struck hard at a sovereign state that is not a threat to the allies. Without a specific UN Security Council authorization, NATO is intervening in a war to halt, according to its interpretation, the cruelty with which it is being fought, especially by the Serbs.

NATO believes that in spreading hostilities, Serbs have killed thousand of Kosovars and uprooted hundreds of thousands more. This brutality could threaten European Security by enflaming passions in Albania, Macedonia, and Montenegro.

Part One:
General Horizon

A - Kosovo: one land for two nations

Since the 18th century, Albanians form a majority in Kosovo. However, Serbs regard Kosovo as their national sanctuary. The prevailing conflict finds its origin in the world powers' decisions to refuse granting Kosovo to Albania in 1913.

Kosovo is one of the poorest regions in former Yugoslavia. In the 1991 demographic study, Kosovo was made up of 84% Albanians, 10% Serbs including Montenegro inhabitants and 6% various inhabitants. All Serbs are orthodox. The majority of Albanians are Muslim (with a catholic minority).

Concerning the Kosovo matter, two views are prevailing:

For the Serbs, Kosovo is a Serbian territory, at least since the 11th century. It was the political and religious center of the Serbian State founded by the Nemjanide dynasty.

For Albanians, Kosovo is the land of their thraco-illyrian ancestors. The Slovenians kicked them out to the mountainous regions of the actual Albania.

Consequently, we are in presence of two contradictory views: the Serbs who invoke the historical tradition to justify Kosovo's belonging to Serbia and the Albanians who are counting on their numeric supremacy to make Kosovo a state independent of any link even towards Serbia.

Perhaps the best way to illustrate the two theses is to make a comparison between an article written by Albanian writer Ismail Kadare (Monde Diplomatique, February 1989, p. 6), and Yugoslav dismissed vice prime minister Vuk Draskovic's reply to the article (Monde Diplomatique, April 1989, p. 8).

Kadare wonders how the Serbs can say they are being persecuted when army and police support them. To prove their persecution thesis, says the author, Serbs evoke their mass exodus from the province. But Albanians left the province for economical reasons. Nobody, continues the author, talks about the Albanians' mass exodus. Serbs say that Albanians perpetrated sexual assaults against Serb women. But, adds the author, Albanians code of honor severely condemns any sexual excess, and they are outraged from

The NATO bombing on Yugoslavia as viewed by the Arab Press

(As-Safir March 24 - June 8, 1999)

*Nadine HALLAL**

*Rudyard KAZAN**

INTRODUCTION

The purpose of this study is, as its name suggests, to demonstrate how the Arab public opinion views the recent NATO bombardment against Yugoslavia (March 23- June 6, 1999). For this, we have analyzed most of the articles, if not all, published by As-Safir daily during the period of the NATO bombing of Yugoslavia. We have chosen As-Safir as it is considered and proclaims itself an Arab nationalist daily (The daily's last page contains a quotation from former Egyptian leader, Gamal Abdel Nasser, considered to be the champion of the Arab cause). Thus, we think that As-Safir reflects the Arab public opinion point of view. But before analyzing As-Safir's articles (Part Two), we have judged it necessary to introduce the subject with a general horizon to give respectively: the protagonists' (i.e. Serbs and Kosovo's Albanians) points of view on the Kosovo issue, NATO's justification of the strike and last but not least the Arab stance in general (Part One).

* *Researchers at Middle East, Research & Studies.*

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

Comité Consultatif

Dr. Nassim EL-KHOURY
Dr. Adnan AL-AMIN
Dr. Ilham MANSOUR
Dr. Michel NEHME
Dr. Hassan MNEIMNE
Dr. Abdallah FARHAT

Rédacteur en Chef: **Ghassan CHEDID**

La Génèse du Système Monétaire
de l'État d'Israël ..... *Dr. Zakaria FAWAZ* **136**

The NATO Bombing on Yugoslavia
As Viewed by the Arab Press ..... *Nadine HALLAL & Rudyard KAZAN* **158**

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

LEBAN LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE

DEFE NATIONAL LEBANESE NATIONAL DEFENCE

NAT

LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANES

LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE

L DEFENCE LEBANESE NA

AL DEFENC LEBANESE TIO